التقرير السنوي

2015

مجموعة الاتصالات الفلسطينية
PALTEL GROUP

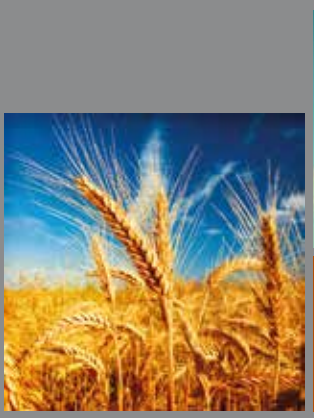

إنجاز ... عمل ... استمرار

مجموعة الاتصالات الفلسطينية
PALTEL GROUP

التقرير السنوي
2015

إنجاز ... عمل ... استمرار

قائمة المحتويات

04 لمحة عن **المجموعة**

08 **أهم** المؤشرات

06 **الحملات التجارية** خلال العام 2015

10 كلمة **رئيس مجلس الإدارة**

14 أعضاء **مجلس الإدارة**

16 كلمة **الرئيس التنفيذي**

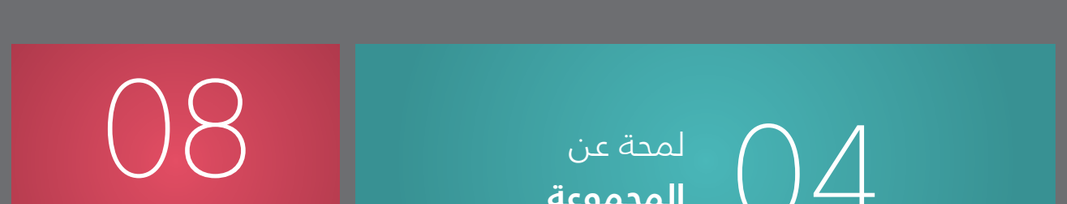

هذه هي **مجموعتنا**

18 نحتفل بإنجازات عشرين عاماً

20 أعضاء الأدارة التنفيذية

22 الاستراتيجية

التقرير **الإداري والمالي**

26 قطاعات الأعمال

36 التحليل التنافسي

40 النتائج المالية والتشغيلية

46 أسرة المجموعة

50 مؤسسة مجموعة الاتصالات للتنمية المجتمعية والمسؤولية الاجتماعية

57 الاستدامة

الحوكمة

60 الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة

61 إفصاحات قانونية

62 مجلس الإدارة

66 أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

67 المستثمرون وسهم بالتل

القوائم **المالية الموحدة**

لمحة عن **المجموعة**

إن مجموعة الاتصالات الفلسطينية رائدة قطاع الاتصالات في فلسطين، وتتصدر توفير أحدث الخدمات والتقنيات وفق المعايير والمواصفات العالمية في السوق الفلسطينية.

تأسست المجموعة في العام 1995 كشركة مساهمة عامة، لتوفر خدمات الاتصالات الثابتة، والخلوية، وخدمات الإنترنت، إضافة إلى تطويع آخر التطورات والتطبيقات التكنولوجية من أجل بناء المستقبل التكنولوجي في فلسطين.

تعتبر مجموعة الاتصالات الفلسطينية المنشأة الأولى في فلسطين من حيث القدرة التوظيفية ضمن مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني.

ويمثل سهم بالتل ما نسبته 31% من القيمة السوقية الإجمالية لبورصة فلسطين كما في نهاية العام 2015.

أنفقت مجموعة الاتصالات الفلسطينية ما يقارب 6.7 مليون دينار أردني خلال العام 2015 في مجال المسؤولية الاجتماعية.

وتعمل المجموعة على توسيع استثماراتها الخارجية بما يتلاءم مع استراتيجيتها وتطلعاتها، حيث تمتلك 25% من شركة فيتل التي تختص بالاستثمار في قطاع الاتصالات، وتحديداً في الأسواق الناشئة مثل كردستان العراق، والشرق الأوسط، وإفريقيا.

الرؤية

نلتزم بأن نبقى الخيار الأول لمشتركينا في خدمات الاتصالات، وذلك عبر التزامنا بقيمنا ومبادئنا، واتّباعنا المعايير العليا في الممارسات الإدارية والعناية بالزبائن، وتوفير أفضل خدمات الاتصالات في فلسطين، لنحافظ على موقعنا كمجموعة اتصالات رائدة في المنطقة.

مجموعة الاتصالات الفلسطينية
PALTEL GROUP

شركات المجموعة

شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل)، تقدم خدمات الهاتف الثابت وخدمة خط النت فائق السرعة وخدمات قطاع الأعمال، وغيرها من الخدمات المضافة.

شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية (جوال)، أول مشغل للهواتف الخلوية في فلسطين.

شركة حضارة للاستثمار التكنولوجي (حضارة)، أكبر مزود لخدمات الإنترنت في فلسطين.

شركة ريتش لخدمات الاتصالات (ريتش)، أول مركز اتصال متخصص في فلسطين.

الشركة الفلسطينية متعددة الوسائط للخدمات الإعلامية (بالميديا)، الذراع الإعلامي للمجموعة.

الذراع التنموي

مؤسسة مجموعة الاتصالات للتنمية المجتمعية، الذراع التنموي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية.

القيم

رضا المشتركين

نتفهم احتياجات مشتركينا، ونبذل قصارى جهدنا للحفاظ على ثقتهم، من خلال التركيز على جودة خدماتنا، وبذل المزيد من الجهد لتحقيق التميز في تلبية رغباتهم، والاستجابة لاحتياجاتهم التقنية والاقتصادية.

أخلاقياتنا ومبادئنا

ملتزمون بأخلاقيات العمل والأصول المهنية، ونستمدّ مبادءنا من أخلاق مجتمعنا الفلسطيني، التي تشكل أساساً لعملنا، ومنارةً لتوجهاتنا المستقبلية.

الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والوطنية

ملتزمون بمسؤوليتنا الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة، وبمسؤوليتنا الوطنية نحو بناء مستقبل تكنولوجي مزدهر، من خلال تعزيز قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين.

الشفافية والاستدامة

نطبق معايير الشفافية والمحاسبة والحوكمة في كل أعمالنا ومشاريعنا، بهدف تنفيذ رؤيتنا واستراتيجيتنا، وفق المعايير الفضلى، وحرصاً على ضمان الاستدامة في خدماتنا وتوجهاتنا المجتمعية.

النزاهة والأمانة

نحافظ على تعزيز الثقة بيننا وبين مساهمينا وشركائنا، وذلك من خلال مراعاة قيم النزاهة والأمانة، بما يحافظ على تدعيم خططنا، والسير بخُطى واثقة نحو النمو، للحفاظ على حقوق مساهمينا، على حد سواء مع حقوق موظفينا ومشتركينا.

تعزيز القدرات الداخلية

ننمي القدرات المهنية لجميع موظفي المجموعة، لتمكينهم من المساهمة في عملية البناء، خدمةً لمشتركينا ولمساهمينا ولمجتمعنا، وذلك عبر استثمارنا في الطاقات الشبابية.

الجودة والتميّز في خدماتنا

نسعى دائماً إلى التعلم، مستفيدين من خبراتنا ومن الخبرات العالمية، لنقدم الخدمات ذات الجودة العالية، ونبتكر الحلول الرائدة المبنية على نظرة شاملة، وقراءة سليمة للمستقبل التكنولوجي، مع المرونة القادرة على التكيّف المستمر مع الواقع الفلسطيني.

الشراكة نحو بناء المستقبل التكنولوجي

نطمح للعمل كشركاء مع كل مواطن ومؤسسة في فلسطين، يداً بيد من أجل بناء المستقبل التكنولوجي في فلسطين.

الحملات التجارية خلال العام 2015

كانون الثاني
بالتل

مشترك حالي أو جديد من التالي.. الكل رح يستفيد

جوال

نت بحزمة بفك أزمة, عرض عقد الجيبة

الانتاج التلفزيوني غزة من جديد

حملة حسابي

شباط
بالتل

حملة التوعية «عيني الك يا جاري»

جوال

حملة العمرة

آذار
السعر محدود بس النت والحكي بلا حدود

جوال

شريحتك مليانة كاش

حملة عيد الأم

حضارة

ببساطة

نيسان
جوال

نقاطك ماتضيعها وبهدية بدلها

حملة التجوال في الكويت والصين

أيار
بالتل

حط حزامك اوعى تطير

حملة التوعية «مين سليم»

جوال

الغالي للغالي

jawwal zone

تكاليف سفرتك علينا

حزيران
بالتل

اطلاق برنامج نقاطي للمشتركين الحاليين

جوال

حملة العمرة، حملة رمضان، ضوي قلوب الغير

فرحة كبيرة بتبلش برسالة صغيرة (توجيهي)

حضارة

تيربو نت

تموز
بالتل

عيش يامان سنة بالمجان

جوال

حزم دواويين

حملة الاتصال الدولي (حبايبي حولي بالحزمة الدولية)

حفل تكريم التوجيهي

آب
بالتل

بسدد آلي وبريح حالي

أيلول
بالتل

رشو العرايس بالورد والحنا احلى هدية من عنا

احلى عيدية 100 دقيقة مجانية

جوال

حملة الحج, جهازك علينا, حبايبي حولي بالحزمة الدولية

طريقك مليانة نقاط

تشرين الأول
بالتل

سيبك من نت الجار خط النت بـ 19 شيكل صار

جوال

حكي عن حكي بفرق

رعاية المنتخب الوطني (الفدائي وحدنا ورفع علمنا)

حضارة

ضربة معلم

تشرين الثاني
بالتل

هدايا وجوائز مع خدماتي أنت الفائز

جوال

اشحن رصيد واربح حتى 5 اضعاف عالأكيد

رصيد مجاني 300%

كانون الأول
جوال

حصاد 2015

عيد الميلاد المجيد ورأس السنة والمولد النبوي الشريف

أهم **المؤشرات**

الإيرادات التشغيلية

332.3

مليون دينار أردني

الربح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والاطفاءات

132.6

مليون دينار أردني

%

الربح الاجمالي

276.3

مليون دينار أردني

صافي الارباح

83.1

مليون دينار أردني

نصيب السهم من الارباح

0.631

دينار أردني

عدد الخطوط الثابتة

406

ألف خط

عدد خطوط النت فائقة السرعة

275

ألف خط

عدد الخطوط الخلوية

2.85

مليون خط

قاعدة المشتركين

3.531

مليون مشترك

نسبة النمو في قاعدة المشتركين الاجمالية

%6.7

بالمقارنة مع العام 2014

كلمة
رئيس مجلس الإدارة

المساهمون الكرام،،

أسعد الله أوقاتكم جميعاً وبعد،

كلما سال الكلام، وكانت لدينا القدرة على الكتابة والتواصل معكم، يتجدد الحلم، وتقوى العزيمة للاستمرار والبناء. وهذا بفضلكم، وثقتكم، وصبركم معنا.

المساهمون الأعزاء..

شركاء البناء، وضباط التحدي

نبراس دربنا، وفضاء حلمنا

عشرون عاماً مضت من الكد والتعب والبناء والتحدي، ليكون لنا اسما يليق بوطننا وأرضنا، عشرون شمعة أضأناها واحدة تلو أخرى، بصبر ومهنية وإدارة وتفانٍ وسهر، وعلم بلادنا يرفرف فوق رؤوسنا المرفوعة كنسر شامخ، لا يتوقف عن الطيران والتحليق في المسافات البعيدة.

عشرون شمعة، وعشرون أملاً، وعشرون سنة خلت، بنينا فيها اسم مجموعة الاتصالات الفلسطينية كعلامة فارقة في تطوير ونمو الاقتصاد الفلسطيني، واحتضان الكفاءات الشابة، وتعزيز ثقتنا بخبرائنا وطاقات بلدنا، كنا خلالها خير سند للبلاد وأهلها.

لقد كان العام 2015 تحدياً جديداً في مسيرة شركات مجموعة الاتصالات الفلسطينية وصمودها أمام كل المعيقات التي تضعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، سواءً في تطوير شبكة الهاتف الأرضي والوصول إلى مناطق فلسطينية جديدة، وغيرها من المعيقات اليومية التي تواجه طواقمنا الفنية، والمنافسة غير الشريفة وغير الوطنية مع شركات الهاتف الخلوي الإسرائيلي، التي لم تدّخر جهداً للدخول إلى السوق الفلسطيني بمختلف الطرق والوسائل.

وكعادة طواقمنا، فقد صمدت أمام كل هذا التحديات، وواكبت كل تطور يمكّن أن نقدمه للمواطن في هذا المجال، ولذلك قامت مجموعة شركاتنا بتطوير خدماتها، وخلق آفاق وأفكار جديدة في مجال أعمال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

إن مجموعة الاتصالات الفلسطينية تؤمن بدورها التشاركي مع كل الجهات العاملة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ونؤمن أيضاً بضرورة مواكبة كافة التقنيات الحديثة المبتكرة في هذا المجال، وجلبها للبلاد حالما توفرت الإمكانيات اللوجستية والفنية، وهي في هذا الإطار تتعاون مع الجهات الرسمية والأهلية الفلسطينية والدولية، في ظل عمل متناغم مع الحكومة الفلسطينية، وقيادة دولة فلسطين.

ولأن المجموعة تدرك الهمّ الفلسطيني كله وتعيشه، بكل تفاصيله، فقد وفرت مجموعة شركاتنا كل الخدمات الضرورية واللازمة للطواقم الفلسطينية العاملة في الخدمات الإنسانية، والاقتصادية، والاجتماعية حتى نتمكن من خدمة بلدنا، وتطوير مفاهيم التنمية المجتمعية، ومواءمتها للتطور كما في المجتمعات المحيطة.

ولم تتوقف المجموعة في العام 2015 عن تطوير نشاطاتها الاستثمارية، حيث تقوم بالعمل على توفير كل الظروف اللازمة لتطوير استثماراتها الحالية، والبحث عن أفكار ومشاريع جديدة للاستثمار فيها وتحقيق عائد ربحي ينأى بها بعيدا عن الخطر، ويحقق التوازن المطلوب من ناحية الجهد والربح. وقد تركزت استثماراتنا المحلية والإقليمية والدولية في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقطاعات أخرى شبيهة، وقد كان هدفنا من كل هذا النشاط الاستثماري مصلحة المساهمين، والحرص على أموالهم، وتحقيق أرباح جديدة لهم.

وفي مجال عملنا، عملت شركات المجموعة المختلفة على تطوير أدائها، وتقديم خدمات جديدة في مجالات الهاتف الثابت، والخلوي، وسرعة الإنترنت، ومواجهة حصار غزة بمزيد من الخدمات والصمود، وواصلنا العمل على إصلاح الأبراج، ومقاسم الهاتف التي تعطلت بفعل الحرب الأخيرة على أهلنا.

وفي مجال العمل الإنساني والمسؤولية الاجتماعية فقد أنفقت المجموعة ما يقارب 6.7 مليون دينار أردني في تنفيذ مشاريع تنموية، وتطوير قطاعات التعليم والرياضة والشباب، وخلق فرص جديدة للنساء، ودعم الأسر المحتاجة عبر العديد من المشاريع والأفكار الريادية، كبرنامج حياة كريمة، ومشاريع التطوير التكنولوجي، وتركيب خطوط الإنترنت في المدارس الحكومية، ودعم المؤتمرات وأيام العمل العلمية والثقافية، وذلك عبر سياسة ممنهجة تقوم على دراسة الحاجة، وتقييم الأولويات والضرورات.

وهنا لا بد أيضا من الإشارة إلى الحملات الترويجية التي نفذتها شركات المجموعة المختلفة، من خلال سياسة التواصل المستمر مع المواطن، وتقدير تعامله معنا، وقد قدمت هذه الحملات العديد من الجوائز القيّمة المفاجئة للمشتركين، الأمر الذي عزز ثقة المشتركين بنا، وزاد من وتيرة انضمام مشتركين جدد ضمن شركاتنا المختلفة.

أيها الأعزاء جميعا،

إننا وفي ظل الظروف الشائكة التي تحيط بفلسطيننا، نؤكد على ضرورة استمرار عطائنا للنهوض بالاقتصاد الوطني، وتقديم خدماتنا لكل مشتركينا، واستمرار التحدي للحفاظ على المكتسبات الفلسطينية الدولية، السياسية منها، والحقوقية، والثقافية، وعدم التوقف عن الدفاع عن حقنا في الحصول على تكنولوجيا حرة كباقي شعوب الأرض.

لقد كان عاماً هزمنا فيه اليأس كعادتنا، ورسمنا بسمة على وجوه أطفال بلادنا، وما زلنا نمضي للغد بأمل وعمل وتحدٍ.

ونمضي نحو زيادة النمو الاقتصادي الفلسطيني، ونحو استثمار أكبر بالشباب والطاقات الفلسطينية المبدعة، وتوفير خدمات وفرص يزيد فيها العطاء.

إن فلسطين، كل فلسطين، بحاجة إلى كل جهد ليستثمر فيها، ويعزز حقها في الدولة وتقرير المصير.

أخوكم،

صبيح المصري

اعضاء مجلس الإدارة

السيد صبيح المصري - رئيس مجلس الإدارة

السيد صبيح المصري، هو مؤسس ورئيس الشركة العربية للتموين والتجارة (مجموعة أسترا) منذ العام 1966، وهي شركة تعمل في مجالات متعددة في المملكة العربية السعودية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة. وتغطي نشاطات المجموعة كلاً من قطاع الزراعة، والتجارة، والإنشاءات، والعقارات، والصحة، والصناعة، والبلاستيك، والاتصالات، والفنادق، والبنوك.

يترأس السيد المصري حالياً مجالس إدارة الشركات التالية: البنك العربي، ومجموعة أسترا الصناعية، وشركة زارة القابضة للاستثمار، وشركة سيكون لمواد البناء، ومجموعة الاتصالات الفلسطينية التي انضم إلى مجلس إدارتها منذ العام 1999، إضافة إلى كونه رئيس مجلس أمناء جامعة النجاح في نابلس - فلسطين، وعضواً في مجلس إدارة شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)، ومجلس أمناء جامعة الفهد بن سلطان.

السيد المصري حاصل على شهادة البكالوريوس في هندسة الكيمياء، من جامعة تكساس في أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية.

السيد د. فاروق زعيتر - ممثل شركة بنك القاهرة عمان

اكتسب د. فاروق زعيتر خبرته كمدير استثماري تنفيذي ذي مؤهلات متميزة وعالية، نتيجة تقلده مناصب إدارية وفنية رئيسية في مجالي الاستثمار المباشر وغير المباشر في الدول الأوروبية، والأمريكية، والعديد من البلدان العربية.

يشغل د. زعيتر حاليا منصب عضو في مجلس إدارة مجموعة الاتصالات الفلسطينية، ورئيس لجنة الاستثمار فيها حيث أنه عضو في مجلس إدارتها منذ العام 2002، كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس الأمناء في جامعة النجاح الوطنية بنابلس في فلسطين، ويشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة عمان بالأردن. وقد شغل د. زعيتر سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)، وعمل مستشاراً مالياً واقتصادياً في الصندوق العربي، ومستشاراً اقتصادياً في الصندوق الكويتي للتنمية في الكويت، ونائب المدير العام ومدير الاستثمارات في شركة الساحل للتنمية والاستثمار في الكويت أيضاً.

الدكتور زعيتر حاصل على درجة الدكتوراه في المحاسبة، والاقتصاد، والإحصاء من جامعة تكساس التقنية في العام 1974، علماً بأنه حاصل على شهادة الماجستير في المحاسبة من الجامعة نفسها.

السيد غياث سختيان - ممثل شركة جي إم إس القابضة (GMS Holdings)

السيد غياث سختيان هو رئيس مجلس إدارة شركة إم إس فارما، إضافة إلى كونه رجل أعمال ريادي وبارز، حيث أسس عدة شركات اقليمياً وعالمياً خلال الأعوام الثمانية والأربعين الماضية. كما أن السيد سختيان هو مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة جي إم إس القابضة، وهي شركة استثمارية تدير استثماراتها المتنوعة في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية، منها: الصناعات الدوائية، والاتصالات، والمقاولات، وخدمات حقول النفط، والزراعة.

شارك السيد سختيان في تأسيس وإدارة شركات دوائية عالمية ناجحة عدة، وتشمل شركة الفوجين الدوائية، وشركة تبوك للصناعات الدوائية، وشركة الكندي للصناعات الدوائية، وشركةإم اس فارما. يجدر بالذكر أن السيد سختيان يرأس مجلس إدارة شركة آجري للعلوم الزراعية، وهو عضو مجلس إدارة مجموعة الاتصالات الفلسطينية منذ العام 1997، وشركة فيتل القابضة في دبي، وشركة أوجير للإلكترونيات في المملكة المتحدة.

إن السيد سختيان عضو في منظمة (WPO) العالمية، وعضو في مجالس أمناء منظمات غير ربحية عديدة، بما فيها: مركز جامعة جورج تاون للدراسات العربية المعاصرة، وصندوق المرأة غير الربحي الذي يترأس مجلس إدارته. وقد تلقى السيد سختيان تعليمه في الجامعة الأمريكية في بيروت، وفي جامعة هيوستن بالولايات المتحدة، حيث تخصص في الاقتصاد.

السيد ليث المصري - ممثل شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)

السيد ليث المصري شريك مؤسس في مجموعة الفرسان، وهي إحدى الشركات الاستثمارية الرائدة في القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط، والتي تساهم في الاستثمارات للشركات ذات النمو المتسارع في هذه المنطقة، كما تدير صندوق (Foursan Capital Partners I) الذي يهدف للمساهمة في المشاريع الاستثمارية في منطقة الشرق الأوسط.

عمل السيد المصري قبل ذلك مع مجموعة بلاكستون ومقرها في نيويورك بالولايات المتحدة، وهي أكبر شركة استثمارية عالمياً متخصصة للمساهمة في الفرص الاستثمارية. كما يرأس السيد المصري مجلس إدارة شركة استارتا سلوبشن، وهو عضو مجلس إدارة مجموعة ادجو، وشريك مؤسس في مجموعة الفرسان، كما أن السيد المصري عضو في مجلس إدارة مجموعة الاتصالات الفلسطينية منذ العام 2001.

السيد المصري هو محام عضو في نقابة القانونيين في نيويورك وحاصل على درجة الدكتوراه في القانون، والماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستانفورد، وحاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة هارفارد.

السيد طلال ناصر الدين - ممثل شركة بيرزيت للأدوية

يشغل السيد طلال ناصر الدين منصب رئيس مجلس الإدارة، والمدير التنفيذي العام في شركة بيرزيت للأدوية. كما أنه أحد مؤسسي البنك الوطني «بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة سابقاً» في العام 2005، ويترأس مجلس إدارته.

ويشغل السيد ناصر الدين أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة التكافل الفلسطينية للتأمين، التي أسسها في العام 2007. كما أنه يترأس مجلس إدارة شركة أبراج للاستثمارات العقارية، وشركة بتروبال للزيوت المعدنية، ولوتس للاستثمارات المالية، إضافة إلى أنه عضو مجلس إدارة مجموعة الاتصالات الفلسطينية منذ العام 2004، وعضو في مجلس التنسيق لمؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني.

ومن الجدير ذكره أن السيد ناصر الدين كان عضواً في مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني بين العامين 2002-2006، وكان يشغل منصب رئيس لجنة فض النزاعات، وعضو لجنتي الاستثمار والترشيحات. كما أسس السيد ناصر الدين اتحاد الصناعات الفلسطينية وترأسه حتى العام 2008، وساهم في تأسيس مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) في العام 1997، وأسس جمعية رجال الأعمال في العام 1998.

حصل السيد ناصر الدين على درجة الماجستير في تخصص الكيمياء من الجامعة الأمريكية ببيروت في العام 1974.

السيد شرحبيل الزعيم - ممثل شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)

شغل السيد شرحبيل الزعيم مناصب إدارية مختلفة في دول عدة، اكتسب خلالها خبرة عميقة في مجالات أهمها: القانون، والمفاوضات السياسية والتجارية، وحل النزاعات.

ويترأس السيد الزعيم حالياً مجالس إدارة جمعية أطفالنا الصم، وجمعية رعاية وتطوير حي الرمال الشمالي، ونائب رئيس مجلس إدارة جمعية مركز شؤون المرأة، وعضو مجلس إدارة نادي غزة الرياضي. إضافة لذلك، فهو مؤسس ورئيس مكتب الزعيم وشركاه للمحاماة والاستشارات القانونية، وهو عضو في مجلس إدارة مجموعة الاتصالات الفلسطينية منذ العام 2004، وعضو مجلس إدارة الشركة الفلسطينية للكهرباء المساهمة العامة، وشركة فلسطين لتوليد الطاقة المساهمة العامة، وشركة فلسطين لإنشاء وتطوير المناطق الصناعية، بالإضافة إلى عضويته في عدد من اللجان والنقابات والمؤسسات المحلية والدولية.

السيد الزعيم حاصل على درجتي الماجستير في القانون في العام 2007 من جامعة الازهر بغزة، والماجستير في الدراسات الامريكية من جامعة القدس - أبو ديس في العام 2008، ودرجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة الإسكندرية في العام 1982. كما أنه درس الوسائل البديلة لحل النزاعات في المركز الدولي للتحكيم في تكساس في العام 1997.

السيد سمير حليلة - ممثل شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)

يشغل السيد سمير حليلة منصب الرئيس التنفيذي لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو) منذ العام 2008، بالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة مجموعة الاتصالات الفلسطينية منذ العام 2008.

شغل السيد حليلة قبل ذلك منصب المدير العام لصندوق بورتلاند في فلسطين، كما شغل منصب أمين عام مجلس الوزراء في الحكومة الفلسطينية ما بين العامين 2005-2006، بالإضافة إلى منصب وكيل مساعد وزارة الاقتصاد والتجارة ما بين العامين 1994-1997. وتولى السيد حليلة مهام رئيس مجلس إدارة مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) في العامين 2004-2005، وهو عضو في مجلس إدارته منذ العام 2002. ويرأس مجلس أمناء معهد ماس، ومجلس إدارة صندوق التنمية الفلسطيني، إضافة إلى ترؤسه مناصب متعددة في القطاع الخاص.

تخرج السيد حليلة من الجامعة الأمريكية في بيروت بدرجة الماجستير في الاقتصاد في العام 1983، وعمل محاضراً في جامعة بيرزيت خلال ثمانينات القرن المنصرم، وكان عميداً للطلبة آنذاك.

السيد باسل عبد النبي - ممثل شركة البنك العربي ش.م.ع

يعمل السيد باسل عبد النبي بوظيفة مدير إدارة أنظمة المعلومات (EVP) في البنك العربي منذ العام 2007، بالإضافة إلى تقلده عدة وظائف إدارية في إدارة أنظمة المعلومات في البنك منذ العام 2002.

عمل السيد عبد النبي في مناصب إدارية عدة في السابق؛ كمنصب مدير رئيسي في شركة أندرسون لاستشارات الأعمال، ومدير مجموعة التكنولوجيا وأنظمة المعلومات في شركة المقاييس والمعدات السعودية، ومدير مركز الحاسوب في مختبرات باسيفيك الطبية في كاليفورنيا بالولايات المتحدة. إضافة إلى أنه عضو في مجالس إدارة شركة الخليج العربي للتقنية بالإمارات العربية المتحدة، ومجموعة الاتصالات الفلسطينية التي انضم لمجلس إدارتها منذ العام 2008.

يحمل السيد عبد النبي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ليستر بالمملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في الهندسة من جامعة (CSUF) في كاليفورنيا بالولايات المتحدة، كما أنه مدقق أنظمة معلومات معتمد.

السيد باسم عبد الحليم - ممثل شركة أسواق للمحافظ الاستثمارية (شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني)

يتمتع السيد باسم عبد الحليم بخبرة واسعة، تمتد لأكثر من 20 عاماً في مجال الاستثمار، والتمويل، وتنمية القطاع الخاص، والتي اكتسبها من خلال عمله مع عدد من المؤسسات الاستثمارية، والمالية، والتنموية المحلية والدولية.

يشغل السيد عبد الحليم منصب الرئيس التنفيذي لشركة مصادر - الذراع الاستثماري الجديد لصندوق الاستثمار الفلسطيني والتي تقود استثمارات الصندوق في قطاع الطاقة، والمياه، وتطوير المصادر الطبيعية (البترول والغاز). كما أن السيد عبد الحليم عضو مجلس إدارة في مجموعة من الشركات والتي تشمل البنك الإسلامي العربي، وشركة سند للصناعات الإنشائية، وشركة فلسطين لتوليد الطاقة، وشركة كهرباء فلسطين، ومجموعة الاتصالات الفلسطينية التي انضم لمجلس إدارتها منذ العام 2012.

يحمل السيد عبد الحليم درجة الماجستير في التمويل والإدارة من جامعة كرانفيلد في المملكة المتحدة، والماجستير في إدارة الأعمال من ماستريخت في هولندا، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الصناعية من الجامعة الأردنية.

السيد عمار العكر - ممثل الشركة العربية للتموين والتجارة (أسترا)

يتولى السيد عمار العكر منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية منذ العام 2010، وهو عضو في مجلس إدارتها منذ العام 2012. وقبل توليه منصبه الحالي، شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية «جوال» لمدة خمس سنوات. كما ويتولى السيد العكر منصب رئيس مجلس إدارة شركة فيتل - الشرق الأوسط وافريقيا (MEA)، وهي إحدى استثمارات مجموعة الاتصالات الفلسطينية خارج فلسطين، والتي تهدف للاستفادة من الاستثمار في أسواق الاتصالات الإقليمية.

إضافة لذلك، فإن السيد العكر عضو في مجلس إدارة شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو القابضة)، بالإضافة إلى عضويته في بعض مجالس إدارة شركاتها التابعة، ويشغل منصب عضو مجلس أمناء جامعة النجاح الوطنية منذ العام 2014. ويعتبر عضواً فاعلاً في مجالس إدارة العديد من المبادرات الدولية والإقليمية والمحلية، مثل: مبادرة فلسطين من أجل بداية جديدة، وجائزة فلسطين الدولية للتميز والإبداع، بالإضافة إلى كونه عضواً فاعلاً في كل من المجلس الاستشاري لمنظمة الامدايست (Amideast) في فلسطين، ومنظمة القادة الشباب (YPO).

السيد العكر حائز على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة إدنبورو في ولاية بنسلفانيا الأمريكية، وعلى درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة كينت ستيت في ولاية أوهايو بالولايات المتحدة.

شركة المسيرة الدولية

لم يتم تعيين ممثل عن شركة المسيرة الدولية حتى تاريخ هذا التقرير.

كلمة
الرئيس التنفيذي

المساهمون الأعزاء...

يسرني أن أضع بين أيديكم تقريرنا الإداري والمالي لشركات مجموعة الاتصالات الفلسطينية للعام 2015.

خلال عشرين عاماً مع العمل المتواصل والمتفاني، استطاعت المجموعة أن تفرض نفسها وعملها كرافعة للاقتصاد الوطني الفلسطيني، وعلامة فارقة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في فلسطين بشكل خاص، وفي المحيط الاقليمي عموما.

وشكلت الطواقم والكفاءات المتنوعة التي كونتها المجموعة في هذا القطاع، والتي تثبت يوماً بعد يوم قدرتها الفائقة وحسن إدارتها، وتخطيطها الاستراتيجي، مرجعاً وأساساً مهما للرياديين الشباب، والشركات الفلسطينية والعربية العاملة في مجال الاتصالات.

ولم تتوقف طواقم شركاتنا عند هذا الحد المهني المبدع، بل تجاوزته إلى حد أنها ربطت ذلك بنسيج اجتماعي وتفاعلي مع مختلف فئات المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي يبقينا دوما على تواصل واتصال مع الوكلاء، والمشتركين، والمجتمع، ويعزز قيم العمل المجتمعي والاقتصادي والفني، ويفتح الباب على مصراعيه لمنظومة متميزة من التشابك والتلاحم، التي تخدم البلاد ومستقبلها وخطاها لبناء الدولة والاستقلال.

لقد عملت شركات مجموعة الاتصالات الفلسطينية طوال العام 2015 برؤية اقتصادية تكاملية ممنهجة، وذلك انطلاقا من أهداف المجموعة وخططها الاستراتيجية في تطوير خدماتها، ومواكبة كافة التطورات العالمية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من جهة، وفي زيادة عدد المشتركين والمنتفعين، وبالتالي زيادة أرباح المجموعة من جهة أخرى.

ففي مجال الهاتف الثابت، وشبكات الإنترنت، عملت شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل) على مضاعفة سرعة الإنترنت الأساسية من 2 Mbps إلى 4 Mbps، وتوفير سرعات جديدة مناسبة لكافة الاحتياجات المنزلية،والتجارية،والتعليمية،والحكومية، وكذلك القيام بتمديد شبكات جديدة للهاتف الثابت، وتطوير وصيانة للشبكات الحالية، ليصل عدد مشتركي الخط الثابت إلى 406 آلاف خط نهاية العام 2015 إضافة إلى ارتفاع عدد خطوط النت إلى 275 ألف خط نهاية العام 2015. كما كان للشركة الريادة في المبادرة لربط معظم المدارس الحكومية الفلسطينية بالشبكة العنكبوتية.

وفي قطاع الاتصالات الخلوية، لا زالت شركة جوال تتربع على سوق الهاتف الخلوي الفلسطيني، وارتفع عدد مشتركيها إلى 2.85 مليون مشترك كما في نهاية العام 2015، وقامت الشركة بالتماشي مع حاجة السوق الفلسطيني، في ازدياد الطلب على الهواتف الذكية، فعملت على توفير واسعة من أنواع الهواتف الذكية التي تلبي حاجات المشتركين وشغفهم، في ذات الوقت الذي سهّلت لهم عملية اقتناء هذه الأجهزة، عبر أنظمة تقسيط وخصومات طبقاً لبرامج اشتراكهم.

وشهد العام 2015، انتشاراً أوسع لجوال، من حيث المعارض والموزعين، فصار لدى الشركة الآن 16 معرضاً في محافظات الوطن الشمالية، و8 معارض في محافظات قطاع غزة، وما يزيد عن 1450 من الوكلاء والموزعين لخدماتها. كما شهد هذا العام أيضاً عمل الشركة على تطوير خدماتها الإلكترونية، لتسهيل وصول كافة مشتركيها لحزم خدماتها، والتعامل مع الشركة بكل سلاسة ويسر.

كما أنها أولت اهتماماً إضافياً بكبار مشتركيها عبر برامج مختلفة خاصة بهم. إضافة إلى أنها طورت برامج لتوفير خدمة الإنترنت عبر حزم مختلفة تناسب كافة فئات المشتركين وتطلعاتهم حسب الإمكانيات المتاحة عبر برنامج (نت بحزمة بفك أزمة).

ولم تغفل الشركة العمل على تطوير علاقاتها الإقليمية والدولية بما يخدم نظام التجوال الدولي، الذي مكّن مشتركيها اليوم من التجوال فيما يزيد عن 70 دولة في العالم، سواء بالاتصال، أو من خلال الرسائل القصيرة. وكذلك تغطيتها لكل الأراضي الفلسطينية على الإطلاق.

وفي ذات الوقت، عملت شركة حضارة على زيادة حصتها السوقية في مجال الإنترنت وتوفير خدمات الرسائل القصيرة، والحلول التكنولوجية لمشتركيها، لتظل الشركة أكبر شركة إنترنت فلسطينية. فقد نجحت الشركة في إطلاق العديد من الحملات والعروض التي أتاحت للمشتركين الحصول على الإنترنت بأفضل مستويات الجودة، وبأسعار منافسة، إضافة إلى مضاعفة سرعات المشتركيين الحاليين، وتوفير ما يضمن إثراء السوق الفلسطيني بخدمات متنوعة تمتاز بالمرونة، والسرعة، والأمان لكل من فئات الأفراد، والأسر، والمؤسسات. وقد بلغ معدل نمو عدد مشتركي حضارة نهاية العام 2015 ما نسبته 15.0 % بالمقارنة مع العام 2014.

وعملت شركة ريتش لخدمات الاتصال المتخصص ومراكز الاتصال على تطوير بنيتها التحتية، وزيادة عدد زبائنها حيث وصل عمل الشركة إلى خارج الحدود الفلسطينية، مستقدما العديد من الشركات العالمية للعمل من خلالها، وفي ذات الوقت الذي وفرت فيه الشركة عشرات فرص العمل للشباب الجامعي، وقامت بتدريبهم بطرق مبتكرة وحديثة.

أما فيما يخص شركة بالميديا، فقد حققت انجازاً ملموساً في زيادة الإيرادات وتقليل التكاليف، إضافة إلى إتمام صفقات هامة خلال العام 2015، والتي بدورها تعزز من أداء الشركة.

وفي مجال العمل المجتمعي والمسؤولية المجتمعية، فقد تصدرت المجموعة المشهد الفلسطيني كاملاً، من حيث تنوع مشاريعها المجتمعية، وعددها، وانتشارها الجغرافي، ففي كل تجمع سكاني لنا بصمة وعمل. وقدمنا المساعدات للكثير من العائلات التي تعيش ظروفاً قاسية عبر برامج العيش الكريم، ودعم الأسر المحتاجة، ووفرنا لهم فرص عمل وحياة جديدة.

كما قمنا بدعم العديد من المؤسسات الخيرية، والعلمية، والاجتماعية عبر توفير الأجهزة المتنوعة، والتأثيث لأقسام فيها، وتطوير برامجها. وفي قطاع التعليم ما زال برنامج المنح الجامعية فعالاً وحيوياً، ويخدم قطاعاً واسعاً من الشباب الفلسطيني من الفئات الأقل حظاً، والمندفع للتعليم الجامعي، وكان لمشروع «ساعة برمجة» هذا العام حصة كبيرة من دعمنا وتطويرنا لقطاع التعليم، وتوفير الإنترنت في المدارس الحكومية.

كما كانت شركات مجموعتنا حاضرة بقوة في المجتمع الفلسطيني عبر حملاتها المختلفة، ومشاركتها للناس الأعياد والمناسبات الرسمية والدينية، وتقديمها الهدايا، والأرصدة المجانية لهم.

المساهمون الأعزاء،

لقد رفعنا في العام 2015 شعار (إنجاز... وعد... عمل... استمرار)، ووفينا به تماماً، عبر مختلف أعمالنا التطويرية، والتجارية، والمجتمعية، وحاولنا التكيف ومعالجة كل المشاكل التي واجهتنا وما زالت من تقييد لحركتنا وتمديدات الخطوط الثابتة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والمنافسة غير الشرعية مع الشركات الإسرائيلية التي تدخل نطاق عملنا عنوة.

ونتطلع إلى أن يكون العام الحالي عاماً جديداً متميزاً في إنجازاتنا، إلى جانب الإنجازات الفلسطينية المختلفة، ولنبقى علامة فارقة وحقيقية وفاعلة في الوعد والعمل، ونرفع راية الاستمرار في تقديم خدماتنا وزيادة استثمارنا الأصيل لصالح هذا الوطن الحبيب.

أخوكم،

عمار العكر

هـذه هـي

مجموعتنا

نحتفل بإنجازات عشرين عاماً

تمتاز مجموعة الاتصالات الفلسطينية بريادتها في السوق المحلية التي تأتي كمحصلة للتكنولوجيا المتقدمة التي تستخدمها، وتطويعها لمزيج من المهارات والأساليب والموارد من أجل خلق قيمة نوعية للمشتركين والمساهمين على حد سواء.

إن قابلية مجموعة الاتصالات الفلسطينية للتغير المستمر والتطور المتواصل، أساسية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الذي لم تكن المجموعة وشركاتها لتنجح فيه لولا تكيفها مع الظروف المحيطة، وتمكنها من تلبية المتطلبات سريعة التبدل في هذا القطاع.

وخلال الأعوام العشرين الماضية، نجحت المجموعة في تطوير أعمالها والتوسع في حدود اهتماماتها، والوفاء بوعودها تجاه المتعاملين معها من المشتركين والمساهمين وذوي المصالح، حيث قدمت كل ما هو جديد للسوق الفلسطيني، وتمكنت من رفع معايير الجودة والكفاءة الخدماتية والتجارية، نتيجة انفرادها في رؤية الواقع، وطرح الحلول الريادية، وتقديمها بكل سهولة وسلاسة طرق تفكير جديدة خارج حدود النمطية.

كما تتكامل مجموعة الاتصالات الفلسطينية بخدماتها التي بدأت بخطوط الاتصالات الثابتة، ثم توسعت لتقدم الاتصالات الخلوية، فخدمات الإنترنت بما يتناسب مع التطور التكنولوجي في العالم، وامتدت لتشمل خدمات مراكز الاتصالات المتخصصة والخدمات الإعلامية عالية الجودة، بحيث تمثل كلاً من هذه الفروع قائمة بالإيرادات والتكاليف التي تسمح لها بتطوير خدماتها ومواكبة أحدث التقنيات العالمية في مجالاتها.

وتتركز أصول المجموعة في التكنولوجيا التي تستخدمها، والمهارات التي توظفها، إضافة إلى الإدارة الحكيمة في استغلال الموارد المتاحة من أجل تقديم صورة متكاملة تنعكس أبعادها في الأسعار المنافسة، والجودة في الخدمات، والتجدد في العطاء، وهو ما تلخص في خلق قيمة للمشتركين، وكان الدافع وراء الحفاظ على انتمائهم، وعلاقة طويلة الأمد دامت على مدار عقدين تربط المجموعة بمن حولها من أفراد وشركات.

ومن ناحية أخرى، واظبت المجموعة بإدارتها على اتباع سياسات مالية محكمة خلال السنوات الماضية، مكنتها من استغلال مواردها، وتقليل نفقاتها بما يضمن فعاليتها التشغيلية دون هدر أو تبذير، هذا إضافة إلى مركزية النشاطات التنفيذية وأتمتة العمليات. كما ركزت الادارة على تنويع مصادر دخل المجموعة لتحقيق المصلحة العليا للمساهمين، وذلك من خلال الاستثمارات العديدة التي قامت بها المجموعة خلال السنوات الماضية والتي حققت عائدا نقديا سنوياً للمساهمين، ويتوقع أن تساهم بشكل أكبر في المستقبل وذلك من خلال دعم نتائج اعمال المجموعة الموحدة والحفاظ عليها. كما تمكنت قيادة المجموعة من إدارة التدفقات النقدية على مستوى قوائمها الموحدة وضمان السيولة النقدية التي أتاحت لها إمكانية توزيع الأرباح النقدية ذات المستويات العليا محلياً واقليمياً، إضافة إلى المحافظة على ثبات هذه العوائد النقدية لصالح مساهميها وحملة سهم بالتل.

ولم يكن مفهوم الكفاءة مجرد فكرة إدارية خلال الفترات التي تعاقبت على المجموعة، بقدر ما كان محفزاً من أجل إثبات أن المبادئ الإدارية المثلى قابلة للتطبيق في ظل المحددات والتحديات التي واجهتها المجموعة في وجه تقدمها، بما يشمل العوامل الخارجية غير الخاضعة للسيطرة والتي تضم العوامل السياسية والاقتصادية بشكل أساسي. إلا أن إدارة المجموعة وطواقمها تمكنت من تحقيق الإنجازات بشكل استثنائي وتقدمي، لتسطر المجموعة مثالاً يحتذى به وقصة نجاح اقتصادية فلسطينية اتخذتها الشركات الأخرى كمؤشر للاستدلال على أفضل الممارسات الإدارية مثل التغييرات الهيكلية الإدارية التي أجرتها المجموعة بما يتناسب مع متطلبات العمل، والتحسينات على أساليب تقديم الخدمات، بما يشمل التنسيقات اللازمة والتوريدات بحيث يجري العمل المتواصل من أجل اختصار خطواتها لتوفير أفضل الخدمات في أقصر وقت، وأقصى فعالية بأقل الموارد.

لقد قبل مؤسسو الاتصالات الفلسطينية التحدي في العام 1995، عند توقيع عقد تأسيس أول مزود وطني فلسطيني لخدمات الهاتف الثابت، وقد ارتقت المجموعة بإلهام مجلس إدارتها الرشيدة ذات الخبرة والتجارب الواسعة في مجال المشاريع الريادية، وبقيادة إدارتها التنفيذية التي حركت دفة التطور نحو المعايير العالمية واتجاهات الجودة والتميز، إضافة إلى طاقات خلايا العمل التي تضم موظفي شركات المجموعة بمثابرتهم وانتمائهم وإبداعهم بإصرار من أجل التفوق، لقد رسمت مجموعة الاتصالات الفلسطينية لوحة من الإنجازات، تكللت نهاية كل عام بعشرات الخدمات والحملات التي أغنت السوق الفلسطيني كافة، وأثمرت بعوائد ربحية زادت ثقة مساهميها، وعززت إيمانهم بحسم قرارهم الاستثماري.

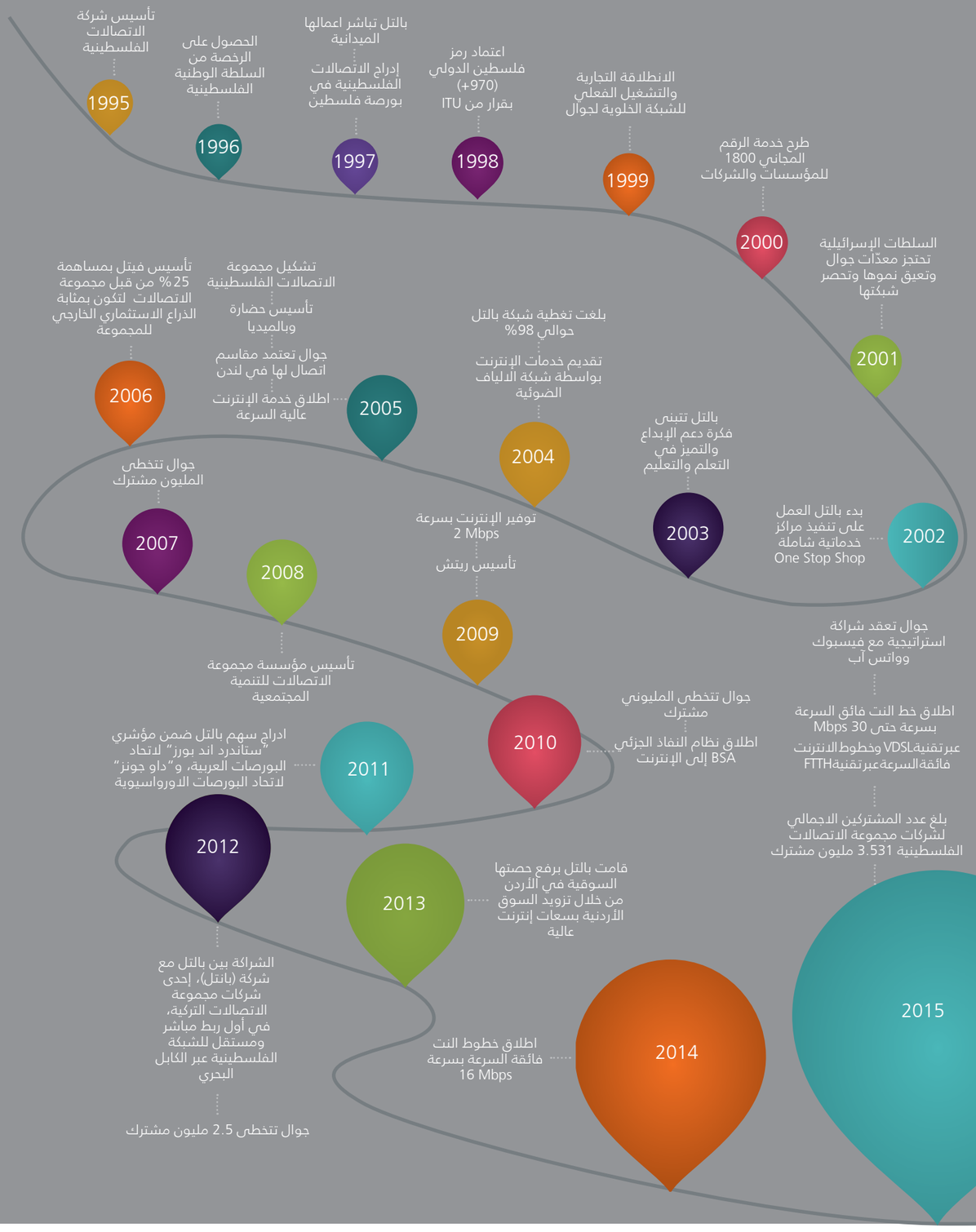

أعضاء الإدارة التنفيذية

مجموعة الاتصالات الفلسطينية

عمار العكر	الرئيس التنفيذي
سلامة خليل	رئيس الإدارة المالية
كمال الرطروط	رئيس الإدارة الفنية
خليل حمد[1]	أمين سر مجلس الإدارة
مازن النجار	رئيس إدارة التدقيق الداخلي
عماد اللحام	مدير إدارة العلاقات العامة
سمير المصري[2]	مدير إدارة الموارد البشرية
وليد فتيحة	مدير إدارة اللوازم والتوريدات
حاتم النتشة	مدير إدارة الشؤون التنظيمية
فريدة دياب[3]	مدير إدارة علاقات المستثمرين
خالد حجة[4]	مدير إدارة التخطيط وتوكيد الجودة
نداء مرار[5]	مدير إدارة العلاقات الدولية
مصطفى حسن[6]	رئيس إدارة تكنولوجيا المعلومات

1. السيد خليل حمد: آخر يوم عمل بتاريخ 2014/4/17.
2. السيد سمير المصري: آخر يوم عمل بتاريخ 2015/12/31.
3. السيدة فريده دياب: آخر يوم عمل بتاريخ 2015/12/31.
4. السيد خالد حجة: آخر يوم عمل بتاريخ 2015/12/31.
5. السيدة نداء مرار: آخر يوم عمل بتاريخ 2015/12/31.
6. السيد مصطفى حسن: آخر يوم عمل بتاريخ 2015/12/31.

مؤسسة مجموعة الاتصالات للتنمية المجتمعية

سماح أبو عون حمد	مدير عام المؤسسة

شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل)

معن ملحم	المدير العام
أحمد أبو مرزوق[7]	رئيس إدارة إقليم غزة
علي عبد اللطيف ابراهيم	رئيس الإدارة الفنية
خالد السايح	مدير إدارة التطوير والتخطيط الاستراتيجي
ياسر طوقان	مدير إدارة الخدمات المساندة
محمود جلاد	مدير إدارة العناية بالمشتركين
عيسى دعيبس[8]	مدير إدارة المبيعات
إيهاب السلعوس	مدير إدارة علاقات المشغلين
زاهي كنعان	مدير الإدارة المالية
ابراهيم خرمان	مدير إدارة التسويق
سليمان أبو حجلة	مدير إدارة الموارد البشرية
كمال درويش[9]	مدير إدارة التشغيل الفنية بالوكالة
نزار شناعه	مدير إدارة تقنيه المعلومات

7. السيد أحمد ابو مرزوق: آخر يوم عمل بتاريخ 2015/10/31 وتم تعيين السيد خليل أبو سليم.
8. السيد عيسى دعيبس: آخر يوم عمل بتاريخ 2015/09/30 وتم تعيين السيد لؤي أبو شخيدم.
9. السيد كمال درويش: انتقل لاستلام مهام أخرى بتاريخ 2015/11/11 بمسمى مدير دائرة القوى الكهربائية.

شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية (جوال)

عبد المجيد ملحم	المدير العام
عمر الشمالي	مدير إدارة غزة بالوكالة
ماهر بروق	مدير إدارة عمليات الشبكة
أمجد البشتاوي	مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات
نادية منصور	مدير إدارة العناية بالزبائن
ملاك زيادنة	مدير إدارة التسويق
علاء حجازي	مدير إدارة المبيعات
مأمون فارس	مدير إدارة الموارد البشرية
فايز مطير	مدير إدارة اللوازم والتوريدات
حاتم ترابي	مدير الإدارة المالية

شركة ريتش لخدمات الاتصالات (ريتش)

غسان عنبتاوي[12]	المدير العام
يوسف جبر	مدير إدارة الدعم والتطوير
محمود الخطيب	مدير إدارة العمليات
رامي خليف	مدير إدارة الموارد البشرية واللوازم

12. السيد غسان عنبتاوي: آخر يوم عمل بتاريخ 2015/12/31, وتم تعيين السيد رامي شمشوم مديراً عاماً لشركة ريتش اعتباراً من 2016/1/1

شركة حضارة للاستثمار التكنولوجي (حضارة)

رامي شمشوم[10]	المدير العام
رامي قطينة[11]	مدير الإدارة التجارية
جمال الطويل	مدير الإدارة الفنية
رامي أبو الرب	مدير الدائرة المالية

10. السيد رامي شمشوم: آخر يوم عمل كمدير عام شركة حضارة لغاية 2015/12/31, وتم تعيينه مدير عام شركة ريتش بتاريخ 2016/1/1.
11. السيد رامي قطينة: تم تكليفه للقيام بأعمال مدير عام شركة حضارة اعتباراً من 2016/1/1.

الشركة الفلسطينية متعددة الوسائط للخدمات الإعلامية (بالميديا)

هشام زيد	المدير العام
علاء عبادي	مدير الإدارة المالية

المستشار القانوني	المدقق الخارجي
مكتب الزعبي للمحاماة	شركة ارنست ويونغ الشرق الأوسط

الاستراتيجية

بدأت مجموعة الاتصالات الفلسطينية من فكرة أن الشعب الفلسطيني، يستحق أن يواكب التطور في قطاع الاتصالات الثابتة، ومن هنا تطور الشغف نحو النمو والاستمرار في تقديم خدمات جديدة والتوسع في نطاقات العمل.

وبعد عشرين عاماً، تدخل مجموعة الاتصالات الفلسطينية مرحلة جديدة، تنقسم إلى اتجاهين أساسيين:

- الاستمرار في تزويد السوق الفلسطيني بالخدمات الحالية التي توفرها شركات المجموعة، بما يشمل خدمات الهاتف الثابت، والخلوي، والإنترنت، وخدمات مراكز الاتصال، والخدمات الإعلامية، واستحداث طرق جديدة في تقديم هذه الخدمات، بإبداع، وجودة، وكفاءة، ومواكبة التطور الإقليمي والعالمي في هذه النواحي، والتغلب على المحددات التي قد تبطئ التطور، فيما يتعلق بخصوصية الوضع الفلسطيني.
- إكتشاف مجالات جديدة، قد ترغب المجموعة التوسع فيها، واستشعار أي فرص للنمو، سعياً منها للبقاء في الطليعة، ولخلق تحديات تتيح خيارات أوسع للنمو، لم تخضها المجموعة بعد.

وتتطلب هذه الاستراتيجية توظيف مبادئ العمل التي تلتزم بها مجموعة الاتصالات الفلسطينية على المدى قريب الأمد، والتمسك بأساسيات النجاح التي تمكنها بالتالي من تحقيق أهدافها على المدى البعيد، من خلال إدارة التغيير، والإتقان، والسعي نحو النجاح.

كما تتبلور استراتيجية مجموعة الاتصالات الفلسطينية من إصرارها على التفرد في تقديم تجربة لمن يتعامل معها، ولمشتركيها تحديداً، وتعمل بجد ودراية وعزيمة لتقدم لهم القيمة بدلاً من الخدمةفقط، ولتوفر لهم الرضى، وتكسب وُدَّهم في علاقة طويلة الأجل.

إن مجموعة الاتصالات الفلسطينية تسير وفق رؤية موحدة ومركزة صوب النجاح بأداء متماسك وإدارة مالية سديدة، تحسن استغلال الفرص، بما يضمن استدامة المجموعة وتعظيم عوائد مساهميها وخدمة المجتمع الفلسطيني.

التقرير

الإداري والمالي

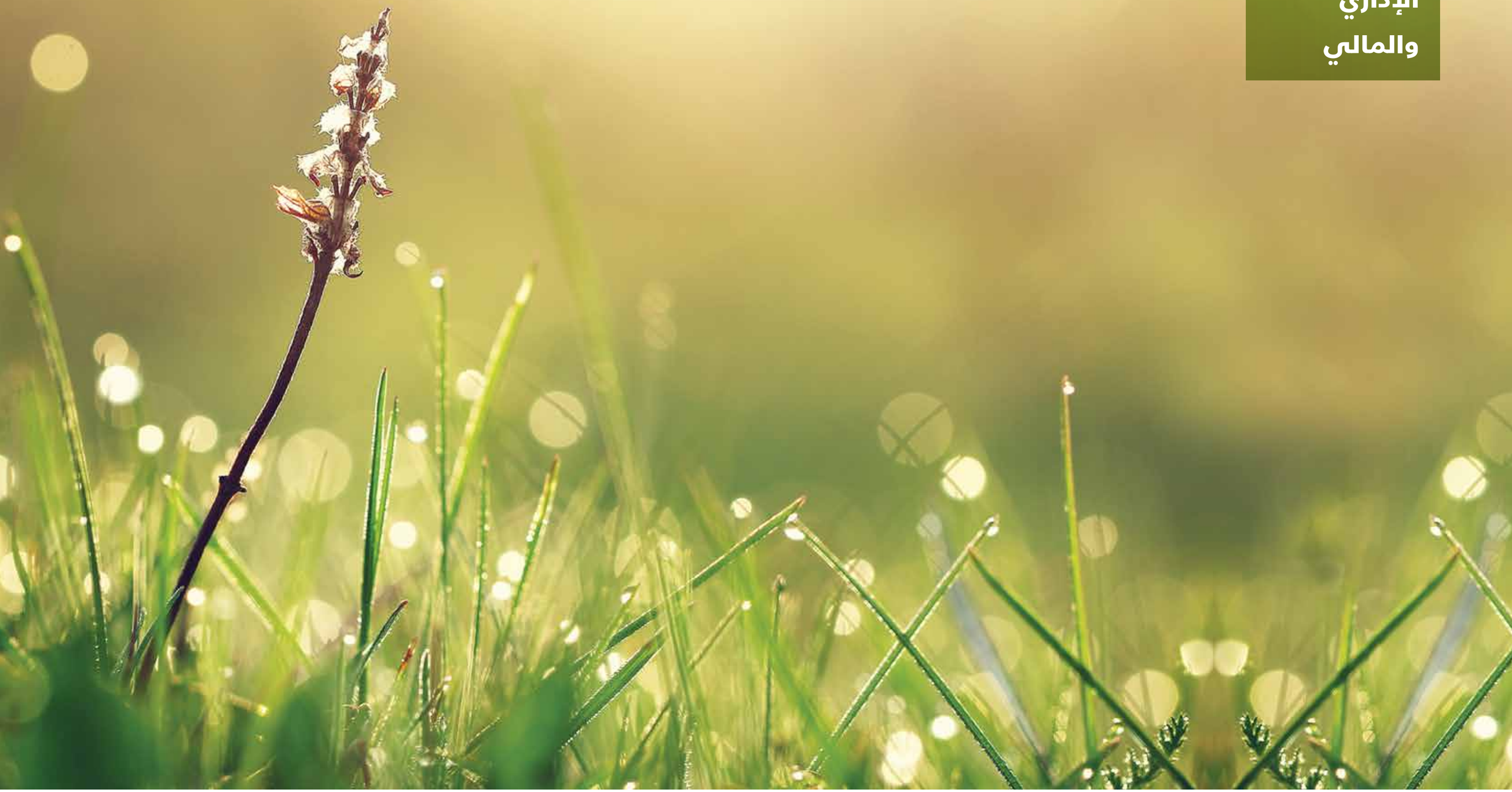

قطاعات الأعمال

شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل)

الاتصالات

تعد شركة الاتصالات الفلسطينية أساس البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين والمستثمر الأكبر في خطوط وخدمات الإنترنت في فلسطين، فهي المزود الرئيسي لخطوط النت وخطوط الهاتف الثابت والوسيلة الأساسية التي تربط أكثر من 4 مليون جهاز ذكي بالإنترنت.

وتعتبر بالتل "شبكة فلسطين" فقد حظيت بثقة جميع مؤسسات الوطن في القطاع الخاص والعام، لكونها العمود الفقري الذي يربط الشبكات الخلوية الفلسطينية إضافة إلى غالبية مزودي خدمات الاتصالات في فلسطين. كما تمكن بالتل مختلف قطاعات الأعمال في فلسطين من التواصل مع العالم ومع زبائنها من خلال شبكتها الآمنة والمتطورة، فعلى سبيل المثال تقوم بالتل بتوفير خدمات الربط ونقل البيانات لكافة البنوك وأجهزة الصراف الآلي، بالإضافة إلى ربط المؤسسات البنكية مع امتداداتها الإقليمية وإداراتها المركزية في الخارج، وربط السفارات الموجودة في دولة فلسطين مع مقراتها الرئيسية في مختلف دول العالم. وتوفر بالتل البنية التحتية الداعمة لمختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تقدم شبكة بالتل خدمات الربط والإنترنت للشبكة الحكومية لتمكنها من ربط جميع المؤسسات والوزارات والدوائر الحكومية المنتشرة في جميع أنحاء الوطن مع بعضها البعض، كما تربط الشبكة الطبية من مستشفيات ووزارة الصحة بما يكفل تقديم الخدمة للمواطن بأقصى سرعة وأعلى جودة، بالإضافة إلى ربط المدارس الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. إن الإجماع على اعتماد شبكة بالتل من قبل المؤسسات السابقة جاء نتيجة لتميز الشبكة بالاستقرار والأمان إضافة إلى تقديمها لأحدث تكنولوجيا وأكثرها تطوراً وفق أعلى معايير الجودة.

إنجازات العام 2015

تمكنت بالتل من تحقيق إنجازات عدة، خلال العام 2015، على صعيد البنية التحتية، لتتيح لها إمكانية الاستمرار في تزويد مشتركيها بأحدث خدمات الاتصالات الثابتة، والإنترنت، بمستوى جودة وفق أعلى المعايير العالمية.

فقد نجحت بالتل في زيادة سعة شبكة التراسل الرئيسية بنسب مضاعفة، إضافة إلى تركيب وتشغيل حلقة (DWDM)، في منطقة شمال الضفة، بسعات عالية، وتوسيع قدرة الشبكة الأساسية Core Network لتوفر سرعات فائقة يصل نطاقها إلى 100Gbps. واستكمالا لمشروع تقصير المسافات «Shortening the Local Loop» فقد تم زيادة عدد المقاسم الطرفية، في مختلف المحافظات، لتقديم خدمات النطاق العريض بسرعات فائقة، لم تكن تقدم سابقاً للمشتركين.

وفيما يتعلق بتقنية الألياف الضوئية، ساهمت بالتل ضمن مشروع «رام الله المدينة الذكية»، بتوفير إنترنت لاسلكي خارجي، كمرحلة تجريبية عبر خدمة Wi-Fi، وربط كل مرافق البلدية بتقنية الألياف الضوئية Fiber Optics. كما أطلقت بالتل خط النت فائق السرعة، لأول مرة في فلسطين، والذي تضمن تقديم سرعات تصل إلى 30Mbps، عبر الشبكة النحاسية، من خلال تكنولوجيا (VDSL)، إضافة إلى توفير سرعات حتى 50Mbps في المناطق والأحياء السكنية الجديدة، عبر شبكة الألياف الضوئية المنزلية، وباستخدام تقنية FTTH، كما تم في مدينتي الريحان وروابي، حيث تم تقديم خدمة البث التلفزيوني عبر الألياف الضوئية في كافة شقق مدينة روابي.

وشمل العام 2015 شراكات أبرمتها بالتل مع كل من نقابة المهندسين، التي وقعت معها اتفاقية تعاون، لاعتماد المعايير المتعارف عليها للتمديدات الداخلية في المنازل والعمارات السكنية، بهدف تحسين جودة وسرعة خط النت الواصل للمشتركين في تلك الاماكن، وعقد سلسلة من ورش العمل التوعوية للمهندسين. كما قامت بالتل بتوقيع اتفاقيات شراكة، مع كبرى الشركات والمؤسسات الفلسطينية، والبنوك، لتزويدها بخدمات الربط البيني، والإنترنت، وربط فروعها بالمقرات الرئيسية، من خلال تقنية الألياف الضوئية Fiber Optics، وتقنية الكوابل النحاسية، كشبكة احتياطية. كما تضمنت لائحة الشراكات التي عقدتها بالتل في العام 2015، توقيع اتفاقيات تعاون وتعزيز الشراكة مع المؤسسات الأكاديمية، لتزويد عدد من الجامعات بالإنترنت، من خلال شبكة الألياف الضوئية الخاصة بشركة الاتصالات الفلسطينية بالتل.

وعلى الصعيد الدولي، عززت بالتل شراكاتها الدولية، لتقديم المزيد من الخدمات، في مختلف دول المنطقة، حيث تم مد الكابل البحري التركي الفلسطيني AMEER، بشراكة استراتيجية مع شركة Airetel Bharti، حتى يصل إلى سنغافورة.

ولم تقتصر إنجازات بالتل على تطوير البنى التحتية، فقد كان العام 2015، حافلاً بالحملات والبرامج، التي حققت أهداف بالتل في تلبية تطلعات مشتركيها، وتقديرهم، وتسهيل أعمالهم، وتعزيز ثقتهم بها.

وتنوعت الخدمات والحملات التي قدمتها بالتل خلال العام 2015، فتضمنت إطلاق خط النت فائق السرعة (حتى 8Mbps، وحتى 16Mbps، وحتى 30Mbps) عبر تقنية VDSL، ومضاعفة سرعات خط النت مجانا للمشتركين لمدة أربعة شهور وتقديم سرعة خط النت فائق السرعة حتى 4Mbps للمشتركين الجدد بسعر مخفض لتشجيعهم على الاشتراك والتمتع بخدمات الإنترنت، كما أطلقت بالتل برنامج «نقاطي»، الذي صمم خصيصاً كبرنامج الولاء الأول، لمشتركي بالتل تقديراً لاختيارهم خدماتها، والذي يتيح إمكانية تجميع النقاط شهرياً، بناءً على قيمة فواتير المشترك الصادرة، وتصنيفه، واستبدالها بمجموعة من الخدمات المميزة والهدايا. واستمرت الحملات النوعية لتشمل حملة التمتع بخدمات التلفزيون التفاعلي، لمدة شهرين مجاناً، والتي ارتبطت بإطلاق حملة للاشتراك بخدمات OSN، الشريك الاستراتيجي لبالتل، من أجل إثراء المحتوى التلفزيوني المقدم للمشاهد.

إضافة إلى ما سبق، تفردت بالتل بحملات خطوط النت فائقة السرعة، من خلال إطلاقها مجموعة من الحملات المميزة، الخاصة بخطوط الإنترنت المنزلي فائق السرعة والتي هدفت إلى استقطاب المشتركين، وزيادة الحصة السوقية، وعززت ذلك بتكثيف حملات التوعية الخاصة بمزايا خدمة خطوط الإنترنت المنزلي فائقة السرعة، والمتمثلة بالحفاظ على خصوصية المشترك، وجودة الخدمة المقدمة من شركة الاتصالات الفلسطينية بالتل.

مين سليم؟: الإعلان رقم 1 في فلسطين:

نجحت الاتصالات الفلسطينية بجذب انتباه الشارع الفلسطيني حول سؤالها الذي طرحته بعنوان "مين سليم؟" والذي تمكنت خلاله من تسليط الضوء على ظاهرة سلبية في المجتمع، وهي أخذ ومشاركة الإنترنت مع الجيران والتي تؤثر بشكل كبير على خصوصية المشترك وامن معلوماته وغيرها من المشاكل الاجتماعية الناتجة عن تلك المشاركة، ونجحت بالتل من خلاله في خلق ظاهرة جديدة في عالم الإعلان التسويقي المرتكز على عنصر التشويق واثارة الفضول عند المتسائل.

وسعياً منها لخدمة المشتركين بأفضل صورة، وتسهيل عمليات الاشتراك في خدماتها المتنوعة، قامت بالتل بإعادة تصميم معارضها بالصورة المتلائمة مع علامتها التجارية الجديدة، التي تعكس روح الشباب والعصرية، وتعزز استخدام الإنترنت في مختلف مجالات الحياة اليومية، حيث تم افتتاح أول معرض تفاعلي يعكس العلامة التجارية الجديدة في مدينة الخليل، وعقبه افتتاح معارض الرام والعيزرية وجباليا وغزة. كما نجحت بالتل في اعتماد الفاتورة الالكترونية وإيقاف طباعة الفاتورة الورقية بهدف توفير الوقت والجهد والمساهمة في الحفاظ على البيئة، حيث توفر الفاتورة الالكترونية خدمة أسهل وأسرع لاستلام قيمة الفاتورة من خلال البريد الالكتروني أو جهاز الحاسوب أو الاجهزة الذكية Smart Phones مما يضمن الأمان والخصوصية في معرفة تفاصيل وبنود الفاتورة.

التحديات خلال العام 2015

تتمثل التحديات التي واجهتها بالتل في العام 2015 بالمنافسة غير القانونية من قبل الشركات الإسرائيلية المزودة لخدمة الإنترنت، واعادة بيع خدمة الإنترنت اللاسلكي Wi-Fi، وتمديد الكوابل بطريقة غير قانونية في بعض المناطق الفلسطينية، بالاضافة إلى انتشار ظاهرة مشاركة خط النت والتي تهدد خصوصية المشتركين. من ناحية اخرى، تواجه بالتل صعوبة في تمديد شبكتها داخل المناطق المصنفة كمناطق "C" من حيث تجهيز المخططات، وإصدار التصاريح اللازمة من الجهات الإسرائيلية لتنفيذ أعمال الصيانة والتوسعة في تلك المناطق.

نظرة مستقبلية

تتطلع بالتل إلى زيادة انتشار خدمات الإنترنت في فلسطين، وتعزيز ثقافة استخدام الإنترنت في مختلف مجالات الحياة، عبر اطلاق سلسة من حملات التوعية، بالإضافة إلى تقديم المزيد من السرعات الفائقة بأعلى جودة لتواكب احدث التقنيات العالمية، وايصال تقنية الألياف الضوئية للمنزل الفلسطيني في المناطق الحديثة لتقديم مجموعة من الخدمات التي تتطلب وجود أعلى السرعات وأكثرها جودة، بالإضافة لتقديم خدمات ومنتجات جديدة تلبي طموح مشتركيها ورغباتهم، ويأتي هذا كله متناغماً مع سعيها الدؤوب لزيادة الانتشار الاقليمي لخدمات قطاع الأعمال ومبيعات الجملة في الدول المجاورة وتقديم حلول تقنية متكاملة لخدمات قطاع الأعمال، ومبيعات الجملة في فلسطين.

المؤشرات التشغيلية والمالية

» زيادة عدد خطوط النت فائقة السرعة بما نسبته 17 % ليزيد عن 274 ألف خط.

» زيادة معدل السرعة في فلسطين بما نسبته 86 % ليصل إلى 5.4 Mbps.

» زيادة في عدد خطوط الربط ونقل البيانات لقطاع الاعمال بنسبة 20% ليصل إلى 5,400 خط.

» زيادة مبيعات الجملة لخدمة الإنترنت في السوق المحلي بنسبة 69 % ليصل إلى 49 Gbps.

زيادة سعة شبكة التراسل المركزية بـ 10 أضعاف لتصل إلى 100 Gbps.

قطاعات الأعمال

شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية (جوال)

أن تظل جوال على قمة الشركات الرائدة في السوق الفلسطينية، التي توفّر خدمات الاتصال الخلوي بكفاءة وفاعلية وموثوقية لجميع مشتركيها، متغلبة على جميع المصاعب والمعيقات، ويكون لها الدور الأكبر في التقريب بين الجميع ولم شملهم وتيسير أعمالهم، وأن يتواصل نموّها جنباً إلى جنب مع نمو الاقتصاد الفلسطيني.

نجحت جوال في تجسيد انتمائها تجاه الشعب الفلسطيني، حيث تمكنت من اجتياز الحواجز والتغلب على التحديات التي واجهتها منذ تأسيسها عام 1999، لتحقق اليوم إنجازها بخدمة أكثر من 2.85 مليون مشترك مع نهاية العام 2015، بكفاءة وفاعلية. وقد تميزت جوال بنشاطها ومثابرتها وقدرتها على التجدد والاستمرار في قطاع الاتصالات الخلوية، الذي يعدّ واحداً من أكثر القطاعات حيوية، لتبرهن أن رضى المشترك هو اهتمامها الأول، وأنها تواصل إصرارها على توفير أحدث الخدمات والميزات لمشتركيها، إلى جانب مسؤوليتها والتزامها تجاه المجتمع.

إنجازات العام 2015

تميز العام 2015 بسعي جوال لتلبية احتياجات جميع مشتركيها، وذلك بإطلاقها حملات وخدمات وبرامج متعددة ومتنوعة، بحيث خصصت كل مجموعة منها لفئة معينة من المشتركين. ولم يتوقف إنجاز الشركة عند حد التنوع والإلمام بمتطلبات المجتمع ككل، بل تعداه إلى توفير هذه الخدمات بالجودة التي تعطي أفضل قيمة لمستخدميها، وبالأسعار المنافسة التي تتناسب مع احتياجات المشتركين، وتتخطى توقعاتهم. وتكمن الميزة التنافسية التي تنفرد بها جوال، في قدرتها على خدمة القطاعات المختلفة بالكفاءة والخصوصية التي تضمن رضى المشتركين، بما يشمل فئات الأفراد، والشباب، والعائلات، والشركات، والقطاع الحكومي.

وبالنظر إلى فئتي الأفراد والشباب، تنوعت الخدمات والحملات الموجهة لكل منهما، بما يشمل إطلاق حزم إنترنت ذات مميزات مختلفة، لتتناسب مع الاحتياجات المتباينة للمشتركين، مثل حملة «نت بحزمة بفك أزمة»، وحزم «دواووين». وتشترك هذه الحملات جميعها في كونها تهدف إلى إبقاء المشتركين على تواصل مع محيطهم، وإنجاز أعمالهم بسهولة، وفي أي وقت، بأقل وأفضل الأسعار، علماً بأنها صممت لتلائم احتياجاتهم، بحيث تم إطلاقها بخيارات استهلاك متعددة.

وكان للعائلة نصيب من الخدمات والحملات خلال العام 2015، نظراً لأن جوال اعتادت أن تشارك المجتمع في الفعاليات والمناسبات الوطنية، مثل قطف الزيتون ويوم الشجرة، ومشاركة المواطنين فرحة الأعياد والمناسبات الدينية وغيرها، فقد أطلقت جوال العديد من العروض التجارية الخاصة بالأعياد والمناسبات الدينية، مثل شهر رمضان المبارك، وأعياد الميلاد المجيد، بالإضافة إلى تنظيم الفعاليات الميدانية للتواصل مع المواطنين والمشتركين، والتواجد فيما بينهم خلال هذه المناسبات. كما أضفت حملات التجوال والعروض خلال موسمي الحج والعمرة ، قيمة للمشتركين، لابقائهم على تواصل مع الأهل والأحبة خلال التجوال في السعودية، بالاضافة إلى التجوال المحلي والدولي خلال فترة الصيف، التي تميزت بأسعار منافسة على استقبال وإرسال المكالمات والرسائل.

كما تم إطلاق حزم «حبايبي حوالي بالحزمة الدولية» للاتصال الدولي بأسعار غير مسبوقة، وذلك بالاستناد إلى دراسات جوال السوقية، التي تدلل على أهمية الاتصال الدولي في حياة المشتركين اليومية، خاصة خلال فترة الأعياد، فجاءت هذه الحملات تحمل العديد من المزايا بحسب حاجات المشتركين، حيث توفر نقاء الصوت ووضوحه، على عكس التطبيقات المجانية الأخرى، وبأسعار مخفضة بالمقارنة مع الأسعار الأخرى.

وكان لفئة رجال الأعمال وقطاع الشركات حصة كبيرة خلال العام 2015، وذلك من خلال توفير خدمات تمكنهم من متابعة أعمالهم وتلبي احتياجاتهم، حيث تم توفير التحديثات المطلوبة على خدمة أجهزة تتبع المركبات «Fleet»، إضافة للعديد من الحملات التي تشمل حملات التجوال الدولي، وذلك بالتزامن مع المؤتمرات والمعارض التجارية الكبرى التي أقيمت عالمياً.

كما تولي جوال اهتماماً بالقطاع الحكومي، بكافة فئاته، حيث تم إطلاق العديد من العروض والخدمات التي تلبي احتياجات هذا القطاع، وتناسب طبيعة استخدام مشتركيه، وعاداتهم الإستهلاكية، ونقاط اهتماماتهم المشتركة.

وضمن سعيها لمواكبة كل ما هو جديد في عالم التكنولوجيا، واظبت جوال على تحديث موقع حسابي، ليوفر لمشتركيها إمكانية تنفيذ العديد من الخدمات، بأيسر الطرق وأسرعها، دون الحاجة للاتصال على مركز الاستعلامات، أو زيارة المعارض أو الموزعين. وفي الوقت ذاته، تم إطلاق العديد من التحديثات على تطبيقات جوال، التي تمكن المشتركين من تفعيل الخدمات مباشرة من هواتفهم الذكية، مثل تطبيق «جوال»، كما تم إطلاق «حولي إكسبرس»، الخاصة بتحويل الرصيد عن طريق خاصية «NFC». كما قامت جوال بخطوات استباقية وريادية، خلال العام 2015، بإطلاقها العديد من الحملات التفاعلية، والعروض والجوائز المميزة، مثل «الرابح الأكبر» و«الغالي للغالي»، و«شريحتك مليانة كاش»، و«نقاطك ما تضيّعها وبهدية بدّلها»، وغيرها الكثير.

كما استثمرت جوال في مجال الإعلام الإلكتروني لتعزز تواجدها وتواصلها مع مشتركيها من خلال تطوير محتوى خاص بالإعلام الإلكتروني، حيث نجحت الشركة بأن تتصدر مواقع التواصل الاجتماعي في فلسطين للعام 2015 الذي يعد العام الثاني على التوالي وفقاً لتقرير Social Studio.

فيديو الفدائي ورعاية المنتخب:

خلال العام 2015 أصبحت جوال "راعي الرياضة الفلسطينية" حيث قامت برعاية المنتخب الوطني لكرة القدم، بالإضافة إلى إنتاج عمل تلفزيوني مميز خاص بالمنتخب حصد مشاهدة واسعة، ويأتي ذلك إلى جانب رعاية جوال للعديد من الفعاليات والنشاطات الرياضية الفلسطينية بالشراكة مع الاتحادات الرياضية.

وعلى صعيد آخر، وسعياً منها لتوفير أفضل الخدمات لمشتركيها، قامت جوال بتركيب ماكنتي خدمات ذاتية للمشتركين بحيث تتيح خدمتي الشحن الالكتروني ودفع الفواتير، إضافة إلى افتتاح معارض جديدة في جنين، وأريحا، ورفح استكمالا لخطة تجديد المعارض على الطابع والشكل الجديد. ومن الجدير ذكره انضمام شركة سبيتاني هوم لشبكة موزعي جوال الحصريين لبيع وتقديم خدمات جوال، إلى جانب إطلاق خدمة شحن الرصيد من موقع بنك فلسطين الالكتروني.

التحديات خلال العام 2015

تتلخص التحديات التي تواجهها جوال، في عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية في فلسطين، على مراحل مختلفة خلال العام 2015، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية الصعبة في قطاع غزة، الأمر الذي أثر على امكانية ادخال أحدث الأجهزة، بالأنواع والأعداد المطلوبة للمشتركين في القطاع أسوة بمشتركي الضفة. كما يشكل التغلغل لمشغلي الاتصالات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية، تحدياً كبيراً أمام جوال، بما يشمل العروض المقدمة من قبلهم على مستوى الأفراد والشركات، في منافسة غير شرعية من قبل أربع شركات إسرائيلية، عملت وما زالت في مناطق امتياز شركات الاتصالات الخلوية الفلسطينية. ومما يجدر ذكره أن التأخير في منح ترددات الجيل الثالث، يقف عقبة في سبيل تزويد الشعب الفلسطيني بالعديد من الامتيازات، كما أن له الأثر العكسي على مستوى النمو في قاعدة المشتركين إضافة للعديد من الامتيازات التكنولوجية المتوفرة في جميع البلدان الأخرى، وعدم القدرة على تقديم أحدث الخدمات للمشتركين، وبالجودة التي تطمح جوال لتقديمها.

نظرة مستقبلية

تسعى جوال إلى الارتقاء بمستوى جودة الخدمة التي تقدمها لمشتركيها، وزيادة رضاهم، من خلال توسيع استثماراتها بهدف تحسين الشبكة والأنظمة. وتركز جلّ اهتمامها خلال الفترة القادمة على توفير خدمات الجيل الثالث أملاً في مواكبة الخدمات المقدمة عالمياً وإقليمياً، فبعد عدة شهور سنشهد لحظة تاريخية في تاريخ قطاع الاتصالات الفلسطينية ودخول فلسطين في مرحلة جديدة في تقدم الاتصال المعلوماتي من خلال توفير خدمات ومنتجات وتطبيقات جديدة ومتنوعة، لتلبي احتياجات السوق المتغيرة. ومن ناحية أخرى تسعى جوال إلى تقنين المصاريف والتكاليف، من خلال تطوير وأتمتة الأنظمة وآليات العمل المختلفة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الأسعار النهائية للخدمات المقدمة للمشتركين ولصالحهم.

المؤشرات التشغيلية

حققت جوال نمواً تراكمياً في عدد المشتركين نهاية العام 2015، بالمقارنة مع السنوات الثلاث السابقة بمعدل 3.4%.

بلغ متوسط الإيراد الشهري 6.9 ديناراً لكل مشترك في نهاية العام 2015.

وصل مستوى تغطية جوال في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة كما في نهاية العام 2015 إلى

% 99

بلغت نسبة حصة جوال السوقية من السوق الفلسطينية نهاية العام 2015 76.9% تقريباً.

وصل عدد محطات التوسعة المشغلة في الضفة الغربية إلى 950 محطة، فيما بلغ في قطاع غزة 520 محطة كما في نهاية العام 2015 وبمجموع كلي بلغ 1,470 محطة.

تمكنت جوال من توفير خدمة التجوال الدولي مع أكثر من 436 مشغلاً، في أكثر من 170 دولة.

قطاعات الأعمال

شركة حضارة للاستثمار التكنولوجي (حضارة)

نهدف إلى مواصلة الريادة والإبداع في طرح أحدث التقنيات والخدمات التكنولوجية لإثراء حياة مستخدمي الإنترنت في فلسطين، وتوفير خدمات غير مسبوقة في التميز والإتقان.

تعمل حضارة باستمرار على تقديم خدمات إنترنت مبتكرة وموثوقة وذات جودة عالية، فاليوم حضارة هي المزود الأول لخدمة الإنترنت في فلسطين، وتوفر أكبر سعة وسرعة إنترنت، وتخدم أكبر عدد من المشتركين ليصل إلى أكثر من 100 ألف مشترك نهاية العام 2015. وتمتاز خدمات حضارة بأنها مواكبة للتطور التكنولوجي، ومتنوعة، وذات جودة عالية، إلى جانب تقديم خدمات الدعم الفني وخدمات المشتركين والشركات على أعلى المستويات العالمية، والتي تأتي كمحصلة لسعي حضارة المستمر من أجل تحسين وتطوير كل ما تقدمه لإرضاء مشتركيها.

إنجازات العام 2015

تتبع حضارة استراتيجية واضحة لمواصلة الريادة والإبداع في طرح أحدث التقنيات والخدمات التكنولوجية، لإثراء حياة مستخدمي الإنترنت في فلسطين، وتوفير خدمات غير مسبوقة في التميز والإتقان.

وعلى صعيد الحملات التي قدمتها حضارة خلال العام 2015، قامت حضارة بإطلاق العديد من العروض والحملات من أهمها: حملة «ببساطة»، والتي أتاحت للمشتركين الجدد الحصول على الإنترنت بأسعار مميزة جداً لمدة سنة. كما وفرت حملة «تيربو نت» باقات إنترنت جديدة للمشتركين الحاليين والجدد، وذلك بالتزامن مع إطلاق باقات النت فائقة السرعة من قبل شركة الاتصالات الفلسطينية، حيث توفرت هذه الباقات بسرعات 4 Mbps، و8 Mbps، و16 Mbps، و30 Mbps، وعملت على مضاعفة سرعات جميع المشتركين الحاليين لباقات «تيربو نت» الجديدة مجانا لمدة 5 شهور. إضافة إلى ذلك، أطلقت حضارة حملة «ضربة معلم» خلال العام 2015، والتي أتاحت للمشتركين الجدد الحصول على الإنترنت بأسعار مميزة جداً لمدة ستة شهور.

وتهدف حضارة من تنوع حملاتها وتعدد الشرائح في الحملة الواحدة إلى طرح كل ما هو جديد من الخدمات، بما يضمن إثراء السوق الفلسطيني بخدمات متنوعة، تمتاز بالمرونة والسرعة والأمان، وتَعِدُ بالافضل محليا وإقليميا وعالميا.

وبهدف تعزيز مكانتها التنافسية، فقد قامت حضارة بإطلاق خدمة «تحكم» الجديدة، والتي تتيح للمشتركين التحكم في أوقات تشغيل الإنترنت، وفي التحكم بتشغيل وإيقاف مواقع إنترنت مختارة.

ومن جانب آخر، مكنت حضارة مشتركيها خلال العام 2015 من الحصول على جهاز مقوي الإشارة اللاسلكية، والذي يعمل على توسيع نطاق البث في جميع المساحات التي لا تصل إليها إشارة الراوتر اللاسلكي، ويخدم جميع سرعات الإنترنت المتوفرة.

ولم تقتصر الخدمات والحملات على الأفراد، حيث توفر حضارة للمؤسسات والشركات الفلسطينية أكثر الخدمات تميزاً وتنوعاً وعلى أعلى المستويات، وذلك بسبب التزامها بتكريس قصارى جهدها للنهوض بالقطاع التكنولوجي عبر توفير أحدث الخدمات والبرامج، التي تسهل أعمال القطاع التجاري والشركات، وتلبي تطلعاتهم واحتياجاتهم المتجددة، من أجل المحافظة على مركزها في الصدارة، لتبقى الشركة الأولى والرائدة المزودة لخدمات الإنترنت في فلسطين .

التحديات خلال العام 2015

واجهت حضارة بعض المعيقات والتحديات خلال العام 2015، في ظل تواجد منافسة شديدة بسبب كثرة عدد شركات الإنترنت التي تخدم السوق الفلسطيني، سواءً المرخصة منها، أو غير المرخصة، والمزودة لخدمة Wi-Fi ، إضافة إلى المنافسة التي تواجها حضارة من طرف المزود الإسرائيلي غير الشرعي.

نظرة مستقبلية

يتمثل هدف حضارة في أن تواصل خدمة مشتركيها كأكبر شركة فلسطينية ورائدة قطاع تكنولوجيا المعلومات، مما يمكنها من توفير أفضل الخدمات الموثوقة، وتحقيق الغاية من ربط مشتركيها بعالمهم في كل مكان يتواجدون فيه، إضافة إلى السعي الدؤوب لتوظيف أحدث التطورات التكنولوجية، والتي من شأنها توفير أفضل التقنيات والخبرات لمستخدمي الإنترنت، وفق حلول إبداعية تمكن حضارة من النهوض بقطاع خدمات الإنترنت في فلسطين.

المؤشرات التشغيلية

بلغ معدل نمو عدد المشتركين نهاية العام 2015 بالمقارنة مع العام 2014 ما نسبته %15.0

وصل عدد الوكلاء كما في نهاية العام 2015 إلى 165 وكيلاً في الضفة الغربية و158 وكيلا في قطاع غزة، بالإضافة إلى 133 نقطة تحصيل ضمن شبكة Palpay

قطاعات الأعمال

شركة ريتش لخدمات الاتصالات (ريتش)

أن تكون الشركة الرائدة في تقديم خدمات الاتصال والتواصل والعناية بالزبائن بأعلى معايير الجودة المتبعة محلياً وإقليمياً وعالمياً من خلال باقة واسعة من الخدمات والحلول الإبداعية لمختلف الاحتياجات.

تهدف ريتش انطلاقاً من كونها أول مركز اتصال متخصص لتقديم خدمات العناية بالزبائن، إلى جعل مركز الاستعلامات أداة رئيسة توضع ضمن قوائم خدمة الشركات لمساعدتها في الوصول إلى أفضل رضى لزبائنها عبر حلول غير تقليدية، ومن خلال آليات متميزة للتواصل معهم ولتلبية احتياجاتهم. ويتم استقبال حوالي 45 الف مكالمة يومياً في ريتش، لتتم خدمتها بجودة عالية، وأسعار منافسة، وأداء ألف متميز من خلال فريق عمل ريتش، الذي يعمل على مدار الساعة لخدمة كل من الأسواق المحلية والعالمية.

إنجازات العام 2015

كان العام 2015 لافتاً من حيث قدرة ريتش على التكيف مع المتغيرات الخارجية، حيث قامت بجهود ممنهجة ومدروسة، مكّنتها من استقطاب الزبائن، خاصة فيما يتعلق باستهداف السوق الأمريكي، والذي نجحت ريتش في دخوله والتعاقد من خلاله مع الزبائن الراغبين في الحصول على خدمات مراكز الاتصال التي توفرها ريتش، وفق المستويات العالمية.

وعلى صعيد السوق المحلي، تمكنت ريتش من تطوير الخدمات والعروض بما يتوافق مع متطلبات السوق واحتياجاته، وأنماط عمل الشركات المحلية والتي تطغى عليها المشاريع التجارية العائلية الصغيرة إلى متوسطة الحجم.

كما نجحت ريتش في تطبيق سياسات لترفع من مستويات الكفاءة الداخلية، بما يشمل ضبط النفقات لتتوافق مع حجم الإيرادات، حيث سعت ريتش لتحسين أسس التكلفة، وبالتالي قامت بإلغاء بعض المشاريع غير المجدية بناء على هذه المعايير، والأخرى التي تحمل تكاليف تفوق العوائد منها، مثل فرع بيت لحم الذي تقرر إغلاقه، الأمر الذي عاد بالفائده على بنية التكلفة باتجاه تحسين القدرة على المنافسة عبر خفض النفقات.

وعلى مدار العام 2015، عملت ريتش على تعزيز أهمية جودة الخدمات المقدمة، لخلق الثقة المتبادلة مع الزبائن والعلاقات طويلة الأمد، حيث تعتبر ريتش زبائنها شركاء استراتيجيين لها، فتتفهم أهدافهم وتبني خدماتها بما يساهم في تقديم الخدمات المطلوبة من طرفهم بطرق خلاقة وفاعلة، بحيث تتمكن من ترجمة الاحتياجات والمتطلبات إلى سياسات وإجراءات ومتطلبات تكنولوجية، ومن ثم تشرف على تدريب موظفيها بحسب آليات تقديم الخدمات عبر الهاتف، لضمان أعلى درجات الجودة.

ونتيجة لتعزيز هذه المبادئ في سياسات العمل، فقد تعاقدت ريتش مع شركات استشارية محلية وعالمية، في مشاريع تجارية ناجحة، إضافة إلى إتمام مشاريع فنية عدة، وفق أفضل الممارسات العالمية، ومنها: تطوير نظام إدارة المكالمات، وتطوير الخدمات البيعية، وأتمتة خدمة الرد التفاعلي، إضافة إلى تطوير نظام التبليغ عن طريق الرسائل النصية والإيميل إلى الحسابات الخارجية، وإطلاق نظام الدردشة، وتطوير تطبيق الأجهزة الذكية.

التحديات خلال العام 2015

كان للأوضاع السياسية غير المستقرة أثراً على إتمام النسبة المخطط لها من التعاقدات العالمية، التي سعت ريتش إلى إتمامها خلال العام 2015، حيث حد غياب الاستقرار السياسي من قدرتها على اختراق أسواق جديدة، والتوسع في الأسواق التي تعمل فيها حالياً.

نظرة مستقبلية

تأمل ريتش في التركيز على تعزيز فكرة الفائدة من مركز الاتصال في أذهان الزبائن والمستفيدين من الخدمات التي تقدمها، إضافة إلى سعيها من أجل مضاعفة حجم الأعمال في السوق المحلي، والتوسع فيه بطريقة منهجية، تبرز العلاقة الاستراتيجية بين شركة ريتش وزبائنها.

كما تتطلع ريتش إلى التوسع بالحصة السوقية، من خلال استهداف السوق الأمريكي والخليج العربي مما يساهم في زيادة المبيعات، وذلك بالتزامن مع ضبط النفقات بما يتوافق مع حجم الإيرادات. وتهدف ريتش إلى مواصلة تفاعلها الإيجابي والبناء مع القطاعات المهمشة، والطلبة، خاصة الخريجين الجدد، وذلك من خلال دمجهم بالسوق المحلي وإكسابهم الخبرات العملية وضمهم إلى سوق العمل.

المؤشرات التشغيلية

بلغ العدد الإجمالي للمكالمات نهاية العام 2015 ما مجموعه 14,131,803 مكالمة، منها 1,299,792 مكالمة صادرة، و12,832,011 مكالمة واردة.

وصل وقت الانتظار خلال العام 2015 إلى 20 ثانية بالمقارنة مع 22 ثانية خلال العام 2014، وذلك يدل على زيادة سرعة الرد خلال العام 2015.

تحرص ريتش على توظيف حوالي 5 % من مجمل موظفيها من ذوي الاحتياجات الخاصة، كما شكلت نسبة العاملات في العام 2015 حوالي 20 % من القوى العاملة.

قطاعات الأعمال

الشركة الفلسطينية متعددة الوسائط للخدمات الإعلامية (بالميديا)

نهدف إلى أن نمثل المركز الإعلامي الفلسطيني الأول والأكبر لتوفير الخدمات الإعلامية، من خلال تقنيات الاتصالات والبث الفضائي، عبر الأقمار الصناعية والألياف الضوئية، بكفاءة وجودة عالميتين.

تتصدر بالميديا دور الإنتاج والإعلام وخدمات البث في فلسطين منذ إنطلاقها عام 2004، حيث تمتلك العديد من المراكز الإعلامية المنتشرة في مختلف أنحاء الوطن، والمجهزة بأحدث الاستديوهات والمونتاج وطواقم التصوير، وذلك لتهيئة بيئة حديثة ومتطورة باستخدام شبكة الألياف الضوئية المقدمة من شركة الاتصالات الفلسطينية، وتراسل المعطيات بواسطة الأقمار الصناعية. وتُعَد بالميديا مقصد القنوات الفضائية الخاصة ووكالات الأنباء في مجال تغطية الأخبار وتوفير خدمات البث، لما تتميز به من إمكانيات، تشمل مركبات البث بواسطة الأقمار الصناعية (SNGs)، وتزويد ترددات الأقمار الصناعية.

إنجازات العام 2015

لقد نجحت بالميديا في تحقيق أهم الأهداف الاستراتيجية التي وضعتها للعام 2015، فيما يتعلق بزيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف، حيث حققت إنجازاً فعلياً ومميزاً، من خلال زيادة ملموسة في إيرادات خدمات البث، وانخفاض في تكلفة المبيعات والمصاريف الإدارية والعمومية.

وقد تميزت بالميديا في العام 2015 بتغطيتها الواسعة للأحداث المتسارعة في فلسطين على المستوى الجماهيري والسياسي، مما انعكس إيجابيا على متابعتها الكترونيا، حيث بلغ عدد المتابعين لصفحاتها الاجتماعية أكثر من ثلاثة ملايين متابع.

كما كانت صفقة بالميديا الخاصة بشركة جلفسات GulfSat، من أبرز وأهم الإنجازات التي تقتضي تزويد هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية بحزمة ترددات البث الفضائي على القمر الصناعي، مما استدعى الهيئة لإنشاء شركة بالسات PalSat لإدارة هذه الترددات وإعادة بيعها، حيث شكلت هذه الخطوة انطلاقة لعدد كبير من القنوات الفضائية الفلسطينية.

التحديات خلال العام 2015

تواجه بالميديا عائقاً وتحدياً كبيرين، بسبب افتقار قطاع الخدمات الإعلامية في فلسطين للتنظيم القانوني المحكم، والذي يضمن حقوق الشركات العاملة في القطاع، فبالإضافة إلى الأفراد الذين يعملون بصورة غير قانونية، فإن الشركات الإسرائيلية تعمل بصورة مكثفة في الأراضي الفلسطينية بطرق غير شرعية.

نظرة مستقبلية

إن تسارع التحديثات في مجال البث الفضائي والإنتاج الإعلامي بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة، يفرض على بالميديا عبء مواكبة هذه التطورات، لتحافظ على موقعها الريادي على الساحة الفلسطينية، وتميزها على الساحة الإقليمية. وعليه، فإن بالميديا تسعى في الفترة المستقبلية بحسب خططها إلى الاستثمار في تحديث شبكات البث الإعلامي، ومركبات البث بواسطة الأقمار الصناعية (SNGs)، لتصبح عالية الوضوح (H.D). كما تسعى بالميديا إلى التركيز على توسيع المبيعات الخاصة بترددات البث للقنوات الفضائية على الأقمار الصناعية، وذلك كقطاع جديد من الإيرادات.

المؤشرات التشغيلية

انخفاض تكلفة الرواتب بنسبة 12% مقارنة بالعام 2014.

التحليل التنافسي

نظرة على المجتمع الفلسطيني

بلغ عدد السكان في فلسطين حوالي 4.75 مليون نسمة بما يشمل الضفة الغربية وقطاع غزة كما في نهاية العام 2015 بمعدل نمو سكاني تجاوز 2.9 %.

كما وصل عدد الأسر إلى ما يزيد عن 870 ألف أسرة، وبلغ معدل عدد أفراد الأسرة 5.4 أفراد. ويعتبر المجتمع الفلسطيني فتياً في مجمله، حيث وصلت نسبة السكان ضمن الشريحة العمرية (0-14) عاماً إلى 40 %، كما وصلت نسبة السكان ضمن الشريحة العمرية (15-29) عاماً إلى 30% من التعداد الكلي للسكان.

وفيما يعكس مدى انتشار استخدام التكنولوجيا وخدمات الاتصالات في المجتمع الفلسطيني، فإن نسبة الأسر التي تمتلك جهاز تلفاز بلغت 97.1%، وبلغت نسبة الأسر التي تمتلك جهاز حاسوب 63.1 %. كما أن ما نسبته 39.8 % من الأسر تمتلك هاتفاً ثابتاً، وما نسبته 97.8% من الأسر تمتلك هاتفاً خلوياً، إضافة إلى نسبة 48.3% من الأسر لديها اتصال بالإنترنت، وذلك كما في العام 2014 [1].

أما من حيث المؤشرات الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، فإن معدل التضخم وصل إلى 1.43% في العام 2015، وبلغت البطالة نسبة 24.8 % بما يشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى أن معدل دخل الفرد الشهري بالأسعار الجارية وصل إلى 1,161 شيكل بحسب تقديرات العام 2015[2].

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين

إن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عماد عصر المعرفة وأحد أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً، وذلك بحسب الدراسات والإحصائيات في مختلف أنحاء العالم، وهو ما ينطبق كذلك على الواقع الفلسطيني،

حيث تعتبر شبكات وخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات من أهم محفزات النمو الاقتصادي، والتي نتج عنها الاقتصاد الرقمي، الذي يعد من عوامل جذب الاستثمارات الخارجية.

ويسهم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين في تنوع الاقتصاد وزيادة دور القطاع الخاص، كما يؤثر في زيادة فرص العمل المتاحة، وزيادة الناتج المحلي، هذا إضافة إلى نشر الخدمات وتحسين جودتها وتخفيض تكلفتها وتعميم التقنية في المجتمع.

ومن أهم الآفاق التي تبشر بمستقبل واعد لهذا القطاع في فلسطين انتشار الحاسوب المنزلي، وتفعيل المدن الذكية، وتطبيق مبدأ الحكومة الإلكترونية، وغيرها من المشاريع التي ترفع من مستويات الجودة في التواصل وإنجاز الأعمال في المجتمع الفلسطيني.

تحليل العوامل التنافسية

يعتمد تحليل العوامل التنافسية على تقييم استراتيجيات العمل فيما يرتبط بالتعامل مع السوق في علاقة مزدوجة ومتبادلة. وحيث أن سوق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني هو سوق مشترك ويشتمل على متنافسين، فإن التنافسية المستندة إلى التحليل المنطقي تعد الوسيلة الأكثر ملائمة للإلمام بالعوامل المؤثرة في السوق كعدد المنافسين، وحجم أعمالهم، وحصة كل منهم من السوق، إضافة إلى تقييم نجاح أعمالهم وأفق استمراريتهم. ومن أجل مواصلة العمل في بيئة مماثلة، فإن مجموعة الاتصالات الفلسطينية وشركاتها تعي أهمية اكتساب ميزات تنافسية والمحافظة عليها، والذي يعد التحدي الأكبر بهدف إرضاء المشترك في السوق الفلسطيني. وتركز المجموعة جهودها على ركائز عدة لتضمن المحافظة على ميزتها التنافسية لدى مشتركيها، وتشمل هذه الركائز مواصلة تطوير جودة الخدمات، والعمل على اختصار الوقت اللازم لتقديم هذه الخدمات للمشتركين، وتقديم العناية بالمشتركين وفق معايير الخدمة المعتمدة عالمياً، إلى جانب التطوير المستمر على العلاقات المتبادلة مع الموردين والوكلاء، وغيرها من القواعد الأساسية التي تتخذها المجموعة عنواناً لثقة المشتركين بخدماتها.

وبالنظر إلى خدمات الهاتف الثابت، فقد تميزت بالتل على مدار الأعوام الماضية بريادتها لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني؛ وأخذت على عاتقها ولا زالت مستمرة بتقديم خدمات مميزة بأعلى جودة وبأفضل الأسعار لمشتركيها، لتحاكي تطلعاتهم المتجددة في عالم التكنولوجيا والاتصالات. إضافة إلى ذلك تعتبر بالتل المشغل الأول والوحيد في فلسطين لخدمات الهاتف الثابت وخط النت ADSL Access حيث تقوم بتقديمها لمشتركيها وفقا للمعايير العالمية وبأفضل الاسعار مقارنة مع الدول المجاورة كذلك فان بالتل تتميز بتقديم أكثر الخدمات تطورا واستقرارا واماناً لقطاع الأعمال الفلسطيني المتطور باستمرار.

وتواجه بالتل منافسة من بعض الشركات الصغيرة التي تقدم خدمة الإنترنت اللاسلكي عبر تقنية Wi-Fi ومنافسة غير شرعية من الشركات الإسرائيلية المزودة لخدمة الإنترنت، وبالرغم من ذلك فقد حافظت بالتل على حصتها السوقية من خلال التزامها بتقديم خدماتها بأعلى جودة وبأفضل الأسعار.

كما تعتبر بالتل الاساس الذي يستند عليه قطاع الأعمال في فلسطين لربط فروعه المنتشرة في مختلف المناطق الجغرافية مع مراكزها الرئيسية محلياً ودولياً وفق اعلى معايير الجودة، حيث تضم شبكة بالتل كبرى الشركات الرئيسية في السوق الفلسطيني من بنوك، وجامعات، وشركات التأمين، والمؤسسات الحكومية. وتفخر بالتل بشراكاتها الاستراتيجية مع كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث تمكنت من تقديم خدمات الإنترنت وبسعات عالية في عدد من الاسواق الدولية.

وفيما يتعلق بخدمات الهاتف الخلوي، فقد استمرت جوال بتقديم خدماتها لجميع المواطنين ولجمهور مشتركيها في كافة الأراضي الفلسطينية، وبتغطية تصل إلى 99% من المناطق المأهولة في الضفة الغربية وقطاع غزة كما في نهاية العام 2015. وتشمل خدمات جوال توفير خدمات الاتصال الدولي مع أكثر من 99 % من دول العالم، بالإضافة إلى خدماتها التي تمتد خارجياً لتوفير الاتصال المرتبط بالتجوال الدولي في أكبر عدد من الدول بجودة عالية وأسعار منافسة. وتشغل جوال المركز الأول في تقديم خدمات الاتصال الخلوي في السوق الفلسطيني، حيث يتجلى ذلك في كافة مؤشراتها التشغيلية، والنمو الذي حققته في عدد مشتركيها نهاية العام 2015 بنسبة 6.7 % بالمقارنة مع العام 2014 هذا إلى جانب حصتها السوقية التي وصلت إلى 76.9 % تقريباً من إجمالي السوق الفلسطيني نهاية العام 2015.

وتحقق جوال هذه النتائج الإيجابية في الوقت الذي تتعرض فيه للمنافسة من قبل أربع شركات إسرائيلية تقدم خدماتها بصورة غير شرعية في المناطق الفلسطينية التي تعد مناطق امتياز لشركات الاتصالات الخلوية الفلسطينية، حيث تصل الحصة السوقية للشركات الإسرائيلية إلى ما يقارب 5 % من السوق الفلسطيني. وحيث أن معظم مزودي خدمات الاتصالات يسعون إلى تطبيق أساليب التنبؤ الاقتصادي بهدف التخطيط حسب التغييرات الموسمية والطلب المتفاوت على الخدمات، فإن التنبؤ الدقيق يساعد جوال على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرئيسية المتعلقة بتطوير الخدمات، وطرحها في السوق، والإعلان عنها، بما يتلاءم مع متطلبات المشتركين التي تتغير نتيجة للعوامل الاقتصادية، والديموغرافية، والتكنولوجية، وغيرها من المحددات التي تؤثر على مستويات الطلب والاستخدام للخدمات، خاصة خلال فترات الصيف، والمواسم الدينية كالحج وشهر رمضان الكريم، والمناسبات الرسمية العامة.

أما بخصوص خدمات الإنترنت التي تقدمها حضارة في كافة المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تصنف إلى خدمات منزلية وتجارية، فإن ثقة المشتركين من أهم نقاط القوة التي مكنت حضارة من المنافسة والاستمرار، إضافة إلى أكبر طاقم من الموظفين الذين يقومون بدراسة السوق الفلسطيني على الدوام لمعرفة ما يحتاجه ولتقديم كل ما يتناسب ويتلائم مع احتياجات كل من الأفراد والشركات في السوق الفلسطيني.

1. كما في آخر التحديثات لدى جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني.
2. معدل دخل الفرد: تم تقديره للعام 2015 بناء على بيانات اسم التقرير الصادر عن الجهاز الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المنشورة لغاية الربع الثاني من العام 2015.

وتوجد 11 شركة منافسة لحضارة بشكل مباشر في الضفة الغربية، و7 شركات منافسة بشكل مباشر في قطاع غزة، إلى جانب الشركات المنافسة غير المباشرة والتي تقدم خدمات الإنترنت ولكن بنظام يختلف عن نظام BSA الذي تقدمه حضارة، مثل الإنترنت اللاسلكي، وخطوط الفايبر، إضافة إلى الشركات الإسر ائيلية غير المرخصة التي تعمل لا شرعيا في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي ظل المنافسة في سوق خدمات الإنترنت، تمثل حصة حضارة نحو نصف إجمالي السوق المحلي مقارنة بالشركات المنافسة بشكل مباشر.

وعلى صعيد خدمات مراكز الاتصالات المتخصصة، فإن ريتش تسعى لتقديم احدث الخدمات التي تتلاءم مع احتياجات ومتطلبات الأسواق المختلفة، وذلك بعد دراسة الأسواق الحالية المقدمة وإمكانيات تطويرها، وفحص سبل التوسع الأفقي والعمودي مع الشركات والأسواق والقطاعات الحالية وتلك المستهدفة. وتمتاز ريتش بتقديمها للخدمات على مدار الساعة وطيلة ايام الاسبوع، بالإضافة إلى توفر اللغات المختلفة لدى موظفي ريتش الذين يستخدمون احدث الأنظمة العالمية المعتمدة المدعومة ببنية تحتية متينة. وتمتلك ريتش الحصة الكبرى في السوق الفلسطيني لتعاقدها مع أكبر الشركات وأكثرها ريادية على مستوى الاقتصاد الفلسطيني في القطاعات المختلفة محلياً وخارجياً، على الرغم من وجود بعض المنافسين في السوق بعدد محدود من الموظفين.

وأخيراً، فإن الخدمات الإعلامية المتكاملة التي تقدمها بالميديا تمكنها من المحافظة على قاعدة عريضة ومتنوعة من الزبائن بما يشمل القنوات والمراكز الإعلامية العالمية والمحلية والإقليمية، حيث بلغت المؤسسات الإعلامية العاملة مع بالميديا في العام 2015 من منطقة الخليج العربي ما نسبته 34 % من إجمالي الزبائن، بينما بلغت نسبة المؤسسات الإعلامية من بلاد الشام وأوروبا 35 % و26 % على التوالي.

كما أن شبكة الألياف الضوئية الممتدة في كافة انحاء الوطن وارتباطها المباشر بمكاتب واستديوهات بالميديا، اتاح للزبائن خدمات سريعة وبجودة عالية يصعب على الشركات الاخرى المنافسة تقديمها. كما تستند بالميديا في عملها على الموارد البشرية الفنية المتخصصة في خدمات البث الفضائي والتصوير والمونتاج لتتمكن من تغطية الأحداث بجودة عالية تنافس الشركات الإعلامية العالمية.

البحث والتطوير

تولي مجموعة الاتصالات الفلسطينية اهتماما جدياً بالبحث والتطوير الذي بات ضرورياً بهدف المراجعة والتنقيح الدوري للخدمات التي تقدمها شركات المجموعة، إضافة إلى زيادة الكفاءة وتحسين الخدمات الحالية وابتكار خدمات جديدة من أجل مواكبة احدث التطورات، ومتابعة التغيرات المستمرة في رغبات المشتركين. فمن الناحية المالية، فإن المجموعة توظف جزءاً من إيراداتها الحالية في سبيل تحسين كفاءتها وزيادة إيراداتها المستقبلية وضمان استمراريتها واستدامتها. ومن الناحية التشغيلية، فإن مجموعة الاتصالات الفلسطينية تطبق البحث والتطوير بما يشملانه من سياسات، واستراتيجيات، وهيكلة، ومعايير تمكن الطواقم التجارية في المجموعة من جمع البيانات اليومية ضمن أطر أخلاقية و قانونية تخص البيئتين الداخلية، والخارجية المتعلقة بالسوق، وتحليلها، ومعالجتها من اجل اتخاذ القرارات بصورة دقيقة وموثوقة تسهم في تحديد فرص السوق، واستراتيجية العمل فيه، ومقاييس تطويره، وذلك في التوقيت السليم وبالصورة الملائمة، وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة وتحقيق الميزة التنافسية للمجموعة.

معايير الجودة الدولية

تسعى مجموعة الاتصالات الفلسطينية إلى تطبيق معايير الجودة الدولية، بما تتضمنه من إجراءات تشمل العمليات الرئيسية التجارية والادارية في قطاعات الأعمال التابعة للمجموعة للتأكد من انه يتم تنفيذها طبقا لنظام الجودة المعتمد. ويتم تحديد المعيار من خلال وثيقة تتضمن المتطلبات التي يجب أن تفي بها الخدمة أو العملية الإدارية بحيث تصادق عليها جهة مانحة للشهادة ومعترف بها، كما تتم مراقبة دورية للجهة الممنوحة لها هذه الشهادة للتأكد من التزامها بمتطلباتها باستمرار. وتحرص مجموعة الاتصالات الفلسطينية على تطبيق هذه المعايير الدولية من خلال اخذ عينات واسعة من المواقع والوظائف والخدمات والعمليات التي تقوم بها المجموعة وشركاتها، ورصد العمليات للتأكد من فعاليتها، كما يتم العمل على تقليل الهدر وزيادة الإنتاجية، وفحص المشاكل أو الخلل واتخاذ الإجراءات المناسبة في حال استدعى ذلك، مع تحديد عدد من المتطلبات التي تطبق على جميع الموظفين، وبالتالي فإن كل إدارة تحتاج إلى أهداف قابلة للقياس من أجل القيام بالمهام التي بمحصلتها تمكن المجموعة من زيادة الأرباح للمساهمين، وتحقيق رضا المشتركين، وتسهل التحسين المستمر. وقد نجحت المجموعة في المحافظة على مستويات الخدمة للشركات التابعة لها ومواصلة تحسينها، فقد تم تجديد منح جوال شهادة جودة البيئة العالمية (ISO 14001) والتي تتضمن محافظة الشركة على مراعاة سلامة البيئة ضمن إجراءات وسياسات عملها المتبعة في كل النواحي، كما تمكنت ريتش من اجتياز الفحص المتكرر لشهادتها الخاصة بالجودة (ISO 27001) والمتعلقة بحماية المعلومات وأمنها.

الملكية الفكرية

سجلت مجموعة الاتصالات الفلسطينية وشركاتها: بالتل، وجوال، وحضارة، وريتش، وبالميديا علامات تجارية مميزة لها على مدى الأعوام، وتواصل تعزيزها من خلال توفير الخدمات بما يتلاءم مع هذه العلامات التجارية. حيث تقوم المجموعة وشركاتها بتسجيل العلامات التجارية الخاصة بخدماتها وحملاتها وشعاراتها مختلفة الغايات لدى الجهات المختصة بذلك في فلسطين. وحتى الآن، تمتلك مجموعة الاتصالات الفلسطينية وشركاتها ما يزيد عن 80 علامة تجارية، مع العلم بأن تسجيل هذه العلامات يمنع أي منافس أو أي شخص آخر من استخدام نفس الشعارات أو العلامات في الترويج لخدماته أو منتجاته منعاً لإثارة اللبس لدى المشتركين والمستهلكين وكحماية للمجموعة وشركاتها والمشترك في نفس الوقت، بحيث بشكل هذا التسجيل حماية قانونية لهذه العلامات من جهة وتحمل المجموعة وشركاتها المسؤولية عن هذه العلامات بكل ما تتضمنه من خدمات وشروط وما إلى ذلك تجاه المشتركين من جهة أخرى.

وتعد قوانين الملكية الفكرية اساسية لتنمية الأعمال التجارية في السوق الفلسطيني، لما لها من آثار ايجابية تتمثل في تشكيل هوية تجارية مميزة عن طريق تحديد العلامات والأسماء التجارية الخاصة بالشركات والمشاريع التجارية.

كما تساعد قوانين الملكية الفكرية على تشجيع الاستثمار وجذب رأس المال لانها توفر بيئة استثمارية آمنة، إضافة إلى تجنب الشركات الاستثمار غير المجدي في مجال البحث والتطوير وخاصة البحث التكنولوجي، إلى جانب انها تمنع المنافسة غير المشروعة وتقليد الخدمات والبرامج، وتزيد من حماية مصالح المشتركين من خلال ضمان الحصول على خدمات تستحق المبالغ المدفوعة لها.

العلاقة مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تحرص وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية على تعزيز أسس بناء مجتمع معلوماتي ليتمكن من مواكبة كافة التطورات التكنولوجية عالمياً، ويساهم في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره شرطاً أساسياً للتنمية الوطنية الشاملة، وكونه أحد البنى التحتية الضرورية لتنمية العمل الحكومي ومختلف القطاعات الاقتصادية والمجتمعية الاخرى.

كما تعمل الوزارة على توفير بيئة تنظيمية عادلة مبنية على الوضوح والشفافية لتحفيز المنافسة، وحماية الصالح العام، وحقوق جميع الاطراف بما يمكنها من نشر خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الحديثة في كافة المناطق الفلسطينية، إضافة إلى نشر الوعي حول هذا القطاع الهام، وتشجيع استخدامه لتعزيز الانتاجية، ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني.

وتسعى مجموعة الاتصالات الفلسطينية كونها رائدة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين إلى التعاون مع الوزارة بكل ما فيه مصلحة القطاع، ويحقق منفعة المشتركين، ويسهم في استحداث آخر التطورات التكنولوجية في السوق الفلسطيني بما تشمله من انظمة التعاملات الالكترونية، ومبادرات المدن الذكية، وقواعد أمن المعلومات، ومعايير ومؤشرات جودة الخدمة وتنظيم الاسعار، والاستدلال بأنجح التجارب العالمية من اجل توطين التكنولوجيا في كافة القطاعات الحيوية في المجتمع الفلسطيني.

وتتطلع المجموعة إلى تكثيف العمل المشترك مع الوزارة خاصة في ظل عضوية فلسطين في الأمم المتحدة كدولة غير عضو بصفة مراقب من أجل نيل عضوية فلسطين في الاتحاد الدولي للاتصالات وتثبيت حق فلسطين في الحصول على تردّدات الجيل الثالث والرابع وغيرها من مزايا قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

كما تتمتع الاتصالات الفلسطينية بحكم اتفاقية الرخصة الممنوحة لها بفترة مدتها عشرون عاماً، تمنحها السلطة الوطنية الفلسطينية بموجبها الصلاحية التامة لإنشاء وإدارة وتشغيل شبكة الهاتف الثابت والخلوي وتراسل المعطيات وخدمات الاتصالات الأخرى، وقد تم الطلب من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تجديدها لفترة قادمة.

ومن الجدير بالذكر أن مجموعة الاتصالات الفلسطينية تخضع للقوانين المعمول بها في فلسطين وتعديلاتها التي تشمل القوانين الضريبية سارية المفعول، بما فيها قانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011 الذي تم بموجبه زيادة العبء الضريبي على المكلفين.

فروع ومعارض شركات مجموعة الاتصالات الفلسطينية

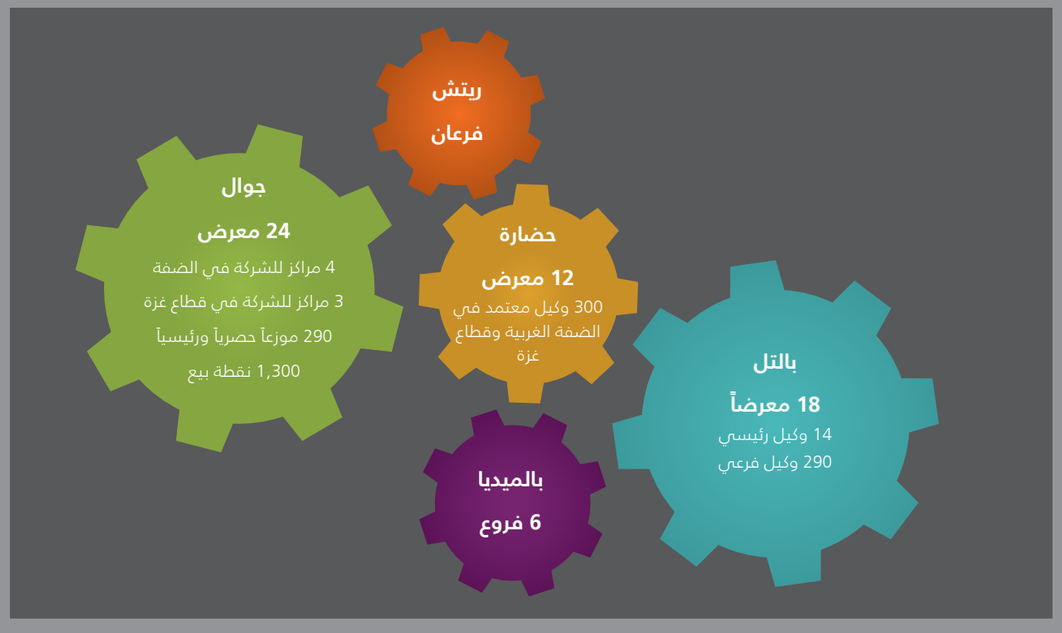

النتائج المالية والتشغيلية

المؤشرات المالية

استمرت مجموعة الاتصالات الفلسطينية خلال العام 2015 في تحقيق نتائج مالية تتوافق مع استراتيجيتها والتزامها تجاه مساهميها، وذلك بما يشمل اتباع أسس التسعير العادل، وتحديد التكاليف التشغيلية، والاستغلال الأمثل للموارد وقد بلغت الإيرادات التشغيلية الموحدة للمجموعة 332.3 مليون دينار أردني نهاية العام 2015، بنسبة انخفاض وصلت إلى 6.6 % بالمقارنة مع الإيرادات التشغيلية التي حققتها نهاية العام 2014 والتي بلغت حينها 355.9 مليون دينار أردني، وذلك يعزى بشكل رئيسي إلى استمرار تأثير اختلاف معدل سعر صرف الشيكل إلى الدينار الأردني على نتائج الأداء المالي نهاية العام 2015 مقارنة مع العام 2014، حيث يتم تحصيل إيرادات شركات المجموعة بشكل رئيسي بالشيكل ويتم إصدار القوائم المالية الموحدة بالدينار الأردني. وبالرغم من الانخفاض في الإيرادات، إلا أن المجموعة تمكنت من تحقيق ارتفاع في كل من نسب صافي الدخل، والربح الإجمالي لتصل إلى 25.0% و 83.2% على التوالي، في حين انخفضت نسب كل من الربح التشغيلي والربح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والاطفاءات (EBITDA) لتصل إلى 26.7%و39.9% على التوالي.

كما حققت مجموعة الاتصالات الفلسطينية أرباحاً موحدة نهاية العام 2015 بقيمة 83.1 مليون دينار أردني، بالمقارنة مع 85.1 مليون دينار أردني نهاية العام 2014، متراجعة بنسبة 2.4 %، مما أدى إلى انخفاض نصيب السهم من الأرباح الذي وصل إلى 0.631 دينار أردني بالمقارنة مع ما كان عليه نهاية العام 2014 حيث بلغ 0.646 دينار أردني.

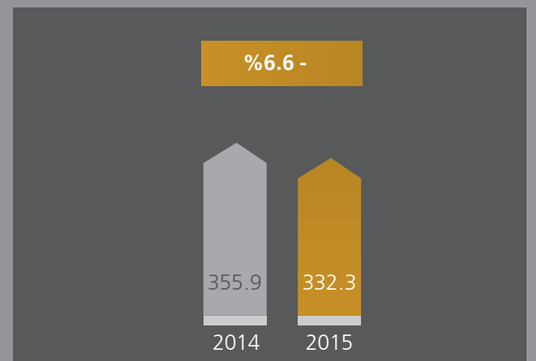

الإيرادات التشغيلية

(مليون دينار أردني)

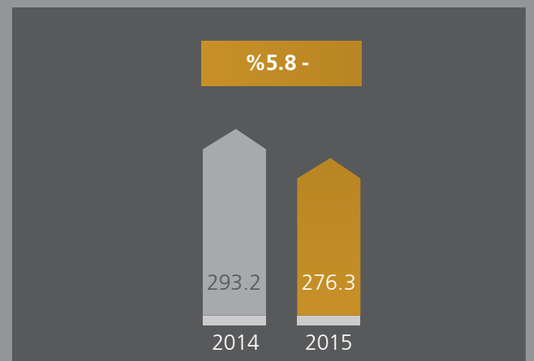

الربح الإجمالي

(مليون دينار أردني)

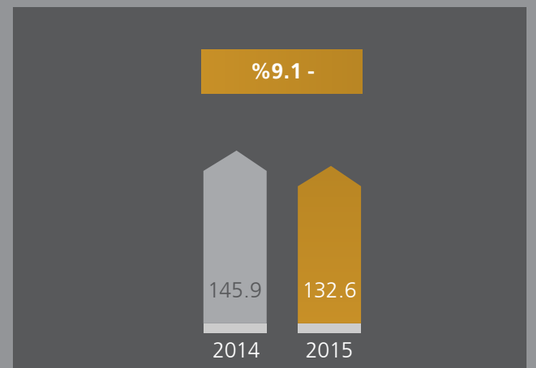

الربح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والاطفاءات

(مليون دينار أردني)

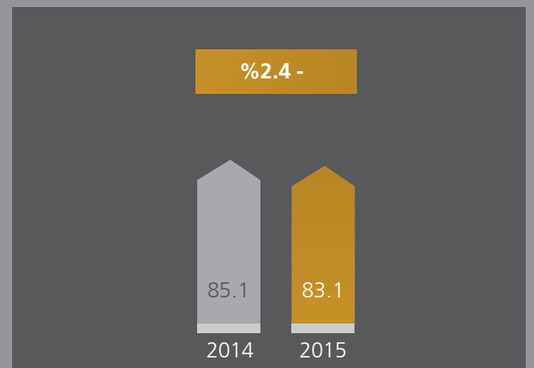

صافي الدخل

(مليون دينار أردني)

المؤشرات التشغيلية

وفيما يخص أعداد مشتركي شركات مجموعة الاتصالات الفلسطينية، فقد ارتفع المجموع الإجمالي للمشتركين نهاية العام 2015 ليصل إلى 3.531 مليون مشترك بالمقارنة مع 3.308 مليون مشترك نهاية العام 2014، محققة نمواً بنسبة 6.7% نتيجة تزايد عدد المشتركين في جميع القطاعات التي تشمل الخط الثابت والخط الخلوي، والإنترنت.

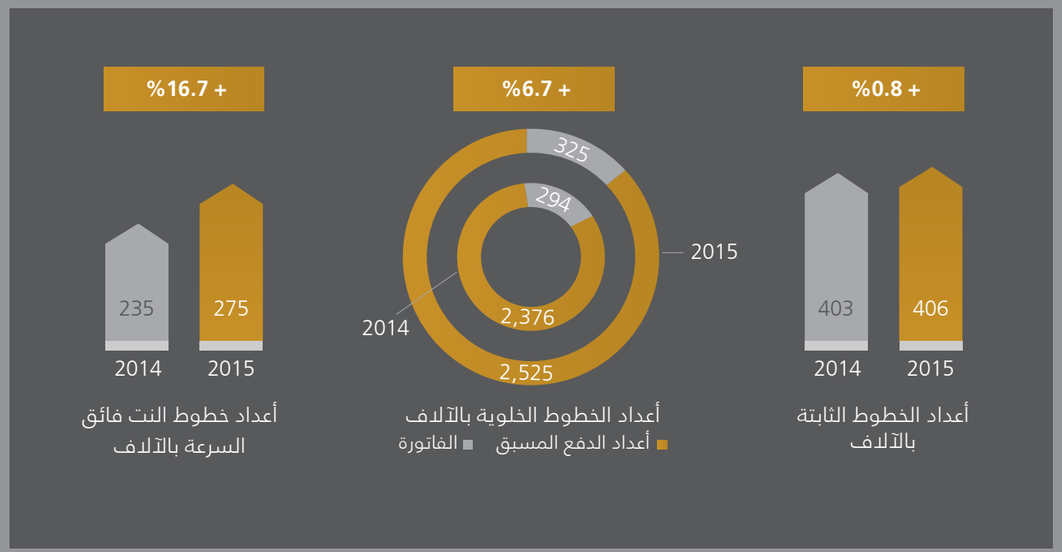

الديون

وصل رصيد الجاري مدين المستغل من قبل المجموعة إلى 7.0 مليون دينار أردني من أصل سقف التسهيلات الائتمانية والبالغ 17.7 مليون دينار أردني. كما قامت المجموعة خلال العام 2015 بتسديد وإغلاق سقوف جاري مدين بقيمة 39 مليون دينار أردني.

في حين بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية والجزء المتداول من القروض طويلة الأجل ما مقداره 24.8 مليون دينار أردني كما في نهاية العام 2015. وقد قامت الاتصالات الفلسطينية خلال العام 2016 بتسديد 17.7 مليون دينار أردني من القروض طويلة الأجل.

ومما يجدر ذكره أن رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية المستغلة شهد انخفاضاً كما في نهاية العام 2015 ليمثل ما نسبته 4.5% من مجمل الموجودات، والتي انخفضت بدورها بنسبة 0.6%، إلى جانب ارتفاع مجموع حقوق الملكية بنسبة 4.0% بالمقارنة مع نهاية العام 2014.

تحليل المركز المالي

يستند التحليل المالي في مجموعة الاتصالات الفلسطينية إلى معالجة البيانات المالية من أجل اتخاذ القرارات المناسبة، وتقييم الأداء على مدى السنوات الماضية، وتوقع منحى الأداء في المستقبل. ويتضمن التحليل المالي تفسير القوائم المالية المعدّة وفق المعايير والقواعد المحاسبية المعترف بها عالمياً، بهدف استنتاج النسب المالية المختلفة التي تستخدم كمؤشرات في تقييم أداء شركات المجموعة وأوجه نشاطها المختلفة.

النسب المالية

نسب الربحية	2015	2014
هامش الربح التشغيلي قبل الاستهلاكات والاطفاءات	%39.9	%41.0
هامش الربح التشغيلي	%26.7	%29.0
هامش صافي الربح	%25.0	%23.9
العائد على متوسط الموجودات ROAA[1]	%11.9	%15.0
العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE[2]	%14.3	%17.6

نسب السيولة	2015	2014
نسبة السيولة (مرة)	1.51	1.13
نسبة السيولة السريعة (مرة)	1.49	1.11
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى مصاريف التمويل	66.23	63.19
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى المصاريف الرأسمالية	4.72	3.90

نسب الرفع المالي	2015	2014
إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات	%27.2	%30.4
إجمالي المطلوبات إلى إجمالي حقوق الملكية	%37.4	%43.7
إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات	%4.5	%8.1
إجمالي القروض إلى إجمالي حقوق الملكية	%6.2	%11.7
إجمالي القروض طويلة الأجل إلى مجموع حقوق المساهمين والقروض طويلة الأجل	%1.6	%4.9

1. تم احتساب العائد على متوسط الموجودات باستخدام الأرباح التشغيلية مضافا اليها نتائج أعمال الاستثمارات.
2. تم احتساب العائد على متوسط حقوق الملكية باستخدام صافي الأرباح باستثناء بند المصاريف والإيرادات الأخرى.

الاستثمارات

تتعلق الاستثمارات المالية بالاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات. وقد تأثرت نتائج الاستثمارات التي قامت بها المجموعة خلال العام 2015 بشكل رئيسي بانخفاض نسب توزيع الأرباح النقدية الخاصة بهذه الاستثمارات، بالإضافة إلى ارتفاع حصة المجموعة من خسائر الشركات الحليفة مقارنة بالعام 2014.

وتصنف جميع استثمارات شركة الاتصالات الفلسطينية في الأسواق المالية إلى استثمارات مالية لأغراض المتاجرة، واستثمارات مالية متاحة للبيع.

كما تقسم استثمارات الاتصالات الفلسطينية من حيث التوزيع الجغرافي إلى استثمارات محلية، وأخرى إقليمية.

تصنيف الاستثمارات (الف دينار)	محلياً	اقليمياً	المجموع
استثمارات لأغراض المتاجرة	3,745	4,926	8,671
استثمارات متاحة للبيع	41,027	113,279	154,306
المجموع	44,772	118,205	162,977

كما تتبع الاتصالات الفلسطينية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لعرض هذه الاستثمارات في قوائمها المالية، وتنص هذه المعايير على إعادة تقييم هذه الاستثمارات وفقا لقيمتها السوقية كما هي في نهاية العام 2015، بحيث ينعكس أي ربح أو خسارة نتيجة إعادة تقييم الاستثمارات لأغراض المتاجرة على قائمة الدخل، في حين تنعكس إعادة تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع على حقوق المساهمين في الميزانية الموحدة. وعندما لا يكون بالإمكان تحديد قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع بشكل دقيق فإنه يتم عرضها بتكلفتها.

سياسة الاستثمار

تسعى مجموعة الاتصالات الفلسطينية لتطبيق سياساتها الاستثمارية التي تتلخص في الحفاظ على التوازن في الاستثمارات محلياً وإقليمياً، والتي تتقلب وتتغير بشكل مستقل عن بعضها البعض وذلك نتيجة لحرص المجموعة على الحد من التذبذب في محفظتها الاستثمارية.

كما تعمد المجموعة إلى الاستثمار في العديد من القطاعات المجدية المختلفة، والتي من أهمها: قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقطاع البنوك والمصارف، بالإضافة إلى قطاعات أخرى. وقد تمكنت المجموعة خلال العام 2015 من زيادة نسبة ملكيتها في البنك الوطني (TNB) لتصل إلى 16.80% ، وتم لاحقا اعادة تصنيف الاستثمار في البنك الوطني من استثمار متاح للبيع إلى استثمار في شركة حليفة بناءاً على معطيات الاستثمار واستراتيجية المجموعة. ومن الجدير بالذكر أن رصيد الموجودات المالية المتوفرة للبيع قد ارتفع إلى 154.3 مليون دينار أردني مقارنة مع 8.7 مليون دينار أردني، مصنفة كموجودات مالية لغرض المتاجرة. ومن جانب آخر، فقد وصل حجم التوزيعات النقدية المقبوضة من جميع الاستثمارات خلال العام 2015 إلى ما يقارب 4.04 مليون دينار أردني.

المساهمة في شركات ونشاطات أخرى

حرصت مجموعة الاتصالات الفلسطينية خلال الأعوام الأخيرة على توسيع استثماراتها في شركات متعددة رأت فيها فرصاً للنمو والتطور، وذلك في ضوء توجيهات مجلس الإدارة ولجنة الاستثمار المنبثقة عنه، حيث قامت المجموعة خلال الأعوام الماضية بالاستثمار في عدة شركات محلية وإقليمية، أهمها: زيادة نسبة ملكية المجموعة في كل من شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)، وشركة البنك العربي المساهمة العامة لتصل إلى 16.37% و1.87% على التوالي كما في نهاية العام 2015.

ومن جانب آخر، فإن الأهداف الاستثمارية للمجموعة تتمحور حول الاستغلال الأمثل للموارد، وتخدم مبادئ العمل الأساسية، إضافة إلى سعيها لتعظيم ملكية مساهمي بالتل، وذلك من خلال الاستثمار في شركات وقطاعات ترى الإدارة أنها تمثل استثمارات ذات فرص للنمو، وتعود بنتائج إيجابية في المستقبل. كما تشمل الأهداف الاستثمارية للمجموعة البحث عن مصادر دخل جديدة تمكن المجموعة من المحافظة على نسب العوائد الجيدة لمساهميها على المدى طويل الأمد، حيث تضع اللجان المسؤولة خططاً بعيدة الأجل بهدف اتخاذ أي قرار استثماري ليتماشى مع الاستراتيجية العامة للمجموعة.

ومن الجدير بالذكر أن استثمارات المجموعة لا تقتصر على السوق المحلي فحسب، بل تتعداه إلى المحيط الاقليمي، بحيث تتوزع هذه الاستثمارات في الأسواق الفلسطينية، والأردنية، والعراقية. ومن الجدير بالذكر أن الحصة الكبرى من قيمة المحفظة الاستثمارية الخاصة بالمجموعة تضم استثمارات متنوعة من حيث الأهداف، منها: استثمارات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال شركة فيتل، والتي تهدف إلى استغلال خبرات المجموعة في قطاع الاتصالات لغايات التوسع، واستكشاف أسواق اتصالات جديدة تساهم في المستقبل بزيادة عوائد مساهمي بالتل.

وبالإضافة إلى قطاع الاتصالات، فإن المحفظة تضم استثمارات استراتيجية في قطاعات تهدف إلى تحقيق عوائد مجدية على المدى الطويل، والتي تحققها عندما تعظم حجم الاستثمار من خلال ارتفاع القيمة الفعلية والسوقية للشركات، حيث أن معظم استثمارات المجموعة تصنف كاستثمارات طويلة الأجل، وبالتالي تندمج ضمن بند الموجودات المالية المتوفرة للبيع، بحيث وصل رصيدها إلى أكثر من 154 مليون دينار أردني نهاية العام 2015، مقارنة بحوالي 9 مليون دينار أردني مصنفة كموجودات مالية لغرض المتاجرة.

علاوة على ذلك، فإن المجموعة تستهدف استثمارات غير استراتيجية في قطاعات تهدف إلى تحقيق عوائد قصيرة وطويلة الأجل، وتحديداً عوائد التوزيعات النقدية، علماً أن حجم التوزيعات النقدية المقبوضة من جميع الاستثمارات خلال الأعوام الماضية قد تعدى 4.0 مليون دينار أردني في نهاية العام 2015.

عمليات ونشاطات المجموعة خارج فلسطين

تتركز معظم النشاطات التشغيلية وأعمال المجموعة في فلسطين، وذلك بما يشمل تقديم خدمات الاتصال الثابت، والخلوي، وخدمات الإنترنت في فلسطين. أما فيما يتعلق بالأعمال التي تديرها المجموعة خارج فلسطين، فإن المجموعة تحرص من خلالها على الحفاظ على حقوق المساهمين والبحث عن أفضل الفرص الاستثمارية وأقلها مخاطرة، مع أهمية أن تبقى هذه الاستثمارات قابلة للبيع والتداول في حال تطلبت الظروف ذلك، فتضم هذه النشاطات الاستثمار في شركة فيتل (VTEL)، الذي يعد وسيلة للدخول في شراكات إقليمية وعالمية تعمل في قطاع الاتصالات، مما يتيح للمجموعة التوسع على نطاق اقليمي أكبر.

كما تحرص المجموعة على الاستثمار المباشر في أسهم الشركات المدرجة في الأسواق المالية النشطة إقليمياً. وفي هذا الخصوص، فإن إدارة المجموعة لا تعتقد بأن نشاطاتها خارج فلسطين قد تؤثر بشكل جوهري على مركزها وملائتها المالية، حيث تشكل نسبة هذه الاستثمارات ما نسبته 18 % من مجمل موجودات المجموعة، كما أنها موزعة على عديد من الاستثمارات، وبالتالي فإن احتمالية تدني قيمة الاستثمارات جميعها بنفس الوقت وبشكل جوهري تعد قليلة جداً. علاوة على ذلك، فإن نتائج أعمال المجموعة ومركزها المالي القوي يمكنانها من تحمل أية نتائج سلبية على المدى الطويل، والتي قد تنتج عن تدن في قيمة أي من استثماراتها الخارجية.

تقييم الادارة للوضع المالي

خلال الأعوام الماضية، نجحت مجموعة الاتصالات الفلسطينية في المحافظة على مركز مالي قوي ومستقر، حيث أن إجمالي الموجودات تعدى ما مجموعه 746 مليون دينار أردني، ووصل إجمالي حقوق الملكية إلى 543 مليون دينار أردني، إضافة إلى تحقيق نسبة اقتراض لا تتجاوز 4.5% من إجمالي الموجودات كما في نهاية العام 2015. وتعمد المجموعة إلى تعزيز مركزها المالي من خلال تحليل ومقارنة النسب المالية الخاصة بقياس معدلات السيولة والملاءة المالية بشكل دوري، والتي تعكس متانة الوضع المالي للمجموعة.

وقد ارتفع رأس المال العامل للمجموعة ليصل إلى 80 مليون دينار أردني تقريباً خلال العام 2015 بالمقارنة مع 21 مليون دينار أردني نهاية العام 2014، في حين ارتفعت نسبة السيولة لتصل إلى 1.5 مرة في العام 2015 بالمقارنة مع 1.1 مرة في العام 2014، مما يدل على مقدرة المجموعة على أن تفي بالتزاماتها قصيرة الأجل، من خلال ما هو متوفر لديها من مصادر حالية وقصيرة الأجل. إضافة إلى ذلك، فإن هذه النسب تشير إلى الملاءة القوية للمجموعة، حيث أن المصادر قصيرة الأجل المتوفرة تزيد عن الالتزامات قصيرة الأجل في العامين الأخيرين.

أما فيما يتعلق بوفرة النقد والقدرة على الاقتراض، فإنهما تعززان من الوضع المالي للمجموعة مستفيدة من متانة رأس مالها ووضعها المالي القوي، حيث ارتفع رصيد النقد إلى حوالي 63 مليون دينار أردني في نهاية العام 2015 بالمقارنة مع 31 مليون دينار أردني تقريباً نهاية العام 2014. إضافة إلى ذلك، فقد بلغ مجموع رصيد التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل ما نسبته 3.3 % من مجموع موجودات المجموعة، ووصلت نسبة مجموع رصيد التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل من مجموع حقوق الملكية إلى 1.6 % كما في نهاية العام 2015. وتعد هذه النسب متدنية مقارنة بالمعدلات الاقليمية لقطاع الاتصالات، كما توفر هذه النسب مقدرة عالية للمجموعة على الاقتراض من البنوك بهدف تمويل أي نشاطات تشغيلية أو استثمارية مستقبلية.

المخاطر

تتمثل المخاطر التي قد يكون لها أثر مادي خلال العام 2016 في استمرار ضعف الشيكل مقابل عملة الدولار الأمريكي والدينار الأردني، والأثر السلبي الذي يخلفه ذلك على القوائم المالية، مما قد ينتج عنه خسائر ناتجة عن تحويل الإيرادات من الشيكل (عملة التحصيل) إلى الدينار الأردني (عملة البيانات المالية)، بالإضافة إلى الخسائر التي تنتج عن إعادة تقييم البنود المالية في الميزانية نهاية كل فترة مالية. وفي هذا السياق، فان المجموعة تحاول باستمرار أن تخفف من أثر سعر صرف العملة على بياناتها من خلال اللجوء إلى وسائل مبتكرة، من ضمنها التعامل بالصفقات الآجلة للتحوط من التذبذبات في الأسعار، إضافة إلى المراقبة المستمرة لأرصدة النقد بالعملات الأجنبية، ومتابعة الأخبار المحلية والعالمية، والتي من شأنها التأثير على أسعار صرف العملات. كما أن استمرار الوضع السياسي والاقتصادي الحالي في قطاع غزة وما يتضمنه من نسب اقتصادية متراجعة، له تأثير كبير على أعمال شركات المجموعة، حيث تصل نسبة البطالة في قطاع غزة إلى حوالي 40% من بين المشاركين في القوى العاملة، علماً أن هذه الحالة مستمرة منذ سنوات، ولها تأثير كبير على السكان في قطاع غزة، والذين بدورهم يشكلون حوالي 39 % من مجمل عدد سكان فلسطين. الا أنه وعلى المدى البعيد فان المجموعة تؤمن بأن هنالك فرص كبيرة سوف تبرز في القطاع وسيكون لها أثر إيجابي ملحوظ على أعمال الشركة، وذلك فور التوصل إلى حل للوضع القائم حالياً. ومن جانب آخر، فإن استمرار الأجواء السياسية المتوترة في الضفة الغربية منذ منتصف العام 2015 من المحتمل أن يؤثر على المؤشرات الاقتصادية العامة وبالتالي تلك المرتبطة بالمجموعة. وفيما يتعلق بالمنافسة، فإن دخول مشغل ثان للهاتف الخلوي في قطاع غزة، وكذلك دخول مزودين جدد لخدمة الإنترنت في الضفة الغربية وقطاع غزة من المرجح أن يؤثر على حجم المنافسة والضغوط على الأسعار. وأخيراً، فإن المجموعة تواجه منذ تأسيسها مخاطر تتعلق بالعمليات التشغيلية نتيجة التحديات التي واجهتها منذ سنوات في سبيل تخصيص الترددات اللازمة لتوفير خدماتها بالطريقة والجودة اللتين تنافسان المستويات الإقليمية والعالمية، بالإضافة إلى إعاقة تمكينها من استيراد وتركيب المعدات الهندسية اللازمة لتشغيل الشبكة بالطريقة المثلى، ويأتي ذلك كله نتيجة لظروف الاحتلال الخاصة بفلسطين ومع كل ذلك فإن المجموعة قد تمكنت خلال كل تلك السنوات من إيجاد وابتكار حلول مكنتها من التطور والنمو لتصل إلى ما هي عليه اليوم.

الشركة	الدولة	عدد الأسهم		نسبة الملكية		القيمة السوقية (دينار أردني)	
		2015	2014	2015	2014	2015	2014
باديكو	فلسطين	40,930,573	40,870,573	%16.37	%16.35	35,113,929	39,409,041
البنك الوطني	فلسطين	12,553,318	10,500,000	%16.8	%14.80	14,207,846	9,603,405
البنك العربي	الأردن	11,999,988	10,644,128	%1.87	%1.87	77,399,923	75,573,309

أسرة المجموعة

تحرص مجموعة الاتصالات الفلسطينية، على أن تجعل موظفيها الذين يقاربون ثلاثة آلاف موظف، فخورين بانتمائهم لهذه الأسرة التي لم يقتصر دورها على أداء الوظائف الإدارية الأساسية التي تشمل التوظيف، والتدريب، والتأكد من تطبيق السياسات المعتمدة في المجموعة فحسب، بل تعدت ذلك لتعزز انتماء موظفيها وحرصهم على الرقي بها، حيث لم تدخر المجموعة وشركاتها جهداً في تنمية كوادرها، ومكافأتهم والمحافظة عليهم، الأمر الذي يسهم في توفير التوافق بين أهداف المجموعة ككل، وأهداف موظفيها من ناحية، وينمي علاقات التعاون والتنسيق بين الموظفين وينعكس بالمحصلة على نتائج الأعمال من ناحية أخرى، ما يؤثر بصورة إيجابية على زيادة الإنتاجية والإبداع في إنجاز المهام.

إنجازات الموارد البشرية خلال العام 2015

سعت مجموعة الاتصالات خلال العام 2015 إلى الحفاظ على التزامها الذي بدأت بتطويره منذ سنوات عدة، من أجل تنمية المهارات الشخصية والفنية لموظفيها، من خلال صقل إمكانياتهم الشخصية والمهنية، بما توفره لهم من فرص التدريب والتطوير والتوجيه، بهدف الملائمة بين الاحتياجات الفردية والفنية والاستراتيجية للمجموعة، فقد تمكنت إدارة الموارد البشرية في المجموعة من تنفيذ سلسلة من النشاطات والفعاليات المختلفة على مستوى الشركات بهدف توطيد العلاقات الداخلية بين الإدارات كافة، وتعزيز روح التعاون الدائم بين موظفيها. كما تم تعديل وتطوير الهيكليات الإدارية لتتماشى مع مستجدات العمل واحتياجاته، وتم تطبيق نظام تقييم الأداء المستند إلى أفضل المعايير العالمية، هذا إضافة إلى إعادة تحديث الأوصاف الوظيفية، وتطبيق نظام للامتحانات الوظيفية المعتمدة خلال مرحلة التعيين.

برامج التأهيل والتدريب لموظفي المجموعة خلال العام 2015

تهدف إدارة مجموعة الاتصالات وشركاتها إلى تزويد موظفيها بجميع الدورات اللازمة لصقل مهاراتهم الفنية وتطويرها، ومواكبة المستجدات الحديثة في مجال عملهم، إضافة إلى الدورات الخاصه بالكفاءات السلوكية. وتؤمن مجموعة الاتصالات الفلسطينية أن التركيز على جميع جوانب تنمية الموارد البشرية، يكون بتطوير أفضل شريحة من القوى العاملة، بحيث تتمكن المجموعة والموظفين من تحقيق أهداف عملهم في خدمة المشتركين. ومن الجدير بالذكر، أن تنمية الموارد البشرية إما أن تكون رسمية كما في التدريب في الدورات والمحاضرات المنظمة والمخطط لها مسبقاً، أو أن تكون غير رسمية كما هو الحال في تدريب الموظفين من قبل المدير المباشر، أو الموظف المختص بشؤون التدريب والتطوير في المجموعة وشركاتها. وقد بلغ إجمالي تكاليف التدريب للعام 2015 ما يقارب1,073,427 دينارا أردنيا، بما يشمل الجوانب اللوجستيه الخاصه بالحجوزات.

أهم سياسات الموارد البشرية المتبعة في المجموعة

سياسة التوظيف

تسعى مجموعة الاتصالات الفلسطينية وشركاتها لاستقطاب الكوادر البشرية المؤهلة، وذلك من خلال اتباع إجراءات وأسس واضحة بالتعيين، تبدأ بتعبئة المرشح لطلب التوظيف على موقع المجموعة الالكتروني أو موقع إحدى شركاتها، حيث يتم فرز طلبات التوظيف بما يتناسب مع المؤهلات اللازمة لملىء الشاغر الوظيفي. ويتم اختيار مجموعة من المرشحين الذين تتم مقابلتهم من قبل لجنة المقابلات، ومن ثم يتم اختيار المرشح المناسب للشاغر الوظيفي، استناداً إلى التوصيات الصادرة من قبل لجنة المقابلات.

سياسة التدريب

تسعى مجموعة الاتصالات الفلسطينية وشركاتها إلى تطوير الكوادر البشرية بجميع فئاتها، من خلال توفير الدورات التدريبية اللازمة لمواكبة جميع المستجدات الحديثة في مجال عملهم، بالإضافة إلى تطوير الكفاءات السلوكية، والمهارات التي يحتاجونها لإتمام مهامهم.

سياسة الحوافز

تقدم مجموعة الاتصالات الفلسطينية وشركاتها العديد من المزايا لموظفيها مثل صندوق الادخار، وصندوق التكافل الاجتماعي، والتأمين الصحي للموظف وعائلته، وصندوق الرعاية الطبية، إضافة إلى صندوق الرعاية الاجتماعية، ومنح الجامعات والكليات لأبناء الموظفين، وسياسة الدراسات العليا، وسياسة البكالوريس والشهادات المهنية، والمكافآت السنوية، وغيرها من السياسات والامتيازات التي تقوي روابط الانتماء لدى الموظفين.

استراتيجية إدارة الموارد البشرية للعام 2016

تتماشى استراتيجية إدارة الموارد البشرية في المجموعة وشركاتها مع الاستراتيجية التنفيذية لإدارات المجموعة ككل، بما يضمن الالتزام بمبادئ العمل، سعياً لتحقيق الأهداف متوسطة وبعيدة الأجل. ومن بين أهم إستراتيجيات المجموعة فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، العمل على تطبيق افضل الاساليب، في مراجعة الاوصاف الوظيفية والهيكليات والميزات، إضافة إلى استحداث مشاريع ومقترحات، لتعزيز العلاقة بين الموظفين والمجموعة، من أجل المحافظة على الانتماء والتعاون البناء.

أهم المؤشرات الخاصة بالموارد البشرية في المجموعة وشركاتها

أعداد موظفي شركات مجموعة الاتصالات الفلسطينية للعامين 2014 و2015

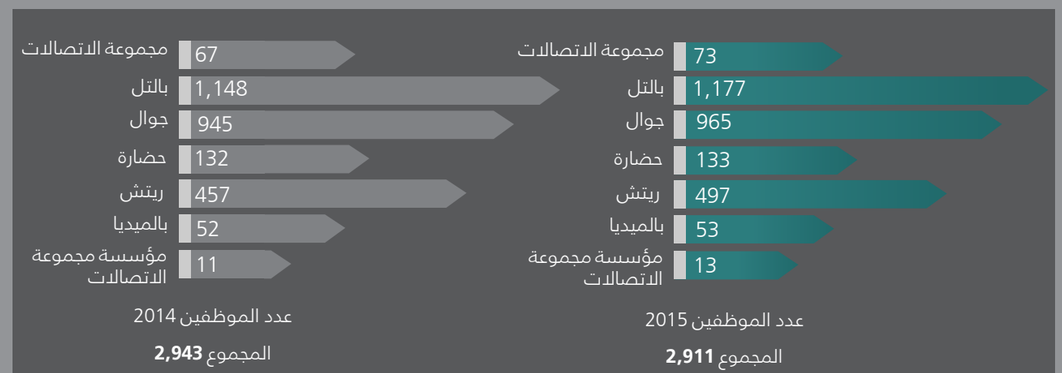

* كان عدد موظفي شركة حلول 131 موظفاً في العام 2014، وتم خلال العام 2015 توزيع هؤلاء الموظفين على باقي شركات المجموعة.

تصنيف موظفي مجموعة الاتصالات الفلسطينية حسب النوع الاجتماعي للعامين 2014 و2015

تصنيف موظفي مجموعة الاتصالات الفلسطينية حسب الدرجة الأكاديمية للعامين 2014 و2015

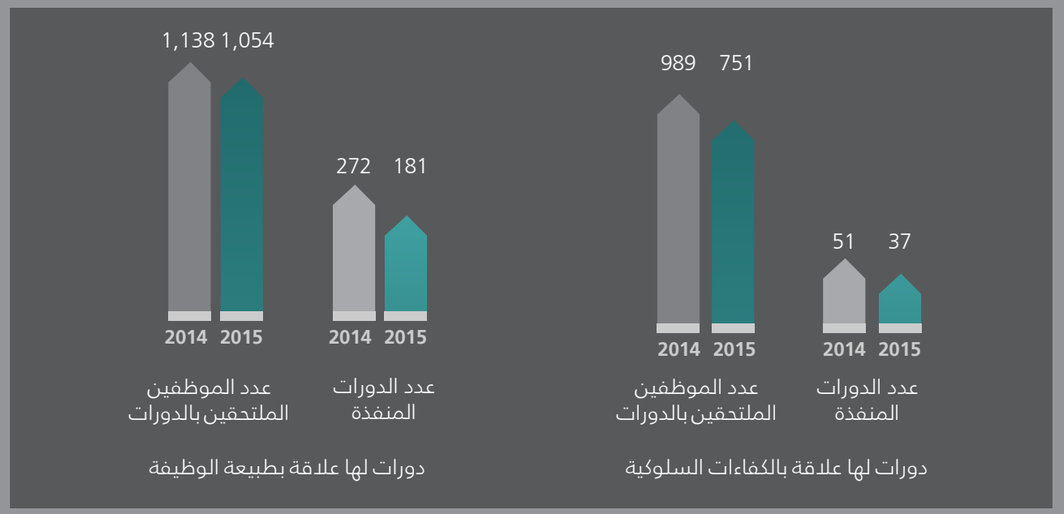

نادي ومركز تدريب مجموعة الاتصالات الفلسطينية

تم افتتاح نادي ومركز تدريب مجموعة الاتصالات الفلسطينية في شهر تموز من العام 2013 في مدينة أريحا، ويحتوى النادي على العديد من المرافق الترفيهيه والخدماتية، كما يعتبر مكاناً مثالياً لإقامه النشاطات والفعاليات الجماعية والحفلات العامة لمجموعة الاتصالات الفلسطينية وشركاتها، ويستقبل النادي جميع موظفي مجموعة الاتصالات، وعائلاتهم وأقاربهم وأصدقائهم، طيلة أيام الأسبوع. وقد نجح النادي خلال العام 2015 من تحقيق العديد من الإنجازات، مثل: استضافة الاجتماعات ونشاطات اليوم المفتوح لشركات المجموعة، إضافة إلى توفير برنامج الحجز الإلكتروني، الذي يمكن الموظف من إتمام الحجز من أي مكان وبكل سهوله ويسر. وقد بلغ عدد الموظفين الذين يرتادون النادي شهرياً حوالي 125 موظفاً، بمجموع بلغ 1,502 موظف ليصل عدد الزوار الإجمالي إلى9,941 زائرا خلال العام 2015 بما يشمل الموظفين وعائلاتهم والزوار. و9,941 زائراً خلال العام 2015. ويهدف نادي ومركز تدريب مجموعة الاتصالات الفلسطينية خلال العام 2016 إلى إجراء بعض التعديلات التي تخدم أغراض مركز التدريب بشكل خاص، لتعود بالنفع على المجموعة وشركاتها وموظفيها.

عناوين المراكز الرئيسية لمجموعة الاتصالات الفلسطينية وشركاتها

مؤسسة مجموعة الاتصالات للتنمية المجتمعية

إن مؤسسة مجموعة الاتصالات الفلسطينية للتنمية المجتمعية هي مؤسسة مستقلة غير ربحية، وقد انبثقت كاستجابة مباشرة للاحتياجات المتنامية للمجتمع الفلسطيني في مختلف مجالات التنمية البشرية، بمبادرة من مجموعة الاتصالات الفلسطينية في العام 2008. وتُعتبر مؤسسة مجموعة الاتصالات للتنمية المجتمعية المؤسسة الأولى من نوعها في فلسطين من حيث كونها مؤسسة محلية، تمتاز بمصادر تمويل ذاتية، وتتمتع بدعم شركات المجموعة: بالتل، وجوال، وحضارة، وريتش، وبالميديا.

قيمنا وأهدافنا

تراعي مؤسسة مجموعة الاتصالات الفلسطينية للتنمية المجتمعية في تنفيذ مشاريعها ومبادراتها المبادئ التالية:

- الشفافية والنزاهة
- التقدير القائم على الجدارة
- تبني نهج الابتكار كأساس لتحقيق التغيير المجتمعي والتنمية البشرية
- منهج متكامل للتنمية البشرية
- إبراز النماذج الريادية للشباب الفلسطيني لإمداده بالتجارب الملهمة بما يمكنه من التطلع لمستقبل مفعم بالأمل بهذه الحياة

غايتنا

إن الغاية الرئيسية لمؤسسة مجموعة الاتصالات الفلسطينية للتنمية المجتمعية هي منح الأمل والفرص المتكافئة للأجيال الشابة عن طريق:

- الاستثمار في مجالات المعرفة، التعليم والمعاهد التعليمية، والإبداع، وغرس روح المبادرة والابتكار، من أجل تمكين الشباب من بناء مستقبل أفضل وتحقيق التنمية المجتمعية.
- تمكين الشباب من خلال توفير فرص التعليم المستمر عبر تقديم المنح التعليمية المستدامة.
- خلق مجتمع معرفي من خلال الاستثمار في نشر ثقافة تكنولوجيا المعلومات لتقليل الفجوة الرقمية وتمكين الشباب الفلسطيني.
- تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة في التنمية الاجتماعية من خلال دعم المشاريع المدرّة للدخل والأعمال الحرة على صعيد المجتمع المحلي.
- خلق بيئة صحية وآمنة لكافة شرائح المجتمع الفلسطيني، من خلال تبني نهج شامل لتحقيق الرفاه من خلال دعم الصحة، والأنشطة الرياضية، وعبر تحفيز النظرة الإيجابية، والصحية تجاه الثقافة والفنون.
- إبراز قصص النجاح في المجتمع الفلسطيني كنماذج يحتذى بها في تعزيز الأمل.

مهمتنا

مهمتنا هي تمكين الشباب الفلسطيني من خلال توفير فرص التعليم، والإبداع، والابتكارات، والمبادرات المجتمعية. ونعمل جاهدين لنحقق ذلك عبر العمل مع الشركاء، والملتزمين نحو التنمية البشرية والتغيير المجتمعي في فلسطين.

تمكنت مؤسسة مجموعة الاتصالات الفلسطينية للتنمية المجتمعية وخلال السنوات السابقة من إدخال منهج جديد لعمل المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات في فلسطين، وذلك من خلال تحقيق مشاريع وبرامج ذات بعد تنموي مستدام. وقامت المؤسسة بمحورة دعمها بأسلوب ممنهج وبالتركيز على قطاعات مهمة وأساسية لدعم المجتمع الفلسطيني مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية المتعلقة بحاجات المجتمع المحلية والتنسيق بحيث لا يكون هناك تكرار للجهود، بل استثمار أكبر بالتنسيق والشراكات مع المؤسسات الفلسطينية الملتزمة تنموياً. وتتحلى مؤسسة مجموعة الاتصالات الفلسطينية للتنمية المجتمعية بالاستقلالية القانونية والمالية، حيث أنها مؤسسة غير ربحية.

دعم قطاع التعليم

- برنامج مجموعة الاتصالات للمنح الجامعية
- مبادرة من طالب إلى طالب
- برنامج ايفاد لمنح الدكتوراه
- برنامج أبجد نت لتوفير خدمة الإنترنت المجانية في المدارس

دعم قطاع التكنولوجيا

- منحة مجموعة الاتصالات للتكنولوجيا - مبادرة الحاسوب 2015
- الحملة العالمية «ساعة من البرمجة»
- برنامج Code For Palestine
- برنامج توظيف الخريجين الفلسطينيين

دعم التمكين الأسرة الفلسطينية

دعم القطاع الإغاثي

دعم القطاع التنموي

- برنامج الحق في حياة كريمة

PalTel Group Foundation
مؤسسة مجموعة الاتصالات للتنمية
الذراع التنموي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية

دعم وتطوير الثقافة والفنون

دعم القطاع الصحي

- صندوق الأمل لغزة

دعم قطاع الشباب

- دعم مبادرة تطوير ألعاب الفيديو Game Jam Palestine
- دعم اسبوع الريادة العالمي GEW
- دعم فعاليات Startup Weekend
- خدمات احتضان المشاريع الصغيرة
- دعم مبادرة الإبداع الفلسطيني

المسؤولية الاجتماعية

مستمرون بدعم المجتمع

تستمر مسيرة مجموعة الاتصالات الفلسطينية بتطويرها للبرامج التنموية والمجتمعية المستدامة الراسخة، ضمن إستراتيجيتها وخططها السنوية، وبالتعاون مع ذوي العلاقة من كافة القطاعات، لتحقيق هدف المجموعة المجتمعي الأسمى، والارتقاء بحياة شعبنا الفلسطيني.

وقد واصلت المجموعة جهودها الحثيثة في العام 2015 ضمن التوجه المجتمعي التنموي المنظم، من خلال برامجها ومشاريعها التي تستهدف القطاعات الحيوية الهامة، إضافة إلى الفئات المهمشة وذلك بما يتلائم مع احتياجات المجتمع الفلسطيني، وتشمل هذه القطاعات: قطاع التعليم، وقطاع التكنولوجيا، وقطاع الشباب، والقطاع الصحي، والقطاع الإغاثي، وقطاع التمكين الاقتصادي للفئات المجتمعية.

وتعمل المجموعة على تنفيذ برامجها المجتمعية والتنموية من خلال كل من: صندوق المسؤولية الاجتماعية، الذي تخصصه المجموعة لتلبية الاحتياجات الطارئة والملحة في المجتمع الفلسطيني، كما تنفذ المجموعة استراتيجيتها المجتمعية، من خلال مؤسسة مجموعة الاتصالات للتنمية المجتمعية، التي تنفذ برامجها باستهداف قطاعات تتناسب مع الاستراتيجية المجتمعية للمجموعة، وكذلك تسعى شركات المجموعة ضمن برامج مسؤوليتها الاجتماعية، لدعم الفعاليات والمبادرات المتنوعة، وغيرها من الأنشطة التي تعزز من العلاقات الاجتماعية، والتي تعكس أثراً إيجابياً ملموساً في تقدم المجتمع الفلسطيني.

دعم قطاع التعليم

> **غاية العلم الخير**
>
> أفلاطون

برنامج مجموعة الاتصالات للمنح الجامعية

توفر مجموعة الاتصالات الفلسطينية فرص تعليم للطلبة المتفوقين ذوي الحاجة الماسة، والذين يستوفون شروط المنح الدراسية، مع الاستمرار بتخصيص جزء من المنحة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وللطلبة الأيتام، وذلك من أجل ضمان توفير فرص متساوية لمختلف الشرائح. كما سعت المجموعة لتشجيع الطلاب على الترشح لتخصصات تناسب حاجة سوق العمل في فلسطين، لإعطاء فرص عمل متوازنة للخريجين الجدد، حيث استفاد من المنح الجامعية 3,300 طالباً وطالبة من مختلف التخصصات، منذ اطلاق البرنامج في العام 2010. وقد شهد العام 2015 تخريج عدد إضافي من طلاب برنامج مجموعة الاتصالات للمنح الجامعية ليصبح إجمالي عدد خريجي المنحة 132 طالبا وطالبة من تخصصات متعددة.

وقد تم إنشاء رابطة خريجي مجموعة الاتصالات الفلسطينية في العام 2014، والتي تمكنت في العام 2015 من تقديم أول منحة لأحد الطلاب الجدد، الأمر الذي يعكس الهدف من تأسيس الرابطة لتشكيل إطار يجمع بين الخريجين لتبادل الخبرات، إضافة إلى العمل على تخصيص منح للطلاب الذين تنقصهم الموارد المالية، من أجل إكمال دراستهم، ليواصلوا مسيرة العطاء كما بدأتها المجموعة معهم ومنحتهم فرصة الدراسة.

مبادرة من طالب إلى طالب

واصلت مجموعة الاتصالات تنفيذ مبادرة "من طالب إلى طالب" التي أطلقتها في العام 2014، حيث يلتزم بموجبها الطلبة المستفيدون من المنح الجامعية بتعليم عدد من طلبة المدارس من ذوي الدخل المتدني. وتحفّز هذه المبادرة العمل التطوعي والعطاء المتبادل في أوساط الشباب، كما يتم تحفيزهم من خلال تخصيص تغطية بنسبة 5% إضافية على النسبة الكلية لأقساط الطالب. وقد وصل عدد الطلاب المشاركين في المبادرة بشكل تراكمي إلى 193 طالباً، يفيدون 856 تلميذاً من المدارس.

برنامج ايفاد لمنح الدكتوراه

استمرت مجموعة الاتصالات للسنة الرابعة على التوالي في دعم برنامج "ايفاد"، الذي يقدم منحاً دراسية في الخارج لأساتذة جامعة بيرزيت لنيل درجة الدكتوراه في تخصصات عدة ذات أولوية للجامعة، مثل: التمريض، والهندسة بفروعها، والجغرافيا، والإعلام، وهندسة الحاسوب، وغيرها، حيث بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج 13 أستاذاً جامعياً، علماً أن 7 محاضرين من الجامعة قد أنهوا دراسة الدكتوراه بتفوق، وهم حالياً ملتحقون بالسلك التدريسي في تخصصات هامة، منها: تكنولوجيا المعلومات، والتمريض، والجغرافيا، والإعلام، وهندسة الكهرباء.

برنامج أبجد نت لتوفير خدمة الإنترنت المجانية في المدارس

تحرص مجموعة الاتصالات الفلسطينية على الإسهام في رفد التعليم المدرسي الكترونياً من خلال ربط المدارس بالإنترنت مجاناً، حيث أطلقت المجموعة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي المرحلة الثانية من برنامج "أبجد نت" والتي تتضمن شبك جميع المدارس الحكومية الفلسطينية بالإنترنت مجانا. وقد قامت المجموعة في المرحلة الأولى من البرنامج بربط 1000 مدرسة بالإنترنت مجاناً في العامين الفائتين، هذا بالإضافة إلى الاستمرار بتطوير كتب المناهج الفلسطينية إلكترونياً، وتجهيز 3 مختبرات حاسوب في المدارس ليصل عددها إلى 13 مختبر ضمن البرنامج.

دعم قطاع التكنولوجيا

> **من لم ينفعه العلم لم يأمن ضرر الجهل**
>
> أرسطو

سعت المجموعة خلال العام 2015 للتركيز على القطاع التكنولوجي والنهوض به، من خلال رعاية المعارض، مثل معرض اكسبوتيك، والمؤتمرات، وورش العمل، والمبادرات التكنولوجية المختلفة ذات الصلة. وقد استمرت المجموعة في تزويد المؤسسات بخطوط الإنترنت المجانية كما اعتادت في السنوات السابقة من أجل خدمة المجتمعات المحلية، وتعزيز تواصلها مع العالم، وتحسين فرصها في الوصول إلى مصادر المعلومات الحديثة. إضافة إلى ذلك، قامت المجموعة بتجهيز مختبرات وقاعات متطورة في الجمعيات والمؤسسات والبلديات والجامعات بهدف توفير أفضل السبل التكنولوجية، وتحسين الخدمات المقدمة، والمساهمة في النهوض بالمجتمع تكنولوجياً.

منحة مجموعة الاتصالات للتكنولوجيا - مبادرة الحاسوب 2015

خصصت مجموعة الاتصالات الفلسطينية منحة مجموعة الاتصالات للتكنولوجيا - مبادرة الحاسوب 2015 لفئة الطلاب الأيتام القاطنين في الجمعيات الإيوائية ودور الأيتام، من خلال إنشاء وتطوير 17 مختبر حاسوب ليمكن هذه الفئة الأقل حظاً من مواكبة التكنولوجيا، والاستفادة منها في التعليم والتدريب بهدف مساعدتهم في الحصول على فرص تعليم وعمل أفضل، حيث وصل إجمالي عدد المؤسسات المستفيدة من مبادرة الحاسوب منذ إطلاقها إلى 267 مؤسسة، منها 84 مؤسسة حصلت على مختبرات تدعم فئات مختلفة مثل المكفوفين، والصم، والفئات المهمشة في المناطق المختلفة.

الحملة العالمية «ساعة من البرمجة»

نظمت مجموعة الاتصالات الفلسطينية للسنة الثانية على التوالي الحملة العالمية "ساعة من البرمجة"، والتي تشارك فيها أكثر من 170 دولة حول العالم، وقد شاركت فلسطين بأكثر من 200 مدرسة في الحملة، وبلغ عدد المشاركين أكثر من 20 ألف طالب وطالبة، وقد تم عقد ورشة عمل مع مشرفي تكنولوجيا المعلومات ورؤساء الاقسام التقنية، في كافة مديريات التربية والتعليم حيث تم فيها تقديم شرح مفصل عن الحملة، بهدف تشجيع أكبر عدد من الطلاب للمشاركة، كذلك تم استضافة 70 طالباً من طلاب مدارس القدس، في فعالية تهدف إلى تحفيز الطلاب على تعلم أساسيات البرمجة بطريقة سهلة وممتعة.

برنامج Code For Palestine

بدأت مجموعة الاتصالات بتنفيذ برنامج Code For Palestine والذي يستهدف الطلاب ذوي الفئة العمرية 14 و15 عاماً، ممن يملكون القدرة على المثابرة والتعلم في مجالات الحاسوب والتكنولوجيا. فقد تم تصميم برنامج متخصص يقوم على تعليم الطلاب لغات البرمجة المختلفة، وتقديم مهارات ريادة الأعمال اليهم، وتعليمهم أسس التقنيات الحديثة، وذلك لمدة ثلاثة سنوات بإشراف متخصصين ذوي خبرة عالية، وبالتعاون مع جامعة ستاندفورد في سيليكون فالي، وهي واحدة من أفضل الجامعات الأمريكية في هذا المجال، حيث تم الانتهاء من تقديم (182) ساعة تدريبية استفاد منها 24 طالباً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

برنامج توظيف الخريجين الفلسطينيين

دعمت مجموعة الاتصالات الفلسطينية برنامج توظيف الخريجين الفلسطينيين بالتعاون مع اتحاد أنظمة المعلومات "بيتا"، وبهدف البرنامج إلى توفير فرص عمل وتدريب وتطوير مدفوعة الأجر للخريجين، وقد استفاد من البرنامج ما مجموعه 45 خريجاً.

وقد قامت بالتل بتنفيذ مجموعة من الأنشطة والفعاليات خلال العام 2015، انطلاقا من إيمانها بضرورة توجيه التكنولوجيا والخدمات المقدمة لدعم وتطوير البيئة التكنولوجية في فلسطين، وإسهاماً منها في تنمية وتطوير المجتمع الذي أصبح معتمداً على التكنولوجيا بالدرجة الرئيسية، حيث تمكنت بالتل من ترسيخ ثقافة الإنترنت في المجتمع كأساس للتطوير، إلى جانب دعمها للعديد من المشاريع التنموية المتلائمة مع الاستراتيجية العامة للمسؤولية الاجتماعية في مجموعة الاتصالات الفلسطينية.

كما ساهمت حضارة في رعاية أسبوع فلسطين التكنولوجي (اكسبوتيك 2015) والذي أقيم في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تواجدت كراعي رسمي مع شركات مجموعة الاتصالات الفلسطينية من جهة، وكراعي تكنولوجي للاكسبوتيك من جهة أخرى.

"الشباب ثروة، وثورة"

ميخائيل نعيمة

دعم مبادرة Game Jam Palestine

دعمت مجموعة الاتصالات الفلسطينية وبالشراكة مع المركز الثقافي الألماني الفرنسي مبادرة بعنوان "Game Jam"، وهي عبارة عن أول أسبوع دولي لألعاب الفيديو تم تطويرها في فلسطين. وتهدف هذه المبادرة إلى توفير مقاربة مهنية وتربوية ومسلية لألعاب الفيديو، إلى جانب دعمها لتطوير مهارات المشاركين في عملية صناعة هذه الألعاب، بمشاركة وإشراف عدد من الخبراء الدوليين من فرنسا وألمانيا، وقد شارك في المبادرة 20 مشاركاً من الضفة الغربية و10 مشاركين من قطاع غزة، حيث سيتم اختيار أفضل الألعاب المقدمة للمشاركة في المسابقة العالمية.

دعم اسبوع الريادة العالمي GEW

شاركت مجموعة الاتصالات الفلسطينية برعاية أسبوع الريادة العالمي Global Entrepreneurship Week "GEW" والذي يعتبر أكبر حدث على مستوى العالم، يجتمع فيه عدد كبير من المفكرين والمبدعين، الذين يجعلون من أفكارهم واقعاً ملموساً بهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.

وقد شمل أسبوع الريادة العالمي مجموعة من النشاطات في عدة مؤسسات وجامعات، وتم اختتامه بتنظيم مسابقات بين المشاريع الريادية على ثلاثة مستويات، والتي كان لها الاثر الكبير في تشجيع الشباب على تطوير مشاريعهم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

دعم فعاليات Startup Weekend

دعمت مجموعة الاتصالات الفلسطينية فعاليات Startup Weekend في غزة، والتي تنظمها مسرعة الأعمال Gaza Sky Geeks . وتساعد هذه الفعاليات أصحاب المشاريع الناشئة على مواجهة الكثير من التحديات، بحيث يقوم المشاركون بطرح أفكارهم وتشكيل فرق جماعية لتبني هذه الأفكار وكيفية تطبيقها، وإنشاء نموذج العمل في 72 ساعة فقط، ومن ثم اكتشاف نقاط القوة والضعف في المشاريع، ومكامن النجاحات والاخفاقات، ليتعلموا أساسيات المشاريع الناشئة الناجحة.

خدمات احتضان المشاريع الصغيرة

تمكنت مجموعة الاتصالات الفلسطينية للعام الثالث على التوالي وبالشراكة مع "منظمة شباب الغد" بتمويل برنامج "خدمات احتضان المشاريع الصغيرة"، الذي يهدف إلى تقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي والتدريبي لأكثر من 30 مشروعاً سنوياً، تديره سيدات وخريجات من فئات مجتمعية ذات دخل محدود.

دعم مبادرة الإبداع الفلسطيني

أطلقت مجموعة الاتصالات الفلسطينية بالشراكة مع الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات "بيكتي"، مبادرة الإبداع الفلسطيني "PI2"، دعما للرياديين والمبدعين الفلسطينيين في جميع القطاعات سيما التكنولوجي منها. وتسعى المبادرة لاحتضان ودعم وتأسيس شركات ناشئة، من خلال تقديم حزمة متكاملة من خدمات تطوير الأعمال والتشبيك والتمويل، علماً بأنه تقدم للمبادرة العشرات من الطلاب والخريجين والرياديين، ثم وقع الإختيار على 10 مشاريع تم احتضانها وفقاً لمعايير واجراءات باشراف لجنة فنية مختصة.

وقامت بالتل بدعم فعاليات الحدث العالمي Microsoft Imagine Cup أو كأس مايكروسوف للإبداع في فلسطين، والذي أقيم في جامعة فلسطين التقنية خضوري، حيث شاركت بالتل في لجنة التحكيم وقدمت جوائز للفائزين. ويدعم هذا الحدث الطلبة لحثهم على توظيف خيالهم ومواهبهم من أجل طرح الحلول التكنولوجية، ويضم الحدث أكثر من 1,650,000 طالباً، وتشارك فيه أكثر من 190 دولة حول العالم، علماً أن المجموعة التي رشحت للمشاركة عربياً من فلسطين قد تمكنت من حصد المرتبة الثانية عربياً، وتمت مشاركتهم بالحدث العالمي ليمثلوا فلسطين.

كما تركز جوال على رؤيتها الرياضية، واهتمامها بقطاع الشباب بما تعتبره من أهم الجوانب المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، فقد كانت الراعي الحصري لدوري جوال لكرة القدم على مدى الأعوام الخمس الماضية، والراعي الحصري لدوري الدرجة الممتازة لكرة السلة على مدى الأعوام السبع الماضية، وهي بذلك تعتبر رائدة العمل المجتمعي وصاحبة الرؤية الإبداعية لتطوير فئة الشباب والحفاظ عليها. كما قامت جوال بالمشاركة بأكبر عدد ممكن من الفعاليات الرياضية والشبابية لاستنهاض همم مؤسسات المجتمع المدني لتطوير المجتمع الفلسطيني، حيث تمت رعاية المنتخب الوطني الفلسطيني لكرة القدم، وتم إطلاق حملة إعلامية وإعلانية كبيرة بهذا الخصوص تحت عنوان "الفدائي وحّدنا.. ورفع علمنا" وبذلك تكون جوال راعي المنتخب الفلسطيني والرياضة الفلسطينية.

وقد حرصت حضارة خلال العام 2015 على التواجد في مختلف الفعاليات التي تنظمها المدارس والجامعات لمساندة الطلبة ودعم نشاطاتهم التعليمية والطلابية، حيث قامت بدعم ورعاية فعاليات اليوم المفتوح في مدارس الفرندز للبنين والبنات في مدينة رام الله، إضافة إلى مشاركتها في فعاليات الأسبوع التكنولوجي الذي أقيم في جامعة البوليتكنك في مدينة الخليل، ودعمها لصندوق الطالب المحتاج في الجامعة كنوع من تقديم المساندة والدعم للطلبة، كما تواجدت حضارة في يوم التوظيف السنوي لكلية الأعمال والاقتصاد في جامعة بيرزيت، حرصا منها على المشاركة في الفعاليات التي تعد من القنوات الهامة والتي تساهم في التواصل مع الهيئات التدريسية والطلاب. وانطلاقاً من تشجيع حضارة للنشاطات الترفيهية والرياضية، فقد قدمت رعايتها الكاملة لمخيم "ميساء خوري" الذي نظمته سرية رام الله الأولى في مدينة رام الله، بمشاركة نحو 300 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 5-12 سنة. كما قامت حضارة برعاية الحفل التكريمي الذي أقيم في نادي الضباط (الأكوافيفا) في غزة، إضافة إلى تسليم جوائز عينية فيه، وذلك استكمالاً للدور الملقى على عاتق حضارة في دعم كافة قطاعات المجتمع الفلسطيني.

كما حرصت ريتش خلال العام 2015 على تدريب طلاب في مرافقها من خلال برامج تدريبية مدفوعة الأجر، ايماناً منها بضرورة تطوير المجتمع عامة، وفئات الشباب خاصة، وإكسابهم مهارات وخبرات عملية فعلية.

وقدمت بالميديا في العام 2015 خدمات إعلامية مجانية للعديد من المؤسسات، بهدف تقديم يد العون للمجتمع المحلي وتطويره، وذلك من خلال دعم المؤسسات التعليمية وتقديم التدريب للطلبة فنياً وإعلامياً، ورفد هذه المؤسسات بالمواد التسجيلية لإنجاز مشاريع الطلبة، وتقديم المساعدة لهم تماشياً مع استراتيجية بالميديا في تطوير المجتمع المحلي.

دعم القطاع التنموي

"عندما تثقف رجلاً تكون قد ثقفت فرداً واحداً، وعندما تثقف إمرأه فإنما تثقف عائلة بأكملها"

سقراط

تولي مجموعة الاتصالات الفلسطينية اهتماماً للقطاع التنموي من أجل دعم طويل الأجل، حيث استمرت المجموعة خلال العام 2015 بتمويل المشاريع المستدامة المدرة للدخل، والتي تساهم في استمرار الجمعيات والمؤسسات التي تعنى بالفئات المهمشة، وتساعدها في تقديم أفضل الخدمات لهم، والتقليل من المصاريف التشغيلية، إضافة إلى تشغيل عدد أكبر من الأيدي العاملة.

برنامج الحق في حياة كريمة

تميز برنامج "الحق في حياة كريمة" في العام 2015 بإدخال مجموعة من الصيادين المتضررين جراء العدوان على غزة إلى البرنامج، إذ تم تزويدهم بمراكب جديدة وإصلاح المتضررة منها وتزويدهم بمعدات صيد جديدة، بهدف تمكينهم اقتصادياً وإخراجهم من دائرة البطالة إلى دائرة الإنتاج، وقد بلغ عدد المستفيدين 25 صياداً.

كما استمر برنامج "الحق في حياة كريمة" بالعمل على توفير مصدر دخل دائم للعائلات التي تعاني من الفقر، من خلال توفير مشاريع صغيرة لها،

حيث استفادت في العام 2015 أكثر من 50 عائلة في الضفة وغزة من البرنامج، ليبلغ عدد المستفيدين منذ إطلاق برنامج الحق في حياة كريمة ما مجموعه 250 عائلة. وقد عملت مجموعة الاتصالات الفلسطينية على تشجيع العائلات لاختيار مشاريع متنوعة وحيوية، وذات فرص تسويقية منافسة، لكي تضمن ديمومة المشروع وتوسعته، مثل: مشاريع البقالات، والفرش المنزلي، والخياطة، وتركيب الستائر، ومحلات أدوات التطريز، بالإضافة إلى المشاريع الزراعية كتربية الأغنام والدواجن والبيوت البلاستيكية.

دعم وتمكين الأسرة الفلسطينية

قامت مجموعة الاتصالات الفلسطينية بتنفيذ ورعاية مجموعة من المبادرات التي تهدف إلى تمكين الأسرة الفلسطينية، وإيجاد سبل العيش الكريم من أجل رفد المجتمع الفلسطيني بأفراد منتجين قادرين على تعزيز الصمود. فقد استمرت المجموعة بتمكين النساء المهمشات ودعمهن من خلال تدريبهن في مجالات تطوير المهارات اليدوية بالإضافة إلى توفير المستلزمات الأساسية اللازمة للإنتاج، وذلك لإعطاء دور مشارك وفعال للمرأة الفلسطينية في المجتمع، وتطوير قدراتها وإمكانياتها، لتتمكن من إيجاد فرص عمل، والمساهمة في إحداث تغيير في المجتمع. وقد وصل عدد النساء اللواتي دعمتهن المجموعة إلى أكثر من 3,900 امرأة فلسطينية في مختلف المحافظات، ضمن مؤسسات وأطر نسوية.

دعم وتطوير الثقافة والفنون

استمرت مجموعة الاتصالات الفلسطينية في تعزيز دور وأولوية الثقافة في برامجها التنموية، حيث دعمت إقامة وتنظيم مهرجان فلسطين الدولي للعام 2015، والذي شاركت فيه مجموعة من الفرق المحلية والدولية التي قدمت عروضاً في محافظات جنين، والخليل، ورام الله والبيرة، وحضرها أكثر من عشرة آلاف مواطن.

كما رعت مجموعة الاتصالات الفلسطينية مشروع "ابتسامة فتاة"، الذي تنفذه جمعية ومركز أوتار للإبداع الفني والثقافي، بحيث يهدف المشروع إلى تدريب 120 فتاة وسيدة كيفية الرسم على الزجاج.

وكذلك دعمت المجموعة مؤسسة نوى للتنمية الثقافية في برنامجها "هنا القدس" الذي قامت بعرضه في عدة محافظات بهدف نشر التوعية، وحماية الموروث الثقافي والموسيقي للفنانين الفلسطينيين.

ودعمت مجموعة الاتصالات الفلسطينية مسرح وسينماتك القصبة في جولة عرضه لمسرحية "رجال في الشمس" التي قدمها لجيل الشباب في المناطق الريفية والمهمشة من أجل نشر التوعية الوطنية.

وقد بلغ عدد المؤسسات الثقافية والفنية التي استفادت من دعم مجموعة الاتصالات الفلسطينية في السنوات الماضية، ما يزيد عن 30 مؤسسة ثقافية وفنية، حيث وفرت لهم المجموعة الدعم اللازم لإنتاج أعمال جديدة، وتطوير مهارات وقدرات وأدوات العاملين في هذا القطاع.

وقد قامت ريتش برعاية يوم عمل تطوعي بمناسبة يوم الأرض لتفعيل انتماء العاملين والمتطوعين والمتدربين في ريتش مع مجتمعهم المحلي.

إضافة إلى دعم بالميديا لمؤسسة Grind في تصوير مؤتمراتها لتشجيع الشركات الناشئة في فلسطين.

دعم القطاع الصحي

تتلخص إنجازات المجموعة خلال العام 2015 في مجال القطاع الصحي بدعم الأفراد من جهة من خلال تغطية إجراء عمليات جراحية وتوفير العلاجات والأدوية لهم مما ساهم في التخفيف من معاناتهم وآلامهم. من جهة اخرى، قامت المجموعة بتمويل مشاريع تخدم القطاع الصحي من خلال دعم الجمعيات والمؤسسات غير الربحية التي تقدم الخدمة لأفراد المجتمع في المناطق النائية المهمشة بشكل خاص، بما يشمل تمويل تجهيز العيادات الطبية وإنشاء وتطوير المستشفيات والمراكز الصحية وذلك بأقامة أقسام ووحدات متخصصة، وتوفير الأجهزة والمعدات الطبية بهدف مساعدة هذه المؤسسات لخدمة المرضى للحصول على التشخيص المناسب، إضافة إلى تغطية إجراء عمليات جراحية وتوفير الأدوية والعلاجات للحالات الطارئة، وتوفير الأجهزة الطبية المساندة للمرضى ذوي الدخل المحدود، حيث تمكنت مجموعة الاتصالات الفلسطينية خلال العام 2015 من دعم إجراء 100 عملية عيون ليبلغ عدد المرضى المستفيدين 300 مريضاً منذ العام 2013. كما ساهمت المجموعة في نشر التوعية الصحية عن طريق الشراكة مع عدة مؤسسات في تنفيذ هذه النشاطات.

كما ساهمت بالميديا بصورة مباشرة بإنتاج فيلم خاص وبتكلفة مجانية عن جهود وفد طبي في إجراء عمليات الشفة الأرنبية في فلسطين بتنظيم من UPA (United Palestinian Appeal).

صندوق الأمل لغزة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

قامت مجموعة الاتصالات ضمن مشروع "صندوق الأمل لغزة" بتقديم دعم لقطاع الصحة، وذلك بتوفير اللوازم الطبية وغير الطبية لمستشفيات قطاع غزة ضمن اتفاقية تعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

ويهدف هذا المشروع إلى دعم قطاع الصحة في غزة لتوفير بعض احتياجاتها، حيث ساهم المشروع أيضا في زيادة قدرة الخدمات العامة على الاستجابة للطلبات الصحية المتزايدة في قطاع غزة.

وقد عملت المجموعة على توفير دعم بما يقارب 18,721 نوع من المواد الطبية وغير الطبية التي تم شراؤها وتسليمها للمستشفيات في غزة، إضافة إلى توفير المعدات واللوازم الطبية التالية: الأدوية المثبطة للمناعة، وأدوية الهيموفيليا، ومرشحات غسيل الكلى، وأدوية فيروس نقص المناعة البشرية، وعلاجات التهاب الكبد B وC، ومجموعات اختبار، والتصوير بالرنين المغناطيسي (MRI). كما تم أيضاً توفير الإمدادات الغذائية للمرضى، بما في ذلك الوجبات اليومية في مستشفى الشفاء لمدة ستة أشهر ونصف بما يعادل (184,034 وجبة)، إضافة إلى توفير إمدادات الوقود لعدد كبير من مستشفيات القطاع، إلى جانب إمدادات أخرى ضرورية تشمل مواد التنظيف، والمنشورات، والملابس.

دعم القطاع الإغاثي

يعتبر القطاع الإغاثي من القطاعات التي توليها المجموعة جهداً وموارد بسبب الحاجة الحقيقية التي تعاني منها هذه الفئة، ففيما يخص الأفراد في المناطق المهمشة، قامت المجموعة بمبادرات موجهة للأسر والنساء الأقل حظاً، من خلال دعمهم مادياً وتقديم ما يلزم لضمان توفير الاحتياجات الأساسية لهم. واستكمالا للإنجازات في مجال القطاع الإغاثي، قامت المجموعة خلال العام 2015 بدعم الجمعيات والمؤسسات غير الربحية من خلال تمويل مشاريع تطويرية وتجهيز أقسام في هذه المؤسسات والجمعيات، خاصة التي توفر بيوتاً إيوائية لصالح الأيتام والمسنين، إلى جانب دعم مجموعة كبيرة من المؤسسات التي تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال توفير الكراسي الكهربائية لهم والتي بلغ عددها 100 كرسياً في العام 2015، إضافة إلى تركيب أطراف صناعية تساعدهم على ممارسة حياتهم اليومية، كما سعت المجموعة للاهتمام بالوسائل المساندة لهم من خلال دعم وتمويل مشاريع تأهيل وموائمة المباني لتكون أكثر ملائمة لمن يسكنها ويستخدمها، أملاً في النهوض في أدائهم وتوفير فرص أفضل لهم.

كما قدمت مجموعة الاتصالات المساعدات المالية خلال العام 2015 لما مجموعه 24 موظفاً من موظفيها ضمن صندوق الرعاية الاجتماعية المخصص لمساعدة الموظفين في حالات خاصة تشمل هدم أو انهيار أو حرق منزل الموظف، وكذلك المساعدة في تعليم الموظف وأبنائه في المدارس، والمعاهد، والجامعات التزاما منها بنجدة موظفيها الذين يمررون بحالات إنسانية تستدعي الإغاثة.

وقد انتهجت جوال منحاً جديداً لخطتها الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للعام 2015، والتي امتازت باستهدافها لشرائح المجتمع الفلسطيني، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الإنسانية، فمثلاً كانت حاضرة بقوة خلال شهر رمضان المبارك لهذا العام، وجابت شوارع الضفة والقطاع بفعاليات مختلفة، مثل تنظيم فعالية "المولد" التي جسدت روح البلدة القديمة لمدينة القدس، وما تضمنته من فعاليات ممتعة ومسلية لجميع أفراد العائلة، إضافة إلى تنظيم عدد كبير من الأنشطة المجتمعية المتعددة كتوزيع آلاف الأرصدة المجانية لزوار المسجد الأقصى المبارك، وتوزيع آلاف الدولارات ضمن البرنامج التلفزيوني "عشرة خير"، وكذلك حرصت الشركة على دعم العائلات الأقل حظاً من خلال توزيع الطرود الغذائية عليها خلال شهر رمضان المبارك.

وقد سعت ريتش في العام 2015 إلى زيادة نسبة الموظفين من ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن كوادرها، بما يتماشى واستراتيجيتها الخاصة بالتنمية المجتمعية وتكثيف الجهود الإنسانية تجاه المجتمع المحلي.

الاستدامة

تلتزم مجموعة الاتصالات الفلسطينية بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، من خلال التعاون مع مجتمعها الداخلي والمجتمع المحلي المحيط، أملاً في المساعدة على تحسين جودة الحياة والحد من التحديات التنموية كالفقر، والبطالة، وتدني مستويات الوعي وذلك ضمن إطار يشمل السنوات الحالية ويمتد إلى المستقبل.

وفي سعيها للتأثير الإيجابي على المجتمع، لم تقتصر أهداف مجموعة الاتصالات الفلسطينية على محور الاجتماعية، بل تعدته إلى محاور المسؤولية. فلم تكتفي المجموعة بمبادرات خدمة المجتمع ورعاية المحافل والمساهمات الخيرية، وتعمدت سلك نهج ذي بعد استراتيجي أوسع فيما يشمل الحراك نحو الاستراتيجيات الوطنية المستدامة، والتعاون مع القطاع العام لمعالجة التحديات التنموية، وتحويل الاستدامة ومسؤولية الشركات من فكرة نظرية إلى واقع تطبيقي، تجسده المجموعة في تعاملاتها مع جميع أصحاب المصالح المعنيين بما يضم المشتركين، والموظفين، والمساهمين، والموردين، والجهات الرقابية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمحيط العام. وقد نجحت المجموعة خلال العام 2015 من تحقيق الإنجازات التالية المرتبطة باستراتيجيتها نحو الاستدامة:

- تجديد شركة جوال لشهادة جودة إدارة البيئة العالمية (ISO14001)، وشركة ريتش لشهادة الجودة (ISO27001) الخاصة بحماية المعلومات وأمنها.
- مواصلة الالتزام بالبنود المنصوص عليها في الترخيص كما تلتزم بالقوانين سارية المفعول.
- تحويل مفهوم الاستدامة إلى ثقافة راسخة لدى المتعاملين مع المجموعة من خلال تبنيها لسياسات وبرامج تدعم هذا التوجه.
- استشعار احتياجات المجتمع التنموية من خلال وسائل عدة، أهمها التواصل المباشر مع مختلف الشرائح المجتمعية.
- التركيز على أهمية الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية في كل ما تقوم به المجموعة من أعمال.
- تخصيص جزء من الموازنة السنوية لتطوير الموارد البشرية.
- إتباع منهجية في أخلاقيات المهنة والامتثال تتجاوز الالتزامات القانونية.

تقرير الاستدامة: المبادرة العالمية للتقارير تعتمد تقرير الاستدامة الخاص بمجموعة الاتصالات الفلسطينية

يسر مجموعة الاتصالات الفلسطينية الإعلان عن صدور تقرير الاستدامة والذي تم اعتماده من قبل المبادرة العالمية للتقارير "GRI" في تشرين الثاني من العام 2015 وذلك بعد عملية تدقيق من قبل طرف ثالث للتأكد من مطابقته لمتطلبات المبادرة العالمية للتقارير. وقبل تقديم التقرير، حرصت المجموعة على إجراء تحضيرات تتعلق بتضمين معلومات خاصة بشركات المجموعة (بالتل، جوال، حضارة، ريتش، بالميديا) عن السنوات الأربع السابقة ضمن القطاعات المجتمعية والاقتصادية والبيئية اللازمة. ويعكس هذا التقرير التزام مجموعة الاتصالات الفلسطينية بتنمية أعمالها بصورة مسؤولة ومستدامة، من خلال عدد من النماذج الواقعية، التي تبرز الجهود التي تبذلها المجموعة في سبيل التطور على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وحماية الموارد الطبيعية، وتطوير وحماية الموارد البشرية، لتضمن للأجيال القادمة إمكانية تحقيق آمالها وتحسين مستوياتها المعيشية، ولتتمكن المجموعة وشركاتها من النجاح في أن تبقى مكوّناً مهماً ضمن نسيج المجتمع الفلسطيني الذي تعمل فيه وتنتمي إليه.

الحوكمة

تعد مجموعة الاتصالات الفلسطينية من المنشآت الفلسطينية البارزة التي قطعت اشواطاً فيما يخص الحوكمة، وما يتبعها من إرساء متين لقواعد التعامل الرشيد والشفافية والعدل، إضافة إلى الترفع عن المصالح الشخصية في سبيل المصلحة العامة بين الإدارة والمساهمين والموظفين والجهات ذات العلاقة. وتهدف المجموعة من خلال التزامها بأسس الحوكمة إلى رفع الكفاءة في العمل وتحقيق الربح والنمو المستدام، الأمر الذي يعزز ثقة الجمهور بمجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية ويسهم في استقطاب نسبة أكبر من الاستثمارات في الأصول، علماً أنه تبعاً لهذه الثقة تعي مجموعة الاتصالات الفلسطينية ارتفاع حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها لخدمة المجتمع، لتكون المحصلة النهائية ربحاً لكل الاطراف.

الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة

تسعى مجموعة الاتصالات الفلسطينية إلى التطبيق الفعلي لمفهوم الحوكمة وتحويله من فكرة إلى مبدأ عملي من خلال الالتزام بمجموعة القواعد والإجراءات التي تنص عليها مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين، إضافة إلى الأنظمة والتعليمات الصادرة عن كل من هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وبورصة فلسطين.

ومن أسس تطبيق الحوكمة حرص إدارة المجموعة على تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمساهمين، وأصحاب المصالح الاخرين، وكذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية. حيث تهتم المجموعة بشكل رئيسي بالأسلوب الذي يتم فيه إدارتها والرقابة عليها، ووضع السياسات ورسم الأهداف التي تتفق ومصلحة المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كالمشتركين والموظفين والدائنين. ويتم ذلك من خلال المساءلة في العلاقات بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة، وتعزيز المسؤولية بما تقتضيه من حيث الفصل الواضح في المهام وتفويض الصلاحيات، إضافة إلى اتباع مبدأ الشفافية والافصاح عن الأمور المالية وغير المالية، بشكل يمكن المساهمين والجمهور من تقييم وضع الشركة ومستوى أدائها.

سوق الأوراق المالية الفلسطيني

نشأ قطاع الأوراق المالية في فلسطين في العام 1995 بموافقة السلطة الوطنية الفلسطينية، وبدأ التداول الفعلي في السوق خلال العام 1997، وذلك وفق مجموعة من الأنظمة والتعليمات التي وضعها سوق فلسطين للأوراق المالية لتنظيم عمل قطاع الأوراق المالية في فلسطين، إضافة إلى استخدام أحدث الأنظمة الالكترونية للرقابة والتداول والتسوية وتحويل الأوراق المالية آنذاك. وخضعت السوق لرقابة وزارة المالية الفلسطينية منذ تأسيسها حتى العام 2005 الذي شهد تأسيس هيئة سوق رأس المال الفلسطيني، والعمل بقانوني الأوراق المالية رقم "12" الذي تم إصداره في العام 2004، وقانون هيئة سوق رأس المال رقم "13" لسنة 2004.

هيئة سوق رأس المال

تأسست هيئة سوق رأس المال الفلسطينية استناداً إلى المادة رقم (2) من قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004، لكي تمثل الجهة المنظمة والمشرفة والمراقبة على أداء كل من قطاعات الأوراق المالية والتأمين والرهن العقاري والتأجير التمويلي في فلسطين، وذلك من خلال إصدار القرارات والتعاميم والتشريعات بما يلزم لتنظيم عمل السوق وحماية مصالح المتعاملين فيه. وفيما يتعلق بتنظيم قطاع الأوراق المالية خاصة، فقد حرصت الهيئة على الرقابة والإشراف على الإصدار، والإفصاح، والتراخيص، وتحديد عمولات التداول، إضافة إلى الاكتتاب العام أو الثانوي، أو الإدراج، أو زيادة رأس المال وغيرها، فيما يضمن تنظيم عمل بورصة فلسطين، والشركات المدرجة، والشركات الأعضاء، وصناديق الاستثمار العاملة في فلسطين.

بورصة فلسطين

تعمل بورصة فلسطين تحت إشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، طبقاً لقانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004، حيث تسعى لتوفير بيئة استثمارية تتسم بالعدالة والشفافية والكفاءة وتتسق مع أفضل الممارسات العالمية. وتهدف البورصة إلى توفير بيئة تداول آمنة لخدمة المستثمرين والمحافظة على مصالحهم، إضافة إلى نشر الوعي الاستثماري لدى المجتمع المحلي وتعزيز العلاقة مع الهيئات والمؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية، وكذلك تطوير الاستثمارات المحلية ورأس المال الأجنبي لوضع فلسطين على خارطة الاستثمار العالمي.

الالتزام بالإفصاح

يعد الإفصاح بحسب ما تقتضيه القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة من الركائز التي تلتزم بها مجموعة الاتصالات الفلسطينية. ولا يقتصر الإفصاح على البيانات المالية السنوية، بل يشمل العديد من الأمور والبيانات التي يجب الإفصاح عنها، سواء فيما يتعلق بالإفصاح الدوري عن البيانات المالية، ومواعيد وقرارات اجتماعات مجلس الإدارة، وتداول المطلعين، وما يتضمنه التقرير السنوي من بنود إلزامية، إضافة إلى أية معلومات يتوجب الإفصاح عنها كل فترة زمنية معينة (سنوياً، نصف سنوياً، ربعياً)، أو الإفصاح غير الدوري عن الأمور الجوهرية التي من المحتمل أن تؤثر على سعر السهم سواء أكانت مالية أو إدارية أو توقعات مستقبلية وذلك لإتاحة المجال لأصحاب العلاقة الخارجيين، كالمساهمين والمستثمرين، والدائنين، لاتخاذ أية قرارات بناء على ما يستجد من أحداث ونتائج، وللحفاظ على صورة المجموعة وعلاقتها مع جميع المتعاملين معها، بحيث تكون قائمة على المصداقية والحرص على تحقيق المصالح المشتركة. وطبقاً للقانون تتسلم الهيئة والبورصة هذه الإفصاحات وتعرض على الموقع الإلكتروني الخاص بهما، كما تتم الإشارة إلى بعض هذه الإفصاحات في الصحف اليومية المحلية.

إفصاحات قانونية

الإجراءات القانونية الرئيسية أو القضايا التي تكون الشركة طرفاً فيها

تم تداول خبر يخص شركة الاتصالات الفلسطينية في وسائل الإعلام يتعلق بخبر عن قضية بين شركة الاتصالات الفلسطينية – بالتل وأحد مشتركيها بخصوص رسوم الاشتراك بالهاتف الثابت. وبهذا الخصوص، فقد أصدرت محكمة النقض الموقرة قراراً تفسيرياً بتاريخ 2016/01/03، وذلك بهدف توضيح قرارها الصادر بتاريخ 2015/11/16 بخصوص رسم اشتراك أحد المشتركين، والذي أوضحت بموجبه الأمور التالية:

- إن قرار محكمة النقض الصادر بتاريخ 2015/11/16 قد عالج حالة خاصة ومنفردة للمشترك المدعي في تلك الدعوى تحديداً.
- أوضحت محكمة النقض في قرارها التفسيري أنه في حال ثبوت أن رسوم الاشتراك بدل الخدمات التي تقدمها بالتل، وليست رسوماً رسمية أو حكومية، وبالتالي فإنها لا تخضع للقاعدة الدستورية المذكورة، والتي تبين أن فرض الضرائب العامة والرسوم لا يكون إلا بقانون، والجدير بالذكر في هذا الجانب أن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أكدت وتؤكد دائماً أن رسوم الاشتراك هي إيراد للشركة، وليست رسوماً حكومية، وعززت ذلك بكتاب رسمي صدر عن معالي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يؤكد فيه أن هذه الرسوم هي إيراد للشركة وليست رسوماً حكومية أو رسوم دولة أو تورد لخزينتها، وإنما هي جزء من التعرفة الهاتفية مقابل خدمات تقدمها بالتل.
- وبناءً عليه، فإن القضية المذكورة والتي تم بموجبها تعويض المشترك مبلغ 87.0 شيكل فقط أي ما يعادل 15.6دينار أردني، إنما هي قضية عادية خاصة بمشترك معين، وإن الوضع القانوني للشركة سليم بهذا الخصوص.

ليست هناك أية قضايا ترتب التزامات جوهرية مالية متوقعة على الشركة حتى تاريخ 2015/12/31.هناك قضايا أخرى ذات طابع غير جوهري.

إسم الطرف ذي العلاقة الذي يكون مديناً للمجموعة أو منتفعاً من أية ضمانة تزيد قيمتها عن خمسة آلاف دينار أردني منذ بدء 2015

توجد معاملات مع جهات ذات علاقة تم تفصيلها في البيانات المالية المدققة من خلال إيضاح رقم 35.

السيطرة على الشركة

لا يوجد جهة معينة تمتلك أغلبية الأوراق المالية للاتصالات الفلسطينية، أو لها أغلبية حقوق التصويت، أو لديها القدرة على تعيين أعضاء مجلس إدارة يمثلون أغلبية في اجتماعات مجلس الإدارة، مع مراعاة مساهمة شركة فلسطين للتنمية والاستثمار المساهمة المحدودة (باديكو) وشركة صندوق الاستثمار الفلسطيني كما تمت الإشارة إليه في البند الذي يوضح المساهمين الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن 5%من الأسهم المدرجة.

عقود وصفقات لأطراف ذات صلة

لم تعقد مجموعة الاتصالات الفلسطينية أية مشاريع أو عقوداً أو ارتباطات خلال العام 2015 بالمعنى المقصود أعلاه، مع مراعاة الارتباطات ذات الطبيعة الفنية والتشغيلية ما بين شركات المجموعة والشركات الحليفة والتي تم الإفصاح عنها من خلال البيانات المالية المدققة.

ملكية أقرباء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

تحرص مجموعة الاتصالات الفلسطينية على أن يتم الإفصاح عن تداول المطلعين من خلال إدارة علاقات المستثمرين وكذلك من خلال شركات الوساطة التي تدير عمليات التداول، التزاماً منها بقانون الإفصاح الساري.

علاقات القرابة أو المصاهرة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

لا توجد أي علاقة قرابة أو مصاهرة من الدرجة الأولى بين أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية.

إشهار إفلاس أي من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية

لم يتم إشهار إفلاس أي عضو مجلس إدارة حالي، أو أياً من موظفي الإدارة التنفيذية، كما لم تصدر أية دعوى أو حكم بإدانة أي منهم بما في ذلك أي قرار بمنع أي منهم من القيام بأعمال إدارية أو من ممارسة نشاطات معينة، وذلك خلال السنوات الخمس الماضية.

رواتب ومنافع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

بلغت رواتب ومنافع الإدارة العليا للعام 2015 ما مجموعه 2,179 مليون دينار أردني كمنافع قصيرة الأجل و211 ألف دينار أردني كمنافع طويلة الأجل تشمل مبلغ 379 الف دينار اردني كمنافع مجلس ادارة الشركة.

عقود العمل الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

لم تتم الإشارة إلى أي من بنود عقود العمل المبرمة بين الشركة وبين أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية، علماً بأن عقود المدراء التنفيذيين غير محددة المدة.

عقود العمل الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

لا يوجد أية عقود عمل مبرمة ما بين المجموعة وأعضاء مجلس الإدارة. أما بخصوص الإدارة التنفيذية فإن عقود العمل لا تنص على أي إعفاء أو تحديد للمسؤولية، مع مراعاة أن الرئيس التنفيذي للمجموعة هو عضو مجلس إدارة حالي.

إختلاف البيانات عن البيانات الأولية

لا يوجد اختلافات بين البيانات المالية الأولية والبيانات الختامية.

المراكز القيادية التي يشغلها حالياً كلاً من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية لدى أية شركة أخرى مدرجة في بورصة فلسطين:

عمار العكر - الرئيس التنفيذي، مجموعة الاتصالات الفلسطينية شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل) شركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة (باديكو) شركة فلسطين للاستثمار العقاري (بريكو)
معن ملحم – مدير عام شركة بالتل شركة مطاحن القمح الذهبي البنك الوطني
عبد المجيد ملحم – مدير عام شركة جوال شركة فلسطين للاستثمار الصناعي
رامي شمشوم – مدير عام شركة حضارة شركة مطاحن القمح الذهبي
سلامة خليل – رئيس الإدارة المالية، مجموعة الاتصالات الفلسطينية البنك الوطني
عماد اللحام – مدير إدارة العلاقات العامة، مجموعة الاتصالات الفلسطينية بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات

مجلس الإدارة

تكمن أهمية مجلس الإدارة بشكل عام في كونه منتخباً من قبل المساهمين من أجل الرقابة على أداء الإدارة التنفيذية، والتأكد من صحة قراراتها وتوجهاتها، بحيث تتم إدارة وتشغيل الأموال بالطرق المثلى لصالح المساهمين، وفيما يعظم منفعتهم ويحفظ حقوقهم. ويعتبر مجلس الإدارة في مجموعة الاتصالات ركيزة أساسية من ركائز الحوكمة الرشيدة، التي تعود بالنفع على مساهمي الاتصالات، حيث يتم اختيار ممثلي الأعضاء بما فيه مصلحة المجموعة واستمرارها وريادتها ممن لهم خبرة طويلة في مجال عمل شركات مجموعة الاتصالات وممن يضيفون قيمة على المدى القريب واستدامة لنجاح الأداء على المدى البعيد.

عضوية مجلس الإدارة

ينص عقد التأسيس لشركة الاتصالات الفلسطينية على أنه يجب أن يتولى إدارة الشركة المساهمة العامة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة، ولا يزيد على أحد عشر، تماشياً مع قواعد الحوكمة المعمول بها في فلسطين التي تقتضي أيضاً أن تعبر تركيبة المجلس عن نسبة توزيع رأس المال. كما يشترط لعضوية مجلس إدارة شركة الاتصالات الفلسطينية أن يكون المرشح مالكاً لما لا يقل عن ثلاثين ألف سهم من أسهم الشركة طيلة مدة العضوية، وتسقط تلقائياً عضوية كل عضو تنقص أسهمه عن هذا العدد خلال مدة العضوية. كما يتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة بخبرات ومهارات متنوعة تتناسب وطبيعة عمل مجموعة الاتصالات وشركاتها، وبشكل يضمن قيام المجلس بمهامه بموضوعية وكفاءة عالية.

مهام مجلس الإدارة

يتولى مجلس إدارة مجموعة الاتصالات مهاماً تتعدى الرقابة الدورية على أداء الإدارة التنفيذية بما يشمل إقرار الأهداف الاستراتيجية التي تقترحها الإدارة التنفيذية، والتأكد من تقيد إدارة المجموعة بالخطط الاستراتيجية والسياسات والإجراءات المعتمدة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات المرعية، إضافة إلى إقرار كل من التقرير السنوي، والموازنة التقديرية، والمشاريع الاستثمارية. ومما يجدر ذكره تولي مجلس إدارة المجموعة مراجعة الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة، والصفقات الرئيسية والموافقة عليها من أجل ضمان استقلاليتها ونزاهتها، وكذلك التأكد من وضع سلم رواتب ومكافآت المدراء العامين، ومراجعة إجراءات العمل في المجموعة من أجل التحقق من ملائمتها وكفاءتها باستمرار، وغيرها من الأمور بما يضمن للمجلس استمرار توافر معايير عالية من الحوكمة في إدارة المجموعة وشركاتها.

سرية عمل مجلس الإدارة

يحرص أعضاء مجلس إدارة مجموعة الاتصالات الفلسطينية وموظفي الإدارة التنفيذية على الحفاظ على السرية في التعامل مع المعلومات الداخلية بحكم مناصبهم، دون استغلال هذه المعلومات لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية لمصلحتهم الخاصة، أو لمصلحة الغير بشكل مباشر أو غير مباشر. ويتم تحديد المعلومات السرية الواجب عدم إفشائها من قبل المطلعين عليها بما يشمل أعضاء مجلس إدارة المجموعة وموظفيها والمتعاقدين معها، وذلك بهدف منع تضارب المصالح والنشاطات المحظورة الأخرى.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

يحق لمجلس الإدارة حسب القوانين والأنظمة المعمول بها في فلسطين وبتفويض من رئيس المجلس أن يشكل اللجان الدائمة والمؤقتة والتي تضم عدداً من أعضاء المجلس، بهدف تكليف هذه اللجان بمهام محددة تكون مدونة في قرار تشكيلها إضافة إلى مدة وإجراءات العمل والصلاحيات الممنوحة وقائمة بالشروط المرجعية التفصيلية لأعمالها.

وتقوم هذه اللجان برفع التقارير والتوصيات عن عملها إلى مجلس الإدارة، على أن تبقى المسؤولية النهائية عن المجموعة ككل لدى المجلس. ومن الجدير بالذكر انه لا يحضر اجتماعات اللجان إلا الأعضاء في كل منها ما لم توجه دعوة إلى شخص معين لهدف محدد لحضور الاجتماع من قبل اللجنة ذاتها، كما يقوم رؤساء لجان المجلس في المجموعة بحضور اجتماع الهيئة العامة.

وقد قام مجلس الإدارة في مجموعة الاتصالات الفلسطينية بتشكيل ثلاثة لجان دائمة وذلك بحسب حاجة المجموعة وطبيعة عملها والعوامل المحيطة بها، بحيث تمنح كل لجنة سلطة اتخاذ القرارات، وتنفيذها لتحقيق الفعالية المرجوة من تشكيلها. ويحدد المجلس نطاق أعمال هذه اللجان وسلطاتها وأعضائها من ذوي الخبرة والاختصاص من أعضاء مجلس الإدارة، وتقسم إلى لجنة الاستثمار، ولجنة التدقيق الداخلي، ولجنة غزة.

لجنة الاستثمار

أعضاء اللجنة: السيد فاروق زعيتر، والسيد سمير حليلة، والسيد عمار العكر

رئيس اللجنة: السيد فاروق زعيتر

مهام اللجنة

- إعداد استراتيجية الاستثمار للمجموعة ومراقبتها ومتابعة تنفيذ ها .
- تقديم التوصيات لمجلس الإدارة بخصوص الفرص الاستثمارية للمجموعة.
- تحديد السياسات الاستثمارية المناسبة.
- تقديم التقارير المتعلقة باستثمارات المجموعة إلى مجلس الإدارة ومنه إلى الهيئة العامة.

لجنة التدقيق الداخلي

أعضاء اللجنة: السيد طلال ناصر الدين، والسيد باسل عبد النبي، والسيد باسم عبد الحليم

رئيس اللجنة: السيد طلال ناصر الدين

مهام اللجنة

- العمل كحلقة وصل بين إدارة التدقيق الداخلي في المجموعة ومجلس الإدارة.
- الإشراف على تطبيق السياسات والمعايير المحاسبية والتشغيلية.
- ضمان عملية تقليل المخاطر على الإيرادات.
- الإشراف على عملية التدقيق الداخلي في المجموعة وفق المعايير المتبعة.
- المحافظة على استقلالية التدقيق الداخلي في المجموعة وحياديته.

لجنة غزة

أعضاء اللجنة: السيد شرحبيل الزعيم، والسيد عمار العكر

مهام اللجنة

- متابعة شؤون المجموعة في قطاع غزة.
- إعداد خطط العمل الخاصة بقطاع غزة وخصوصاً في الظروف الاستثنائية.
- رفع التقارير والتوصيات إلى مجلس الإدارة بخصوص أعمال المجموعة في القطاع.

اجتماعات مجلس الإدارة

الاجتماعات الدورية (بدل حضور الجلسات)

يجتمع مجلس إدارة مجموعة الاتصالات الفلسطينية دورياً بدعوة من رئيس المجلس، أو بناء على طلب ربع أعضائه على الأقل، بحيث لا يقل عدد اجتماعاته عن ستة اجتماعات في السنة، علماً بأنه لم يعقد أي اجتماع آخر بشكل طارئ خلال العام 2015. ويعقد مجلس إدارة المجموعة اجتماعاته في المكان الذي يعينه رئيس المجلس، وينظم المجلس محاضر اجتماعاته بما يتناسب ومتطلبات أداء مهام المجلس ويحقق الهدف من عقد الاجتماعات ويتم توثيقها في سجل خاص. ويتم الإفصاح للجمهور من المساهمين وسوق الأوراق المالية عامة عن مواعيد اجتماعات مجلس إدارة المجموعة والتي تتضمن أجندة الاجتماع المنوي مناقشتها، هذا إضافة إلى الإفصاح عن نتائج الاجتماعات بعد عقدها وما تم اعتماده من بيانات مالية أو موازنات أو إستراتيجيات وغيرها من الأمور الأخرى مثل اقتراح توصية توزيع الأرباح باعتبارها أموراً جوهرية قد تؤثر على القرار الاستثماري للمساهمين.

وفيما يخص إصدار القرارات الناتجة عن اجتماعات مجلس الإدارة في المجموعة، فإنه يتم اعتماد الأكثرية المطلقة لأعضاء المجلس، وفي حال تساوي الأصوات يكون لرئيس مجلس الإدارة أو من يقوم مقامه الصوت المرجح، علماً أنه لا يجوز التصويت بالوكالة أو بالمراسلة في اجتماعات مجلس الإدارة. ومما يجدر ذكره أن قرارات الاجتماعات لا تكون قانونية إلا بحضور ما يزيد على نصف أعضاء مجلس الإدارة.

مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام 2015

اجتماع الهيئة العامة العادي

تعقد الهيئة العامة لمساهمي الاتصالات الفلسطينية اجتماعها العام مرة كل سنة على الأقل، بناء على دعوة خطية من مجلس الإدارة وذلك في الزمان والمكان اللذين يعينهما على أن لا يتجاوز الموعد الشهور الأربع التالية لنهاية السنة المالية، وتقوم الاتصالات الفلسطينية بترتيب مكان الاجتماع وموعده وزمانه بشكل مناسب يشجع المساهمين، وبخاصة صغارهم على الحضور، ولذا يعقد اجتماع الهيئة العامة داخل فلسطين مع ضرورة استخدام نظام الفيديوكنفرنس بسبب تعذر التواصل الجغرافي مع المساهمين في قطاع غزة، كما يجوز للمساهمين توكيل مساهمين آخرين لحضور الاجتماع نيابة عنهم.

وترسل الدعوة لاجتماع الهيئة العامة للاتصالات الفلسطينية متضمنة جدول الأعمال إلى كل مساهم قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من موعد الاجتماع، ويذكر في الدعوة مكان وتاريخ وساعة الاجتماع والمواضيع التي سيجري بحثها، علماً بأنه يتم إعلان هذه الدعوة في أبرز الصحف المحلية والأردنية بحيث يراعى أن تكون هذه الصحف واسعة الانتشار، وذلك قبل الاجتماع بأسبوع على الأقل. كما تقوم الاتصالات الفلسطينية بإرسال الدعوة إلى المساهمين مع الوثائق ذات العلاقة وتسلم بواسطة البريد المسجل إلى عنوان المساهم، كما هو موثق في بورصة فلسطين في حال المساهمين ذوي العناوين المحدثة، أو عبر البريد الالكتروني في حال توفره، إضافة إلى الإعلان عن الدعوة على الموقع الإلكتروني للمجموعة باعتبارها دعوة شخصية لكل مساهم. وفي حال المساهمين الذين يقيمون في الخارج، فتقوم الاتصالات الفلسطينية بإرسال دعواتهم إلى عناوينهم كما هي مسجلة في بورصة فلسطين، مع العلم أن عدم استلام أي مساهم دعوته لا يعتبر مبطلاً لأية اجراءات يتم اقرارها أو اعتمادها في الاجتماع العام.

ويبدأ الاجتماع بمجرد اكتمال النصاب القانوني، وفي حال لم يتم النصاب خلال ساعة واحدة من الوقت المحدد لعقد الاجتماع، فإنه يتأجل بناء على دعوة ثانية. ويتضمن جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة تقرير ما يدعو لمصلحة المجموعة ومساهميها، بحيث يتم سماع كل من تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدققي الحسابات، ثم تتم مناقشة الحسابات والميزانية والمصادقة عليها، يليه انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومدققي الحسابات المالية، ومن ثم يتم تحديد الأرباح التي سيتم توزيعها بناء على توصية مجلس الإدارة، واخيراً يتم البحث في اقتراحات الاستدانة والرهن واتخاذ القرارات الملائمة إن لزم ذلك.

وقد انعقد اجتماع الهيئة العامة العادي الثامن عشر في آذار من العام 2015 في مدينة رام الله - فلسطين، وتم استخدام نظام الاجتماعات المرئية للتواصل مع المساهمين في قطاع غزة، وبدأ الاجتماع بإعلان السيد مراقب الشركات اكتمال النصاب القانوني وطلبه من رئيس مجلس الإدارة ترؤس الجلسة. وقد نتج عن الاجتماع قرارات جوهرية تشمل تصويت حملة الأسهم للمصادقة على تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدققي الحسابات والبيانات المالية للسنة المالية 2014، وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2014، إضافة إلى انتخاب مدقق حسابات الشركة عن سنة 2015، وإقرار توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية 2014 بنسبة 45 % من القيمة الإسمية للسهم.

اجتماع الهيئة العامة غير العادي

يعقد مجلس الإدارة اجتماعا غير عادي بدعوة من رئيسه أو بناء على طلب ثلاثة أعضاء، وفي هذه الحالة على رئيس المجلس الدعوة إلى الاجتماع خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الطلب، علماً بأن القرارات في الاجتماعات غير العادية تصدر بأكثرية المساهمين، بحيث يمثلون ما لا يقل عن ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع ويكون لكل سهم صوت واحد، وذلك في حالات تعديل نظام الشركة، أو اندماج الشركة في شركة أو مؤسسة أخرى، أو فسخ الشركة وتصفيتها، أو إقالة رئيس مجلس الإدارة أو أحد اعضائه، أو نقل مركز الشركة إلى الخارج، وفي حال تضمن جدول أعمال الهيئة العامة غير العادية موضوع تعديل عقد التأسيس ونظامها الداخلي فيجب إرفاق التعديلات المقترح بها مع الدعوة للاجتماع كي يتسنى للمساهمين دراستها قبل الاجتماع، علماً أنه لم يتم انعقاد اية اجتماعات هيئة عامة غير عادية لمجموعة الاتصالات الفلسطينية منذ العام 2009.

- يرأس الاجتماع العام العادي وغير العادي رئيس مجلس الإدارة أو من ينيبه مجلس الإدارة، ويعين الرئيس كاتباً للاجتماع.
- يقتصر البحث في الاجتماع العام السنوي أو في أي اجتماع غير عادي ما ورد في جدول الأعمال.
- تصدر القرارات بالأكثرية العادية للأسهم الممثلة في الاجتماع.
- تؤخذ القرارات في الاجتماعات العامة بالطريقة التي يعينها الرئيس، أما في الانتخابات والإقالة من العضوية فيكون الاقتراع سرياً.
- لكل مساهم عدد من الأصوات يساوي عدد أسهمه.

انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

ينص النظام الداخلي للاتصالات الفلسطينية بأن لا تتعدى مدة مجلس الإدارة أربع سنوات، تنتهي بانتخاب مجلس إدارة جديد، بحيث يستمر مجلس الإدارة القائم في تصريف شؤون المجموعة حتى يتم انتخاب المجلس الجديد خلال اجتماع الهيئة العامة، شرط أن تجتمع خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء دورة المجلس القديم، وعليها أن تنتخب أعضاء المجلس الجديد بالتصويت السري. ويحدد نظام الاتصالات الفلسطينية عدد الأسهم التي يحق امتلاكها لتؤهل صاحبها للترشح لعضوية مجلس الإدارة ويتم تقدير هذا العدد بحسب وضع الشركة ولضمان مصلحتها ومصلحة المساهمين، إذ لا يجوز انتخاب أي مرشح للعضوية لا يملك ذلك العدد من الأسهم، كما تسقط تلقائيا عضوية كل عضو تنقص أسهمه عن ذلك العدد خلال مدة العضوية. ومن الجدير بالذكر أنه لا يجوز ترشيح من لم يكمل الحادية والعشرين من عمره لعضوية مجلس إدارة مجموعة الاتصالات الفلسطينية، كما لا يجوز لمن يشغل وظيفة عامة الجمع بين تلك الوظيفة وعضوية مجلس إدارة المجموعة.

وبعد انتخاب المجلس الجديد، يجتمع مجلس إدارة مجموعة الاتصالات خلال أسبوع من تاريخ انتخابه، إضافة إلى أن المجموعة تقوم بتزويد مراقب الشركات بصورة عن قرارات انتخاب الرئيس ونائبه والأعضاء المفوضين خلال أسبوع من تاريخ كل قرار.

تقييم أداء مجلس الإدارة

يحرص مجلس إدارة مجموعة الاتصالات الفلسطينية على الالتزام بأعلى مستويات الحوكمة الرشيدة سعياً لتحقيق غايات الشركة واستدامتها، وتتمثل مهمة مجلس الإدارة وفقاً لهذا في ضمان التوجيه الإستراتيجي للمجموعة ومراقبة الإدارة التنفيذية بشكل فعّال والخضوع للمساءلة من قبل المجموعة وأصحاب المصالح فيها. ويشتمل تقييم مجلس إدارة المجموعة على محاور عدة أهمها: السلطات والمعلومات العامة، والتشكيل، والهيكل واللجان، وإجراءات العمل، والواجبات والمسؤوليات. وفي تفصيل هذه المحاور يندرج تقييم أسلوب عمل مجلس الإدارة، وتقييم تشكيل المجلس للتأكد من ملائمته لطبيعة المجموعة ومتطلبات عملها ونطاق الكفاءات المطلوبة لإغناء مجلس الإدارة، وكذلك التأكد من أن المسائل والمواضيع المهمة تتم مناقشتها بشكل مناسب، إضافة إلى تقييم المساهمة الفعلية لكل عضو ومشاركته الفاعلة في النقاشات واتخاذ القرارات.

ويقوم مجلس إدارة مجموعة الاتصالات الفلسطينية بإجراء تقييم ذاتي لأدائه يتسم بالموضوعية والاستقلالية ويشجع المناقشة البناءة وذلك تماشياً مع أسس الحوكمة والممارسات الفضلى في الإدارة، حيث يهدف المجلس من خلال هذا التقييم مراجعة الأداء من أجل تحقيق أعلى كفاءة مرجوة بالإضافة إلى التأكد من فعالية أدائه وأداء اللجان المنبثقة عنه، من أجل الاستمرار في القيام بدوره بما يخدم تطور المجموعة ومواصلة تحقيق اهدافها.

كما يتم تقييم أداء أعضاء مجلس إدارة المجموعة من خلال اجتماع الهيئة العامة العادي الذي يعقد سنوياً بحضور حملة الأسهم، ومراقب الشركات، وممثل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية؛ وممثل بورصة فلسطين، الذين بدورهم يخضعون أداء مجلس الإدارة للتقييم بناءً على تقرير إنجازات المجموعة المالية والتشغيلية الذي يعرضه رئيس المجلس.

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

ترفع لجنة التدقيق التقارير إلى مجلس إدارة مجموعة الاتصالات الفلسطينية فيما يتعلق بكل الأمور التي تدخل ضمن صلاحياتها، وذلك لتمكين مجلس الإدارة من القيام بمهمته في الرقابة على الإدارة التنفيذية، وفي توفير المعلومات الواضحة والموثوقة التي ستوجه للمساهمين والمستثمرين.

ويتم تحديد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات التدقيق الداخلي بقرار من مجلس إدارة المجموعة، بحيث تشمل تقييم مدى التزام موظفي المجموعة وشركاتها بالسياسات والأنظمة المعتمدة من مجلس الإدارة، وحماية موارد المجموعة من سوء الاستغلال، ما يؤدي إلى تحسين الأداء التشغيلي، إضافة إلى مراجعة عمليات الإفصاح المالي في المجموعة، وقياس درجة الامتثال للسياسات والإجراءات الداخلية والمعايير الدولية والقوانين والأنظمة ذات العلاقة. ومن أجل إتمام مهامه بالشكل المطلوب، فإنه يجوز للتدقيق الداخلي الحصول على أية معلومة والاتصال بأي موظف داخل المجموعة، كما يتمتع التدقيق الداخلي بكافة الصلاحيات التي تمكنه من أداء مسؤولياته على النحو المطلوب، بما في ذلك الاتصال مع مدقق الحسابات الخارجي وتبادل المعلومات والوثائق معه.

وتتلخص مسؤولية التدقيق الداخلي التي تم إنجازها خلال العام 2015 بوضع أنظمة ضبط ورقابة داخلية على الإفصاح المالي في المجموعة، والمحافظة على تلك الأنظمة من خلال تنفيذ مهام تدقيق دورية بناءً على المخاطر، حيث تم التأكد من التالي:

- مراجعة تقارير الإدارة المالية وتدقيقها، والتأكد من احتوائها على الإفصاح الكافي عن الميزانية العمومية والحسابات الختامية، وأنها قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.
- التأكد من الإفصاح عن سياسات المجموعة وأهدافها المستقبلية، وضمان العدالة في الإفصاح.
- إظهار الرأي فيما يتعلق بعدالة تمثيل المجموعة لوضعها المالي ونتائج عملياتها والتغير في مركزها المالي بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة.
- مقارنة الأصول المادية والمسجلة في الدفاتر لتحديد معقولية التسجيل.
- تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في المجموعة للتأكد من فعاليتها بما يضمن الالتزام بالإفصاح المالي.

أما فيما يتعلق بإطار العمل الذي قام التدقيق الداخلي باتباعه خلال العام 2015 لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، فهناك اختبارات ووسائل عديدة تم توظيفها أثناء تنفيذ نشاط التدقيق للحكم على درجة كفاية ومتانة أنظمة الرقابة الداخلية والبيئة الرقابية، مثل:

- الاستبيان: الذي يحتوي على قائمة من الأسئلة والاستفسارات والتي توجه إلى موظفي النشاط للإجابة عليها وإعادتها للمدقق للتأكد منها عن طريق الاختبارات العينية للحكم على قوة النظام.
- الملخص التذكيري: وذلك أن يقوم المدقق بوضع أسس نظام رقابة داخلية سليمة ولا يغفل عن أية نقطة حتى يصبح كمرجعية عند تنفيذ الأعمال للمقارنة به.
- التقرير الوظيفي: والذي يتم تطبيقه من خلال قيام المدقق بوصف الإجراءات المتبعة في النشاط وتحديد نقاط الضعف فيه، والمحاسبة عليها.
- دراسة الخرائط التنظيمية: وهو أن يقوم المدقق بدراسة الخرائط التنظيمية، والتي يستند عليها لتقييم نظام الرقابة الداخلية، مع مراعاة صعوبة رسم واستخلاص درجة متانة هذا النظام.
- فحص النظام المحاسبي: حيث يقوم المدقق بفحص السجلات والمستندات والدورة المستندية ثم بحكم على متانة هذا النظام.
- خرائط التدفق: وهي عبارة عن عرض بياني لنشاط معين أو لدورة عمليات محددة، وتعتبر هذه الإجراءات مجدية من حيث تمكين المدقق من تقويم إجراءات نظام الرقابة الداخلية بطريقة مختصرة وبفترة وجيزة نسبيا.

وفيما يختص بالتقييم الإجمالي للأداء خلال العام 2015، فقد قام التدقيق الداخلي بإجراء تقييم ذاتي للرقابة وتقييم للمخاطر والضوابط الرقابية في المجموعة وشركاتها أثناء تنفيذ مهام التدقيق على الأنشطة المختلفة، وذلك بهدف التأكد من مدى فعاليتها وكفاءتها والالتزام بها لمعالجة المخاطر المحتملة، ومن أجل توفير تأكيد معقول على أن كافة الأهداف التشغيلية قد تم تحقيقها. ومما يجدر ذكره أنه تم التوصل إلى تقدير نسبي لمتانة وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية المختلفة المعمول بها في المجموعة وشركاتها وفق تقييم يزيد عن جيد إلى جيد جدا، مع العلم بعدم وجود أي مواطن ضعف جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية في مجموعة الاتصالات الفلسطينية.

المستثمرون وسهم بالتل

إدارة علاقات المستثمرين

تعنى مجموعة الاتصالات الفلسطينية بالتواصل مع المستثمرين بمزيج إداري وإستراتيجي ومالي في آن معاً، بما يجمع ما بين التسويق والالتزام بقانون الأوراق المالية لخلق تواصل فعال ذي اتجاهين، بين المجموعة من جهة، وبين المساهمين الحاليين والمستثمرين المحتملين من جهة أخرى، وذلك إيماناً من المجموعة بأهمية التواصل وإطلاع هذه الفئة المهمة من الأفراد والمؤسسات بأنشطتها ونتائج أعمالها وخططها المستقبلية. وتعتبر الجهود المستمرة والحثيثة التي تبذلها المجموعة في مجال علاقات المستثمرين من أسباب زيادة إدراك المجتمع بالمجموعة كما تعنى بإدارة توقعات المجتمع المالي والذي من شأنه أن يخلق التقييم العادل، وزيادة في السيولة، وسهولة الوصول إلى رأس المال، الأمر الذي يجذب ثقة المستثمرين العالميين والإقليميين ويعرفهم بقصص نجاح الاقتصاد الفلسطيني، ويساهم في جذب رأس المال الأجنبي إلى السوق المالي والاقتصاد الفلسطيني.

وتولي مجموعة الاتصالات الفلسطينية اهتماما بما يتعلق بالعلاقات مع المستثمرين والسوق المالي كونها تدرك أنها ميزة تنافسية للمجموعة تمكنها من إدارة أمور عدة إلى جانب علاقاتها بمساهميها بما يمتد إلى إدارة الاتصالات الخارجية، وبث حقيقة ما يتعلق بصورة المجموعة وسمعتها، إضافة إلى التعامل مع الأزمات التي قد تحصل مثل خرق السرية، والتعامل مع الشائعات، والالتزام تجاه الجهات الرقابية، والاستعداد المسبق للاستفسارات سواء الصادرة من المستثمرين، والمحللين، والإعلام والصحافة، والمستشارين القانونيين أو أياً من فئات جمهور علاقات المستثمرين التي تشمل كل من جانب الشراء وجانب البيع، وغيرها من جماعات المصالح، والجهات الرقابية.

شكل وآلية التواصل مع المساهمين

وتتبع المجموعة آلية تواصل مع مساهميها من خلال حلقة الوصل بين الجهاز الإداري والتنفيذي في المجموعة وقنوات الاتصال مع المجتمع المالي، حيث تعتبر المجموعة هذه العلاقة بمثابة المحطة الواحدة التي يمكن للمساهمين من خلالها الحصول على جميع المعلومات التي تهمهم والإجابة عن استفساراتهم المتعلقة بأعمال وأنشطة المجموعة وشركاتها، بالإضافة إلى توفير الخدمات المعلوماتية المتعلقة باستثماراتهم ومتابعة والرد على جميع استفساراتهم أولا بأول، مما يتيح للمجموعة الارتقاء بمستواها وتقديم رؤيا واضحة عنها لتشجيع المساهمين على تقييمها بشكل صحيح.

وتوفر المجموعة قنوات اتصال عدة للتواصل مع المساهمين والرد على استفساراتهم والتي تشمل الموقع الإلكتروني الذي يتم تحديثه بشكل مستمر، سواءً فيما يشمل البيانات المالية والتشغيلية والإدارية، التي يتم الإعلان عنها من خلال الإفصاحات الدورية، وعروض علاقات المستثمرين، والتقرير السنوي، أو معلومات الاتصال كالرقم المجاني والبريد الإلكتروني المخصص للمستثمرين. كما تتضمن قنوات الاتصال الاجتماعات التي تنظمها المجموعة للتواصل مع المساهمين كاجتماع الهيئة العامة، والتواصل عبر وسائل الإعلام من خلال البيانات الصحفية وغيرها من الأدوات الإعلامية، حيث يشكل الإعلام بكافة أشكاله المكتوبة والمرئية، وحتى الإنترنت قنوات مهمة للتواصل مع المساهمين، إضافة إلى تطويع مواقع التواصل الاجتماعي لإعلان نتائج الأعمال وأحدث المستجدات التي تبقي المساهمين على دراية بأخبار المجموعة وشركاتها.

وتحرص المجموعة على تخصيص فريق متميز لإدارة علاقات المستثمرين والتواصل مع المساهمين والسوق المالي، والالتزام بتطبيق أعلى مستويات الشفافية المالية، وتقديم المعلومات المتاحة والنتائج المالية الموحدة للمجموعة في الوقت المناسب وبدقة متناهية، إضافة إلى توطيد علاقات الثقة المتبادلة تجاه المساهمين الذي يظهر في استمرار تطوير السياسات الخاصة بهم وإحداث نقلة نوعية في الخدمات التي تقدمها المجموعة لمساهميها، والتي تأتي ضمن المبادرات المتعددة التي تطرحها المجموعة بشكل مستمر لتتماشى مع أهداف المجموعة للارتقاء بالأداء وتقديم أفضل الخدمات على أعلى مستوى من الجودة، فعلى سبيل المثال، قامت المجموعة بتطوير سياسة استلام أرباح السنوات السابقة من خلال نموذج قانوني يضمن تحويل الأرباح سنويا بشكل تلقائي لحسابات المساهمين، ليؤكد مدى تطلع وحرص المجموعة على استحداث كل ما هو جديد بهدف التواصل بكفاءة مع مساهميها، وبالتالي تحقيق الأهداف التي تضعها الإدارة العليا في هذا المجال.

التقارير والإفصاحات الموجهة للمساهمين

ويتميز الإفصاح والتقارير المالية الخاصة بالمجموعة بالشفافية في طرح الأمور الجوهرية ومؤشرات الأداء من أجل بناء الثقة والمصداقية، والمحافظة على الثبات في تزويد المعلومات القابلة للمقارنة مع البيانات السابقة ومع بيانات الشركات المماثلة والتي تتيح المجال للمساهمين لاختيار سهم بالتل عن اقتناع ودراسة مبنية على مبررات منطقية، ومبسطة وسلسة لتسهيل إيصال النتائج الخاصة بالمجموعة فيما يخص المؤشرات التشغيلية والمالية، ويلخص الوضع على شكل فكرة تصل للمساهمين على اختلاف اهتماماتهم وخلفياتهم العلمية دون اثقال المساهمين بالمعلومات غير الهامة

أو المشتتة. كما تمتاز التقارير التي تنشرها المجموعة بالتزامها بالوقت بحسب المواعيد المحددة في قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعميمات بما يشمل الإفصاحات الدورية وغير الدورية المتعلقة بالأمور الجوهرية، إضافة إلى كونها عادلة ومتساوية بحيث يتم الإعلان عن المعلومات جميعها في وقت موحد لضمان استلام جمهور المساهمين جميعا المعلومات بالوقت ذاته. كما تحرص المجموعة على الإعلان عن تقاريرها بإفصاح تام وصحيح وخال من الأخطاء أو البيانات غير المكتملة بحسب الممارسات العالمية والمعايير المحاسبية المعمول بها.

أنواع المستثمرين في سهم بالتل

ينقسم مستثمرو سهم بالتل إلى مستثمري المؤسسات ومستثمري التجزئة. ويتولى مستثمرو المؤسسات إدارة مجموعة من الأصول مثل صناديق رأس المال المخاطر والصناديق الاستثمارية، والاستثمارات المشتركة، والتأمينات على الحياة، وبرامج التقاعد. وتعتبر هذه المجالات التي يستثمر فيها الأفراد والشركات على حد سواء.

أما مستثمرو التجزئة، فهم مستثمرون من العامة وليسوا بالضرورة من المتمرسين، يقومون بشراء الأسهم في الشركات المدرجة وعادة يتخذون قرار الاستثمار بناء على توصيات الوسيط المالي او من خلال تقديراتهم الشخصية، وهم على نوعين من حيث أسلوب الاستثمار، مستثمرو دخل أو مستثمرو قيمة. ويعتبر اندماج مستثمري التجزئة في السوق المالي امراً حيوياً، إذ يوفر سيولة مطلوبة للسوق.

التعاون مع الجهات الرقابية وشركات الوساطة

تسعى مجموعة الاتصالات الفلسطينية إلى المحافظة على التزامها بالقوانين والأنظمة المعمول بها في السوق المالي الفلسطيني بحسب متطلبات هيئة سوق رأس المال وبورصة فلسطين، بما يشمل التقيد بسياسات الإفصاح المالي لتعزيز الشفافية، والتواصل مع المساهمين وتزويدهم بالمعلومات الخاصة بهم بشكل سلس ودوري، مع مراعاة أسس الإفصاح العادل لجمهور المساهمين عامة الذين بدورهم يقيمون سهم بالتل حسب القيمة السوقية التي تعكس القيمة الفعلية للسهم بما فيها من أصول وإمكانيات للنمو.

كما تعنى مجموعة الاتصالات الفلسطينية بأن تحافظ على التواصل الدوري والتعاون البناء مع شركات الوساطة الأعضاء في البورصة بما فيه مصلحة المساهمين الحاليين والمحتملين، وبعود بالنفع على شركات الوساطة وييسر عملها فيما يتعلق بسهم بالتل.

استراتيجية إدارة علاقات المستثمرين

نجحت الإتصالات الفلسطينية خلال الأعوام الماضية ومنذ إدراجها عام 1997 في الحفاظ على قيمة أفضل لمساهميها من خلال تبني إطار يجمع بين الممارسات التجارية وأعلى معايير الحوكمة المؤسسية من خلال بناء نموذج أعمال مستدام قوامه النزاهة والشفافية وقواعد السلوك، وتعزيز سياسات الحوكمة بشكل مستمر لضمان غرس مبادئ الشفافية والمساءلة في النسيج الداخلي للمجموعة وشركاتها وعلى جميع مستويات الأعمال، بدءاً من عملية صنع القرار على مستوى مجلس الإدارة وصولا إلى إدارة الأعمال اليومية.

وتهدف المجموعة من خلال تعاملاتها مع السوق المالي إلى تعزيز التفاهم المتبادل ثنائي الجانب والوصول إلى المساهمين والمستثمرين المحتملين وسوق الأوراق المالية عامة وقبول الإستفسارات والاقتراحات والمبادرة بتقديم الحلول التي تساعد الأطراف المعنية في تقييم القرارات الإستثمارية بناء على بيانات منطقية ومبررة، كما تسعى إلى خلق قيمة حقيقية لحملة الأسهم والمالكين، وذلك من خلال تحقيق مستويات عدة من الأهداف المرحلية والمتدرجة سواء المالية أو التشغيلية والتي تشمل تطلعات للنمو، وتحقيق هوامش ربح ملائمة وتوفير مخزون نقدي وسيولة كافية. كما يمثل التواصل مع البيئة الاستثمارية وسوق الأوراق المالية جسراً لايصال المخططات الاستراتيجية وتطورات الأعمال وبناء خبرات متراكمة من الشفافية والمصداقية وصحة قرارات الإدارة التنفيذية وقدرتها على توجيه المجموعة بما فيه مصلحتها وبما يعود بالنفع على المساهمين ويضمن حقوقهم ويعظم منفعتهم ومنفعة أصحاب المصالح الآخرين، ويسهم هذا كله في انخفاض درجة التذبذب في الأسعار، ويزيد الثقة في القرارات الآنية وبعيدة الأجل وبالتالي يزيد من انتماء المساهمين للمجموعة ودعمهم لإدارتها، الأمر الذي يرفع من قيمة المجموعة ويحافظ على علاقتها الاستراتيجية بمالكيها.

العضوية في منظمة علاقات المستثمرين – الشرق الاوسط

تطمح الاتصالات الفلسطينية كونها عضو في جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط - فرع فلسطين مع أربع شركات فلسطينية أخرى إلى توفير الدعم والتوجيه للشركات المدرجة في البورصة والساعية إلى تطوير وتعزيز أدائها بنجاح في مجال علاقات المستثمرين، حيث يسعى الجمعية في فلسطين إلى تنظيم ورش عمل واستضافة مؤتمرات سنوية حول علاقات المستثمرين بالتعاون مع الفروع الأخرى للجمعية.

سهم بالتل

أدرج سهم بالتل في بورصة فلسطين في العام 1997 برأس مال بلغ 45 مليون دينار أردني، ثم ارتفع رأس المال إلى 67.5 مليون دينار أردني في العام 2000 نتيجة زيادة رأس المال المصرح به للشركة بنسبة 50% بقيمة اسمية دينار واحد للسهم وتم تخصيص هذه الزيادة لمساهمي الشركة كل حسب حصته في رأس المال. وفي العام 2005 وصل رأس المال إلى 101.25 مليون دينار أردني، وارتفع مرة ثالثة في العام 2006 إلى رأس المال الحالي الذي يبلغ 131.625 مليون دينار أردني، بسبب توزيع أسهم مجانية بنسبة 50% و30% في العامين المذكورين على التوالي، ليغدو رصيد الأسهم كما في نهاية العام 2015 ما مجموعة 131,625,000 سهماً بقيمة إسمية تعادل ديناراً أردنياً واحداً للسهم.

ويصنف سهم بالتل ضمن السوق الأولى في بورصة فلسطين، لتكون الاتصالات الفلسطينية واحدة من شركتين تعملان في قطاع الخدمات ومصنفتين ضمن السوق الأولى التي تضم 16 شركة من أصل 49 شركة مدرجة، علماً أن معايير التصنيف تأخذ بعين الاعتبار واقع الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بما يشمل رأس مال الشركة والأسهم الحرة فيها ونسبة صافي حقوق مساهميها إلى رأس مالها المدفوع، إضافة إلى نشاط تداولها في البورصة.

مؤشرات أداء السهم

أداء سهم بالتل بالنسبة للسوق المالي خلال العام 2015

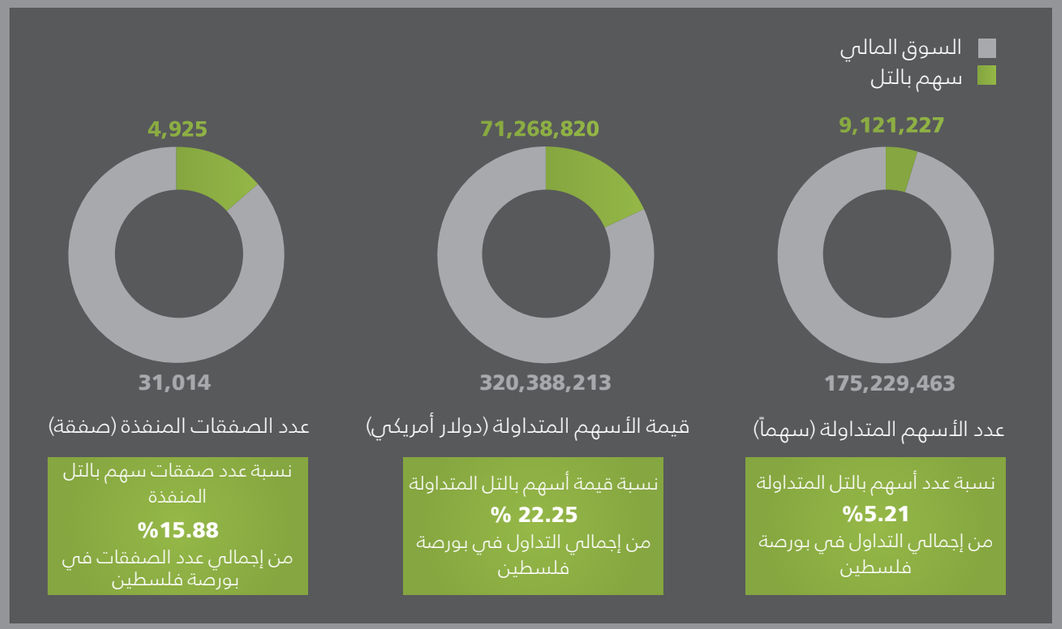

نشاط التداول على سهم بالتل

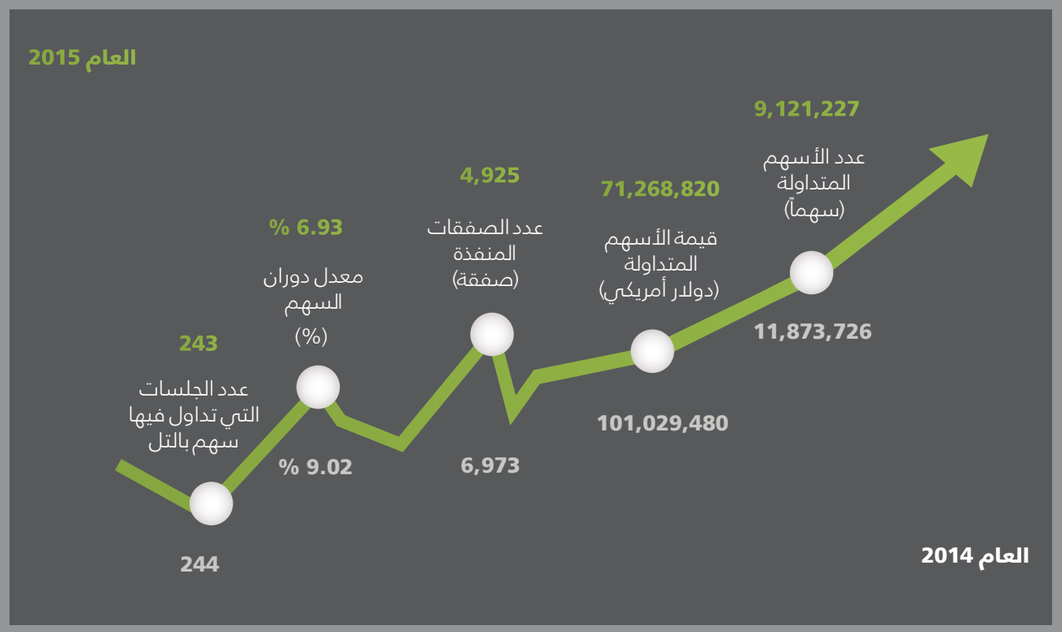

ملخص سعر سهم بالتل

أسعار الإغلاق نهاية السنوات الخمسة الأخيرة

القيمة السوقية لسهم بالتل

بالرغم من تغير القيمة السوقية بسبب تغير سعر السهم،إلا أن سهم بالتل لا زال يشكل ثلث بورصة فلسطين منفرداً من حيث القيمة النظرية للأسهم المصدرة في البورصة للتداول، إذ بلغت القيمة السوقية لسهم بالتل نهاية العام 2015 ما نسبته 30.8% من إجمالي القيمة السوقية لمجموع الشركات المدرجة بما يشمل قطاعي الأسهم والسندات، وهي النسبة الأعلى ضمن الشركات المدرجة في البورصة.

نسب مرتبطة بالقيمة السوقية لسهم بالتل

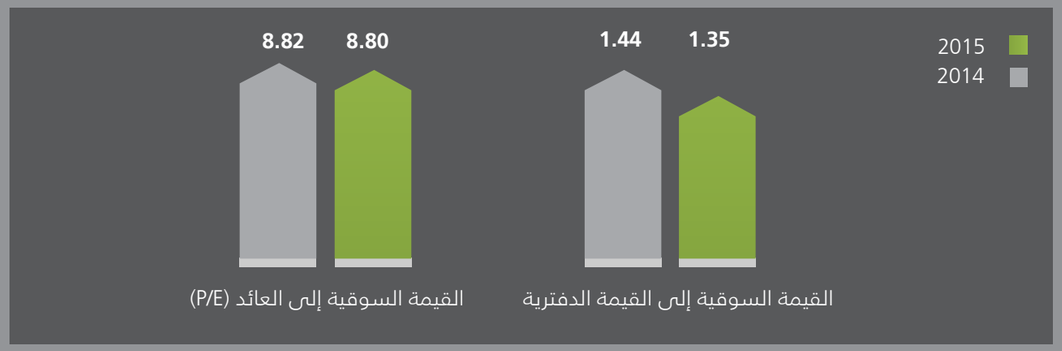

المساهمون وحملة الأسهم

بلغ عدد مساهمي بالتل 7,893 مساهماً نهاية العام 2015 بحيث تتوزع ملكية الأسهم البالغ عددها 131,625,000 سهماً فيما بينهم، علماً بأن ما يزيد عن نصف إجمالي عدد أسهم الاتصالات الفلسطينية هي أسهم حرة متاحة للتداول بنسبة 50.25%، الأمر الذي يقلل من التذبذب في سعر السهم. أما فيما يخص مالكي سهم بالتل الذين تزيد نسبة ملكيتهم عن 5% من إجمالي الأسهم المصدرة، فيبلغ عددهم مساهمين اثنين، هما: شركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة (باديكو) والتي كانت أحد مؤسسي الاتصالات الفلسطينية في العام 1995، وشركة صندوق الاستثمار الفلسطيني.

حملة الأسهم وكبار المساهمين في سهم بالتل

حملة الأسهم الذين تزيد ملكيتهم عن 5% من رأس مال الشركة	عدد الأسهم المملوكة		النسبة من رأس المال	
	كما في 2015/12/31	كما في 2014/12/31	كما في 2015/12/31	كما في 2014/12/31
شركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة (باديكو)	40,321,343	40,321,343	%30.63	%30.63
شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني	11,983,125	12,443,125	%9.10	%9.45

عدد الأوراق المالية الحرة كما بتاريخ 2015/12/31

أعداد المساهمين حسب فئات الأسهم المملوكة كما بتاريخ 2015/12/31

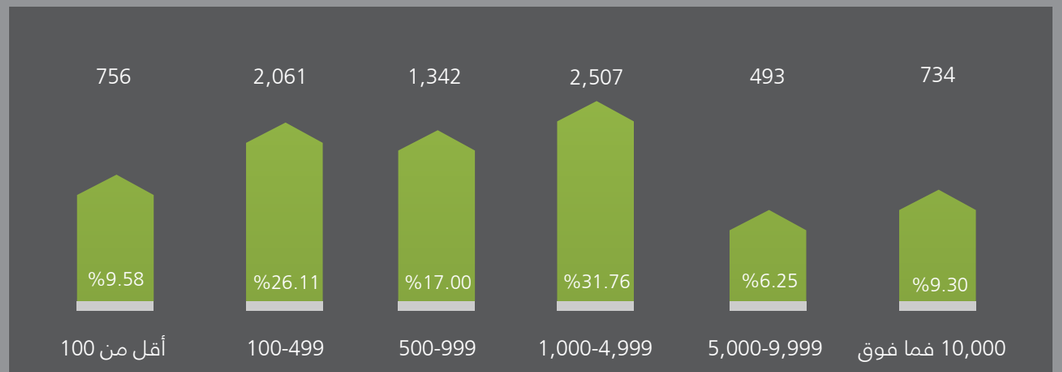

أعداد ونسب أسهم بالتل حسب تصنيف حملة الأسهم كما بتاريخ 2015/12/31

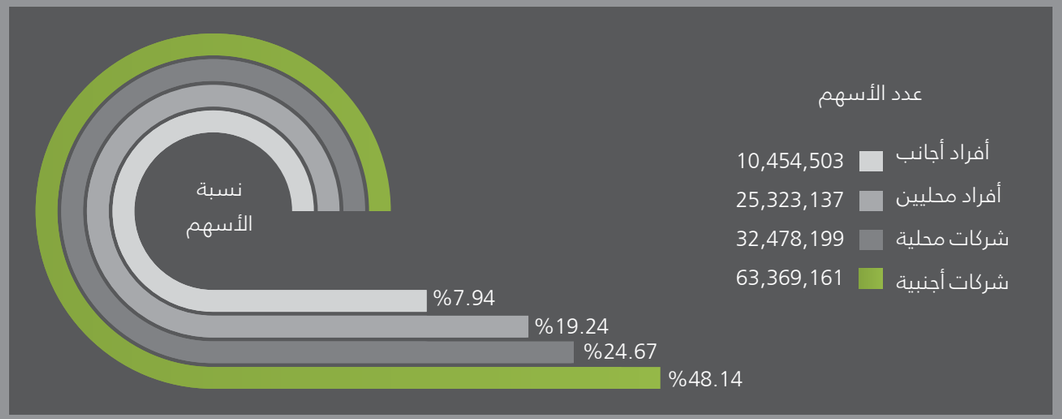

توزيع الاستثمارات المحلية والاجنبية كما بتاريخ 2015/12/31

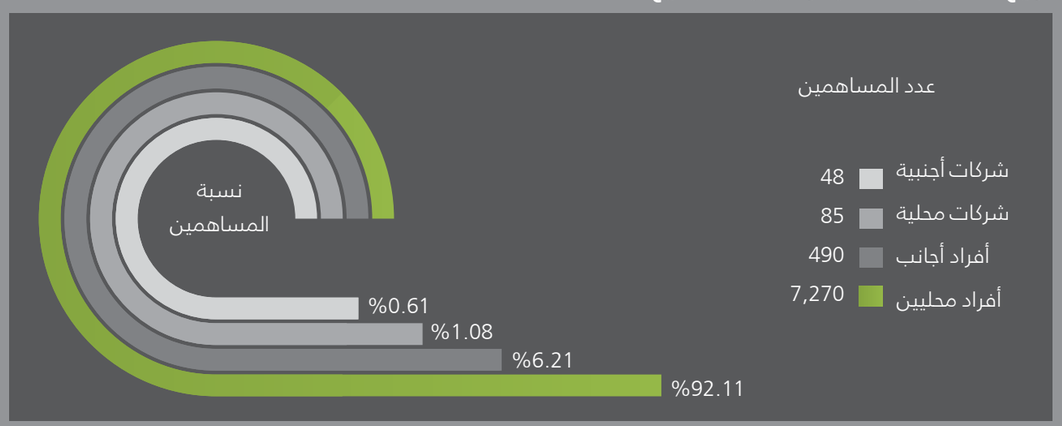

أعداد الأسهم حسب الجهة المودع لديها كما بتاريخ 2015/12/31

أسهم تحت سيطرة الوسطاء	نسبة الأسهم تحت سيطرة الوسطاء	أسهم خارج سيطرة الوسطاء	نسبة الأسهم خارج سيطرة الوسطاء
111,212,855	% 84.49	20,412,145	% 15.51

مجموع الأسهم **131,625,000**

الأرباح الموزعة

انعقد اجتماع الهيئة العامة العادي الثامن عشر بتاريخ 2015/03/24، وأقر فيه المساهمون توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بلغت نسبتها 45% من القيمة الإسمية للسهم. وقد رفع مجلس إدارة المجموعة في اجتماعه الثاني للعام 2016 المنعقد بتاريخ 2016/02/14 توصيته إلى اجتماع الهيئة العامة العادي التاسع عشر لمساهمي الاتصالات الفلسطينية المنوي عقده بتاريخ 2016/03/28، باقتراح توزيع ما نسبته 45 % من رأس مال الشركة الإسمي كتوزيعات نقدية.*

اجتماع الهيئة الثامن عشر خلال العام 2015

*التوزيعات النقدية للسهم الواحد عن السنة المالية 2015 هي التوزيعات المقترحة من قبل مجلس الادارة.

نسب مرتبطة بالسهم

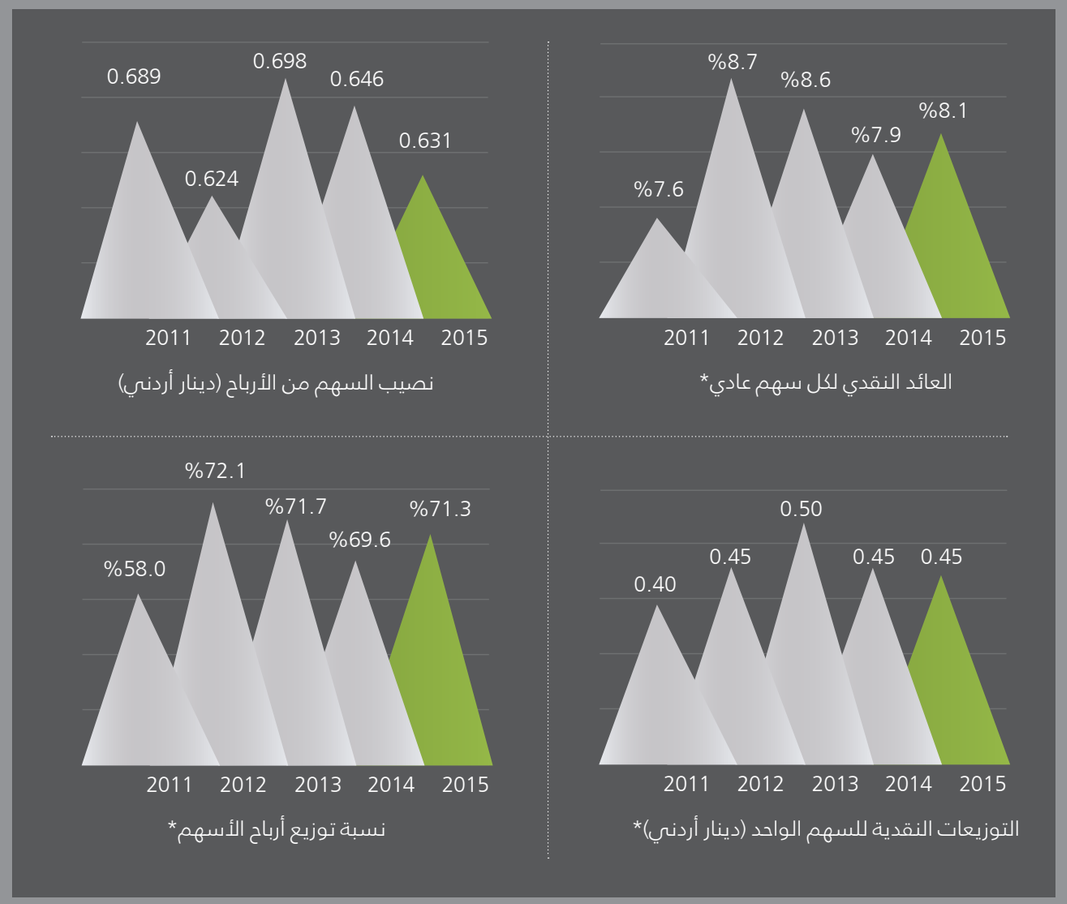

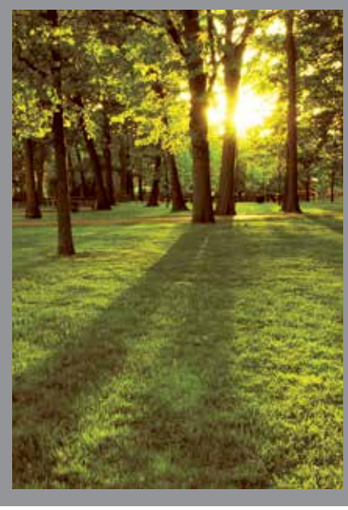

مؤشرات السوق الرئيسية

تقيس المؤشرات المعتمدة في بورصة فلسطين مستوى الأسعار في السوق، حيث يقوم كل مؤشر على عينة من أسهم الشركات المدرجة والتي يتم تداولها في البورصة، وغالباً ما يتم اختيار العينة بطريقة تتيح للمؤشر أن يعكس حالة السوق من الزاوية موضع الاهتمام والتي يستهدفها المؤشر في قياسه.

وهنالك نوعين من المؤشرات، فمنها المؤشرات التي تقيس حالة السوق بصفة عامة مثل مؤشر القدس والمؤشر العام، وكذلك المؤشرات القطاعية التي تقيس حالة السوق بالنسبة لقطاع أو صناعة معينة ومنها على سبيل المثال مؤشر قطاع الخدمات الذي يضم سهم بالتل ضمن عينة الأسهم المصنفة فيه.

*التوزيعات النقدية للسهم الواحد عن السنة المالية 2015 هي التوزيعات المقترحة من قبل مجلس الادارة.

ملخص أداء المؤشرات الرئيسية خلال العام 2015

المؤشر	الإغلاق نهاية 2015	الإغلاق السابق نهاية 2014	التغير نقطة	التغير نسبة
القدس *	532.73	511.77	20.96	%4.10
العام **	282.08	271.29	10.79	%3.98
البنوك والخدمات المالية	143.57	119.66	23.91	%19.98
الصناعة	69.88	67.68	2.20	%3.25
التأمين	49.10	46.80	2.30	%4.91
الاستثمار	23.98	25.52	-1.54	%6.03 -
الخدمات	48.39	49.18	-0.79	%1.61 -

* المؤشر الرئيسي للبورصة، سنة الأساس 1997 ورقم الأساس 100

** يشمل جميع الشركات المدرجة، سنة الأساس 2003 ورقم الأساس 100

مؤشر القدس

اعتمدت بورصة فلسطين في تموز من العام 1997 رقما لقياس مستويات واتجاهات تغير أسعار الأسهم، عرف باسم مؤشر القدس، وهذا المؤشر مرجح بالقيمة السوقية للشركات، ويقوم على احتساب التغير في أسعار أسهم الشركات الداخلة في احتسابه، مرجحاً بالوزن النسبي لها، وتم في حينه اختيار عينة مكونة من عشر شركات مدرجة موزعة على جميع القطاعات الاقتصادية المعرفة بالسوق. وقد اعتمدت أسعار إغلاق جلسة تداول 1997/07/07 كنقطة أساس بحيث حددت قيمة الرقم الأساسي بـ 100 نقطة. و تقوم البورصة في نهاية كل عام بإجراء تقييم لجميع الشركات المتداولة في السوق واختيار الشركات الأكثر نشاطا لتضمها إلى عينة مؤشر القدس اعتماداً على محددات أهمها عدد أيام التداول والقيمة السوقية، يليها معدل دوران السهم، وبعض المعايير الأخرى ثانوية مثل الأسهم الحرة، وحجم التداول، ونوع السوق التي تنضوي تحته الشركة.

تعديل عينة المؤشر للعام 2016

أعلنت بورصة فلسطين في نهاية العام 2015 عن عينة الشركات المدرجة المكونة لمؤشر القدس للعام 2016، وذلك بناء على المراجعة السنوية التي أجرتها البورصة للشركات الداخلة في معادلة احتساب المؤشر، بحيث تضم العينة الجديدة 15 شركة من أصل 49 شركة مدرجة، وتمثل العينة المختارة حوالي 83% من القيمة السوقية للشركات المدرجة، علما بأن اختيار العينة يستند إلى منهجية تعتمد بالأساس على عدد أيام التداول التي يجب ألا تقل عن 50% من إجمالي عدد الجلسات المنعقدة، والقيمة السوقية التي يجب ألا تقل عن 15 مليون دولار أميركي، ومعدل دوران السهم الذي يجب ألا يقل عن 3%. وضمت عينة مؤشر القدس للعام 2016 شركات من قطاعات العمل الخمسة، ترأستها شركة الاتصالات الفلسطينية عن قطاع الخدمات لتمثل ما يزيد عن 35% من القيمة السوقية للشركات المختارة ضمن عينة المؤشر.

أداء سهم بالتل ومؤشر القدس خلال العام 2015

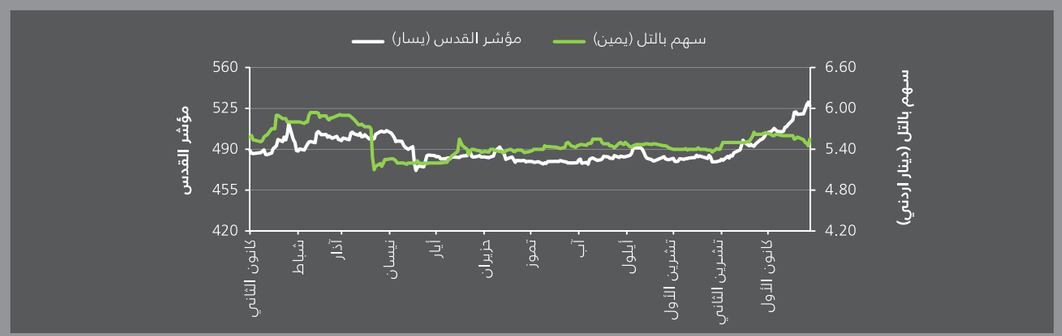

القوائم
المالية
الموحدة

EY
Building a better working world

90
Years in MENA

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة

لقد دققنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة وشركاتها التابعة (المجموعة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية. إن اختيار تلك الإجراءات يستند إلى اجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية سواء الناتجة عن الإحتيال أو الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الإعتبار نظام الرقابة الداخلي للمنشأة ذي الصلة بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية.

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

إرنست ويونغ – الشرق الأوسط
رخصة رقم ٢٠١٢/٢٠٦

إرنست ويونغ

سائد عبدالله
رخصة رقم ٢٠٠٣/١٠٥

٦ آذار ٢٠١٦
رام الله – فلسطين

شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة

قائمة المركز المالي الموحدة

31 كانون الأول 2015

	إيضاح	2015 دينـار أردني (بالآلاف)	2014 دينـار أردني (بالآلاف)
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
عقارات وآلات ومعدات	4	151,650	161,334
استثمارات عقارية	5	35,716	23,009
موجودات غير ملموسة	6	26,716	30,222
مشاريع تحت التنفيذ	7	3,039	2,670
مخزون المواد	8	7,542	14,308
استثمار في شركات حليفة	9	42,688	35,676
موجودات مالية متوفرة للبيع	10	154,306	157,332
موجودات مالية أخرى	11	89,199	138,628
		510,856	563,179
الموجودات المتداولة			
بضاعة	12	3,454	3,622
ذمم مدينة	13	78,614	90,775
موجودات متداولة أخرى	14	81,247	53,183
موجودات مالية للمتاجرة	15	8,671	8,849
النقد والنقد المعادل	16	63,491	31,097
		235,477	187,526
مجموع الموجودات		746,333	750,705
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	17	131,625	131,625
احتياطي اجباري	18	32,906	32,906
احتياطي اختياري	18	6,756	6,756
احتياطي خاص	18	7,950	7,950
فروقات ترجمة عملات أجنبية		(65)	(34)
احتياطي موجودات مالية متوفرة للبيع	10	8,219	11,306
أرباح مدورة		355,659	331,830
مجموع حقوق الملكية		543,050	522,339
المطلوبات غير المتداولة			
قروض طويلة الأجل	20	8,881	26,650
مخصص تعويض نهاية الخدمة	21	38,518	35,583
		47,399	62,233
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة	22	29,870	43,973
تسهيلات ائتمانية والجزء قصير الأجل من القروض طويلة الأجل	23	24,778	34,448
مخصص ضريبة الدخل	24	15,320	14,394
مطلوبات متداولة أخرى	25	85,916	73,318
		155,884	166,133
مجموع المطلوبات		203,283	228,366
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		746,333	750,705

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

	إيضاح	2015 دينـار أردني (بالآلاف)	2014 دينـار أردني (بالآلاف)
الإيرادات	26	332,273	355,870
تكاليف خدمات الاتصالات	27	(21,250)	(21,988)
رسوم رخصة	28	(23,883)	(27,796)
تكاليف أخرى	29	(10,844)	(12,923)
		276,296	**293,163**
مصاريف تشغيلية وإدارية	30	(187,705)	(190,077)
صافي أرباح الاستثمارات	31	122	3,031
مصاريف تمويل		(1,872)	(1,843)
أرباح (مصاريف) أخرى، بالصافي	32	6,876	(5,372)
ربح السنة قبل ضريبة الدخل		**93,717**	**98,902**
مصروف ضريبة الدخل	24	(10,657)	(13,834)
ربح السنة		**83,060**	**85,068**
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة	33	**0.631**	**0.646**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

	رأس المال المدفوع	احتياطيات			فروقات ترجمة عملات أجنبية	احتياطي موجودات مالية متوفرة للبيع	أرباح مدورة	مجموع حقوق الملكية
		إجباري	اختياري	خاص				
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
الرصيد في 1 كانون الثاني 2015	131,625	32,906	6,756	7,950	(34)	11,306	331,830	522,339
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	83,060	83,060
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	(31)	(3,087)	-	(3,118)
صافي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	(31)	(3,087)	83,060	79,942
توزيعات أرباح نقدية (إيضاح 19)	-	-	-	-	-	-	(59,231)	(59,231)
الرصيد في 31 كانون الأول 2015	131,625	32,906	6,756	7,950	(65)	8,219	355,659	543,050
الرصيد في 1 كانون الثاني 2014	131,625	32,906	6,756	7,950	(92)	10,967	312,575	502,687
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	85,068	85,068
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	58	339	-	397
صافي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	58	339	85,068	85,465
توزيعات أرباح نقدية (إيضاح 19)	-	-	-	-	-	-	(65,813)	(65,813)
الرصيد في 31 كانون الأول 2014	131,625	32,906	6,756	7,950	(34)	11,306	331,830	522,339

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

	إيضاح	2015	2014
		دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
ربح السنة		83,060	85,068
بنود الدخل الشامل الأخرى:			
بنود سيتم إعادة تصنيفها الى قائمة الدخل في فترات لاحقة:			
صافي (خسائر) أرباح الموجودات المالية المتوفرة للبيع	10	(3,129)	339
حصة المجموعة من بنود الدخل الشامل الأخرى لشركات حليفة	10	42	-
فروقات ترجمة عملات أجنبية		(31)	58
مجموع بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة		(3,118)	397
صافي الدخل الشامل للسنة		79,942	85,465

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

	إيضاح	2015 دينار أردني (بالآلاف)	2014 دينار أردني (بالآلاف)
أنشطة التشغيل			
ربح السنة قبل ضريبة الدخل		93,717	98,902
تعديلات:			
استهلاكات وإطفاءات		44,056	42,805
مخصص ذمم مشكوك في تحصيلها		9,119	8,514
خسائر تدني موجودات		610	1,518
صافي أرباح الاستثمارات		(122)	(3,031)
إيرادات فوائد		(6,074)	(5,137)
خسائر استبعاد عقارات آلات ومعدات		938	88
مخصص تعويض نهاية الخدمة		7,984	5,751
مصاريف تمويل		1,872	1,843
بنود أخرى غير نقدية		(145)	2,197
		151,955	153,450
التغير في رأس المال العامل:			
الذمم المدينة		(19,308)	(18,799)
البضاعة		168	(591)
الموجودات المتداولة الأخرى		9,237	(5,874)
الذمم الدائنة		(15,534)	8,358
المطلوبات المتداولة الأخرى		12,153	(5,654)
دفعات ضريبة دخل		(9,641)	(13,613)
دفعات تعويض نهاية الخدمة		(5,049)	(823)
صافي النقد من أنشطة التشغيل		123,981	116,454
أنشطة الإستثمار			
صافي موجودات مالية متوفرة للبيع		(11,084)	(6,922)
صافي موجودات مالية للمتاجرة		170	-
توزيعات أرباح نقدية مقبوضة		4,039	5,947
قروض ممنوحة		(5,052)	(81,169)
تسديدات قروض ممنوحة		40,145	-
إيرادات فوائد مقبوضة		1,181	371
شراء موجودات غير ملموسة		-	(851)
شراء استثمارات عقارية		(6,872)	(3,811)
استبعاد عقارات وآلات ومعدات		240	609
الزيادة في المشاريع تحت التنفيذ والعقارات والآلات والمعدات ومخزون المواد		(26,257)	(29,842)
صافي النقد المستخدم في أنشطة الإستثمار		(3,490)	(115,668)
أنشطة التمويل			
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة		(58,786)	(64,454)
قروض طويلة الأجل وتسهيلات ائتمانية		(9,720)	69,900
تسديدات قروض طويلة الأجل		(17,719)	(15,892)
مصاريف تمويل مدفوعة		(1,872)	(1,843)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		(88,097)	(12,289)
الزيادة (النقص) في النقد والنقد المعادل		32,394	(11,503)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		31,097	42,600
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	16	63,491	31,097

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 كانون الأول 2015

1. الشركة ونشاطها

سُجلت شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة (الشركة)، لدى مراقب الشركات في مدينة نابلس-فلسطين بتاريخ 2 آب 1995، وباشرت أعمالها بتاريخ 1 كانون الثاني 1997. تعمل الشركة بموجب قانون الاتصالات رقم (3) لسنة 1996 الصادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية، والرخصة الممنوحة من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتي ستنتهي خلال شهر تشرين الثاني 2016، هذا وتعمل المجموعة حالياً على تجديد الرخصة وذلك من خلال العمل مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للاتفاق على بنود التجديد.

يتركز نشاط الشركة الرئيسي في تقديم وإدارة وبيع خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

تم إقرار القوائم المالية الموحدة للشركة كما في 31 كانون الأول 2015 من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 14 شباط 2016.

2. القوائم المالية الموحدة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية لشركة الاتصالات الفلسطينية وشركاتها التابعة (المجموعة) كما في 31 كانون الأول 2015.

لقد كانت نسب ملكية الشركة المباشرة وغير المباشرة في رأس مال شركاتها التابعة كما يلي:

	نسبة الملكية %		رأس المال (دينار أردني) 2015	
	2015	2014	المكتتب به	المدفوع
شركة الإتصالات الخلوية الفلسطينية	100	100	25,000,000	25,000,000
شركة حضارة للإستثمار التكنولوجي	100	100	7,100,000	6,833,750
الشركة الفلسطينية متعددة الوسائط	100	100	7,000,000	7,000,000
شركة حلول لتكنولوجيا المعلومات	100	100	12,500,000	12,500,000
شركة ريتش لخدمات الإتصالات	100	100	3,500,000	3,500,000
شركة آيله للاستشارات والخدمات الاستثمارية	100	100	1,000,000	1,000,000
شركة جروسال للاستثمار العقاري	100	100	100,000	100,000
شركة بالفست ش.ش.و	100	100	94,285	94,285

تعمل شركات المجموعة في مناطق السلطة الفلسطينية، باستثناء شركة آيله التي تزاول أعمالها في الأردن وشركة بالفست ش.ش.و التي تزاول أعمالها في البحرين.

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للشركة وشركاتها التابعة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية كما أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية باستثناء قياس الموجودات المالية للمتاجرة والمتوفرة للبيع والمشتقات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ القوائم المالية. تم إعداد القوائم المالية الموحدة بالدينار الأردني، وباستثناء ما ذكر غير ذلك، تم تقريب جميع المبالغ لأقرب ألف دينار أردني.

أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للشركة وشركاتها التابعة كما في 31 كانون الأول 2015. تتحقق السيطرة عند امتلاك المجموعة للحق، أو تكون معرضة، لعوائد متغيرة ناتجة عن استثمارها بالشركات المستثمر بها وأن يكون للمجموعة أيضاً القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذها في هذه الشركات.

تتحقق سيطرة المجموعة على الشركة المستثمر فيها إذا وفقط إذا كانت المجموعة لديها:

- النفوذ على الشركة المستثمر فيها (الحقوق القائمة تعطي الشركة القدرة على توجيه نشاطات الشركة المستثمر فيها)
- عندما يكون للمجموعة الحق في العوائد المتغيرة نتيجة سيطرتها على الشركة المستثمر بها
- لها القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذها على هذه الشركة

بشكل عام تعتقد المجموعة أنها تمتلك السيطرة على الشركة المستثمر بها عند امتلاكها أغلبية في حقوق التصويت، لدعم هذه الفرضية وعندما تكون نسبة ملكية المجموعة في رأس مال الشركة المستثمر بها أقل من الأغلبية تأخذ المجموعة بعين الاعتبار جميع الحقائق والظروف لتقييم ما إذا تحققت السيطرة على الشركة المستثمر بها والتي تشمل ما يلي:

- الاتفاقيات التعاقدية مع المساهمين الآخرين في الشركة المستثمر بها
- الحقوق الناتجة عن اتفاقيات تعاقدية أخرى
- حقوق تصويت المجموعة وحقوق التصويت المحتملة

تقوم المجموعة بإعادة تقييم قدرتها على السيطرة في الشركة المستثمر بها في حال وجود حقائق أو ظروف تدل على تغير في احد العناصر الثلاث لإثبات السيطرة المذكورة أعلاه. يبدأ توحيد القوائم المالية للشركات التابعة عند حصول المجموعة على السيطرة وينتهي التوحيد عند فقدانها للسيطرة على شركاتها التابعة. يتم إضافة الموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف للشركات التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو التي تم التخلص منها خلال السنة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ الحصول على السيطرة وحتى تاريخ فقدانها. يتم تسجيل أثر التغير في نسبة الملكية في الشركة التابعة (دون فقدان السيطرة عليها) كمعاملات بين المالكين.

تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والأرباح والخسائر غير المتحققة الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة وتوزيعات الأرباح بالكامل.

في حال فقدان المجموعة السيطرة على الشركات التابعة يتم استبعاد الموجودات (بما فيها الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة والقيمة الدفترية لحقوق الجهات غير المسيطرة، ويتم قيد الفائض أو العجز من الاستبعاد في قائمة الدخل الموحدة. يتم قيد أي استثمار متبقي بالقيمة العادلة.

التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة مطابقة لتلك التي تم استخدامها لإعداد القوائم المالية الموحدة للسنة السابقة باستثناء قيام المجموعة بتطبيق التعديلات التالية والنافذة المفعول إبتداء من أول كانون الثاني 2015، لم تقم المجموعة بتطبيق مبكر لأي معايير صادرة وغير نافذة المفعول. لم ينتج عن تطبيق هذه التعديلات أي أثر على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم (3) توحيد الأعمال

يتم تطبيق هذا التعديل بشكل مستقبلي ويوضح ان كافة الترتيبات المؤجلة المصنفة كمطلوبات (او موجودات) والناجمة عن توحيد الأعمال يجب ان تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل سواءً كانت ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولية رقم (39) ام لا، الأمر الذي يتفق مع السياسات المحاسبية الحالية للمجموعة، وبالتالي، فإن هذا التعديل لن يؤثر على السياسة المحاسبية للمجموعة.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم (8) قطاعات الأعمال

يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي وتوضح ما يلي:

- يجب على المنشأة أن تفصح عن احكام وتقديرات الإدارة في تطبيق اسس التجميع الواردة في الفقرة 12 من معيار التقارير المالية الدولي رقم (8)، بما في ذلك وصفاً موجزاً لقطاعات الاعمال التي يتم تجميعها والخصائص الاقتصادية (مثلاً: المبيعات ومجمل الربح) المستخدمة لتقييم ما إذا كانت القطاعات متشابهة.
- يتطلب الإفصاح عن تسوية موجودات القطاع إلى إجمالي الموجودات فقط عندما تصدر التسوية لمتخذ القرار، وهو مشابه للإفصاح عن مطلوبات القطاع.

لم تقم المجموعة بتطبيق معايير التجميع في معيار التقارير المالية الدولي رقم (8) وقامت المجموعة بعرض تسوية موجودات القطاع إلى مجموع الموجودات في الفترات السابقة، واستمرت بالإفصاح عنها في إيضاح رقم 36 حول القوائم المالية في هذه الفترة كما تم الإفصاح عن التسوية لغرض اتخاذ القرار فيها.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (24) الإفصاح عن معاملات مع جهات ذات العلاقة

يوضح هذا التعديل أن منشآت تقديم خدمات إدارة شؤون الموظفين الرئيسيين هي من الجهات ذات العلاقة لغايات الإفصاح عن المعاملات مع جهات ذات العلاقة، وبالإضافة إلى ذلك، يجب الإفصاح عن المصاريف التي تكبدتها المجموعة لقاء الخدمات الإدارية. لا تتلقى المجموعة خدمات إدارية وعليه ان هذا التعديل لا يؤثر على المجموعة.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (13) قياس القيمة العادلة

يتم تطبيق هذا التعديل بشكل مستقبلي ويوضح ان استثناءات المحفظة الاستثمارية الواردة في معيار التقارير المالية الدولي رقم (13) يمكن تطبيقها ليس فقط على الموجودات والمطلوبات المالية، ولكن أيضا على عقود أخرى ضمن نطاق معيار التقارير المالية الدولي رقم (39). لا تقوم المجموعة بتطبيق استثناءات المحفظة الاستثمارية الواردة في معيار التقارير المالية الدولي رقم (13).

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (40) الاستثمارات العقارية

ان وصف الخدمات الإضافية الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (40) يختلف بين الاستثمارات العقارية والممتلكات المشغولة من المالك (الممتلكات والآلات والمعدات). يتم تطبيق هذا التعديل بشكل مستقبلي ويوضح ان معيار التقارير المالية الدولي رقم (3)، وليس كما تم وصف الخدمات الإضافية في معيار المحاسبة الدولي رقم (40)، يستخدم لتحديد فيما إذا كانت الصفقة هي شراء موجودات أو توحيد أعمال. اعتمدت المجموعة في الفترات السابقة على معيار المحاسبة الدولي رقم (3)، وليس معيار المحاسبة الدولي رقم (40)، في تحديد ما إذا كان الاستحواذ هو شراء موجودات أو استحواذ أعمال، وبالتالي، فإن هذا التعديل لا يؤثر على السياسة المحاسبية للمجموعة.

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعايير والتعديلات التالية والتي لا تزال غير نافذة المفعول ولم يتم تبنيها بعد من قبل المجموعة. إن المعايير التالية هي التي تتوقع إدارة المجموعة بأن يكون لتطبيقها، عند سريان مفعولها، أثر على المركز أو الأداء المالي أو حول إفصاحات القوائم المالية للمجموعة. سيتم تطبيق هذه المعايير عندما تصبح نافذة المفعول.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الادوات المالية

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) «الادوات المالية» بكامل مراحله خلال تموز 2014، ويبين هذا المعيار المعالجة المحاسبية لتصنيف وقياس الموجودات المالية والالتزامات المالية وبعض العقود لبيع أو شراء الادوات غير المالية. وقد تم إصدار هذا المعيار لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم (39) «تصنيف وقياس الادوات المالية». سيصبح هذا المعيار نافذ المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في 1 كانون الثاني 2018 والذي سيكون له أثر على تصنيف وقياس الموجودات المالية.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (15) الإيرادات من العقود مع العملاء

يحدد معيار رقم (15) المعالجة المحاسبية لكل انواع الإيرادات الناشئة من العقود مع العملاء، وينطبق هذا المعيار على جميع المنشآت التي تدخل في عقود لتوريد السلع والخدمات للعملاء باستثناء العقود الخاضعة لمعايير اخرى مثل معيار المحاسبة الدولي رقم (17) الايجارات.

يحل هذا المعيار بدلاً من المعايير والتفسيرات التالية:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) عقود الانشاء
- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) الايراد
- تفسير لجنة معايير التقارير (13) برامج ولاء العملاء
- تفسير لجنة معايير التقارير (15) اتفاقيات انشاء العقارات
- تفسير لجنة معايير التقارير (18) عمليات نقل الاصول من العملاء
- التفسير (31) الايراد – عمليات المقايضة التي تنطوي على خدمات اعلانية.

يجب تطبيق المعيار للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (11) - الترتيبات المشتركة – الحصص في المشاريع المشتركة

تتطلب التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (11) تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (3) «اندماج الاعمال» عند معالجة الاستحواذ على الحصص في العمليات المشتركة التي يمثل نشاطها في الاعمال المشتركة أعمال تجارية. توضح هذه التعديلات انه لا يتم اعادة قياس الحصص السابقة في المشاريع المشتركة عند الاستحواذ على حصص اضافية في نفس المشروع المشترك مع البقاء على الاحتفاظ بالسيطرة المشتركة. بالإضافة الى ذلك يشمل هذا المعيار الاستثناءات لهذه التعديلات بحيث لا يتم تطبيقها عندما تكون الاطراف التي تتقاسم السيطرة المشتركة مملوكة من نفس الشركة الأم.

تطبق التعديلات على كل من الاستحواذ الاولي في العمليات المشتركة والاستحواذ على الحصص الاضافية في نفس العمليات المشتركة.

يتم تطبيق هذه التعديلات بشكل مستقبلي اعتبارا من 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا تتوقع المجموعة أن يكون لهذه التعديلات أثر على القوائم المالية الموحدة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38): توضيح الاساليب المقبولة لاحتساب الاستهلاكات والإطفاءات

توضح التعديلات في معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) ان الإيرادات تعكس المنفعة الاقتصادية المتحصلة من الاعمال التجارية (التي يكون الاصل جزء منها) بدلا من المنافع الاقتصادية التي استهلكت من خلال استخدام ذلك الاصل. كنتيجة لذلك لا يجوز استخدام أساس استهلاك مبني على الإيرادات لغرض استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات، ويمكن استخدامه فقط في ظروف محددة لاستهلاك الموجودات غير الملموسة.

يتم تطبيق هذه التعديلات بشكل مستقبلي اعتبارا من 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا تتوقع المجموعة أن تؤثر هذه التعديلات على المركز المالي الموحد أو الأداء المالي الموحد للمجموعة.

معيار المحاسبة الدولي رقم (27) طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المنفصلة – تعديلات

أتاحت هذه التعديلات للمنشآت خيار اتباع طريقة حقوق الملكية في محاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة والحليفة والشركات تحت السيطرة المشتركة في القوائم المالية المنفصلة، وعلى الشركات التي تتبع معايير التقارير المالية الدولية واختارت تطبيق طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المنفصلة ان يتم بأثر رجعي. اما المنشآت التي تطبق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة واختارت استخدام طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المنفصلة فعليها تطبيق طريقة حقوق الملكية من تاريخ التحول الى تطبيق معايير التقارير المالي الدولية.

يتم تطبيق هذه المعايير اعتبارا من 1 كانون الثاني 2016، كما يجب تطبيقها بأثر رجعي مع السماح بالتطبيق المبكر. لن يكون لتطبيق هذا المعيار أثر على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) – البيع أو المساهمة بموجودات بين المستثمر والشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة

تتناول هذه التعديلات التعارض بين معيار التقارير المالية الدولي رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولية رقم (28) عندما يتعلق الأمر بانتهاء السيطرة على الشركة التابعة التي تم بيعها أو المساهمة بها إلى شركة حليفة أو مشروع مشترك. توضح التعديلات انه يتم الاعتراف بكامل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو المساهمة بالموجودات المكونة للأعمال التجارية كما هي معرفة في معيار التقارير المالية الدولي رقم (3) بين المستثمر والشركة الحليفة أو المشروع المشترك. في حين انه يتم الاعتراف بالارباح والخسائر الناتجة عن بيع أو المساهمة بالموجودات والتي لا تعتبر مكونة لأعمال تجارية إلى حد الحصة التي لا تمثل حصة المستثمر في الشركة الحليفة أو المشروع المشترك.

يتم تطبيق هذه التعديلات بشكل مستقبلي اعتبارا من 1 كانون الثاني 2016 مع السماح بالتطبيق المبكر. لا تتوقع المجموعة ان يكون لتطبيق هذا المعيار اي أثر على القوائم المالية الموحدة.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم (5) - الموجودات المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة

يتم التخلص من الموجودات (أو مجموعات الاستبعاد)، سواء من خلال البيع أو من خلال توزيعها على مالكي المنشأة. يوضح هذا التعديل أن تغيير واحد من أساليب التخلص إلى أخرى لن يعتبر خطة جديدة للتخلص منها، بل هو استمرار للخطة الأصلية. بالتالي، لا يعيق متطلبات تطبيق المعيار التقارير المالية الدولي (5). يتم تطبيق هذا التعديل بشكل مستقبلي.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

تشمل هذه التعديلات تحسينات محدودة تتركز على الأمور التالية:

- الجوهرية
- التصنيفات والتجميع
- هيكل الايضاحات
- عرض بنود الدخل الشامل الآخرى الناتجة عن الاستثمارات التي تتبع طريقة حقوق الملكية.

معيار التقارير المالية الدولية (16) عقود الإيجار

قام مجلس معايير المحاسبة الدولي بإصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) «عقود الايجار» خلال كانون الثاني 2016 الذي يحدد مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن عقود الايجار.

تشابه متطلبات معيار التقارير المالية الدولية رقم (16) بشكل جوهري المتطلبات المحاسبية للمؤجر في معيار المحاسبة الدولي رقم (17)، ووفقاً لذلك، يستمر المؤجر في تصنيف عقود الايجار على انها عقود ايجار تشغيلية او عقود ايجار تمويلية، بحيث يقوم بمعالجة هذين النوعين من العقود بشكل مختلف.

يتطلب معيار التقارير المالية الدولية رقم (16) من المستأجر ان يقوم بالاعتراف بالموجودات والمطلوبات لجميع عقود الايجار التي تزيد مدتها عن 12 شهر، الا اذا كان الاصل ذو قيمة منخفضة ويتطلب من المستأجر الاعتراف بحقه في استخدام الاصل والمتمثل في الاعتراف بالأصل المستأجر والالتزام الناتج المتمثل بدفعات الايجار.

سيتم تطبيق هذه المعيار اعتبارا من 1 كانون الثاني 2019، مع السماح بالتطبيق المبكر.

الأسس والتقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلب استخدام عدة تقديرات وافتراضات محاسبية تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصاريف والموجودات والمطلوبات والإفصاحات في القوائم المالية. نظراً لاستخدام هذه التقديرات والإفتراضات، قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات، وقد يستدعي ذلك تعديل القيم الدفترية للموجودات أو المطلوبات في المستقبل.

تشمل الإيضاحات الأخرى والتي تبين مدى تعرض المجموعة للمخاطر الإيضاحات التالية:

- أهداف وسياسات إدارة المخاطر (إيضاح 37)
- إدارة رأس المال (إيضاح 37)

فيما يلي تفاصيل الإجتهادات الجوهرية التي قامت بها المجموعة:

القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الظاهرة في قائمة المركز المالي والتي لا يمكن الحصول على قيمتها العادلة من أسواق مالية نشطة، من خلال طرق مناسبة للتقييم تشمل التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة. يتم الحصول على مدخلات التقييم من خلال أسواق يمكن ملاحظتها إن أمكن، وحين لا يكون من المناسب الإعتماد على هذه المدخلات يتم اعتماد درجة من التقديرات والإفتراضات لتحديد القيمة العادلة. تشمل هذه الإفتراضات عوامل تخص المدخلات التي يتم الإعتماد عليها في تحديد القيمة العادلة كمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان والتقلبات الأخرى. قد تؤثر التغيرات في الإفتراضات على مبالغ القيمة العادلة للموجودات المالية الظاهرة في القوائم المالية.

إيرادات وتكاليف الربط البيني

تستخدم إدارة المجموعة تقديرات معينة لتحديد مبالغ إيرادات وتكاليف الربط البيني والذمم المدينة والدائنة المتعلقة بها.

مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها

تقدم المجموعة خدماتها لقاعدة كبيرة من العملاء ضمن شروط تسهيلات معينة. تستخدم إدارة المجموعة تقديرات معينة، بناءً على الخبرات السابقة، لتحديد مبالغ الديون المشكوك في تحصيلها.

تدني الشهرة

يعتمد تحديد تدني قيمة الشهرة على تقدير «القيمة في الإستخدام» للوحدات المنتجة للنقد والتي تم توزيع الشهرة عليها. يتطلب ذلك تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من الوحدات المنتجة للنقد واختيار نسب الخصم لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية المستقبلية.

الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة

تقوم إدارة المجموعة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة وتقوم بتعديلها، إن لزم الأمر، في نهاية كل سنة مالية.

مخصص ضريبة الدخل

تستخدم إدارة المجموعة تقديرات معينة لتحديد مبلغ مخصص ضريبة الدخل. تعتقد إدارة المجموعة بأن هذه التقديرات والإفتراضات معقولة.

تحقق الإيرادات

يتم إثبات الإيرادات عندما يصبح من المرجح تدفق المنافع الاقتصادية على المجموعة وتوفر إمكانية قياس مبالغ الإيرادات بموثوقية، بغض النظر عن تاريخ استلام الدفعات. يقاس الإيراد بالقيمة العادلة للعائد المستلم أو الذي سيتم استلامه مستقبلاً بعد تنزيل الخصومات. كذلك يجب توفر الشروط الخاصة التالية قبل إثبات الإيرادات التالية:

إيرادات الخدمات

أ. تتحقق إيرادات خدمات الهاتف السلكي والهاتف اللاسلكي والخدمات الرقمية عندما يصبح من الممكن تقدير العائد من الخدمات المقدمة بشكل موثوق، من خلال الرجوع إلى نسبة اكتمال الخدمات المقدمة.

ب. تتحقق إيرادات خدمات الإعلام عندما يصبح من الممكن تقدير العائد من الخدمات المقدمة بشكل موثوق، بالرجوع إلى نسبة اكتمال الخدمات المقدمة وفقاً لتقارير الإنجاز.

ج. يتم قيد مبيعات بطاقات الدفع المسبق كإيرادات مؤجلة ويتم تحققها عند الاستخدام بناءً على عدد الوحدات المستخدمة من تلك البطاقات.

إيرادات مبيعات البضائع

تتحقق إيرادات مبيعات أجهزة الهواتف الخلوية ومستلزماتها، والأدوات الكهربائية الأخرى عند انتقال المخاطر الهامة ومنافع الملكية للمشتري.

إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات الفوائد عند تحققها باستخدام طريقة العائد الفعلي، بناءً على المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر الإنتاجي المتوقع للموجود المالي نسبة إلى صافي قيمته الدفترية.

إيرادات أرباح الأسهم

يتم إثبات إيرادات أرباح الأسهم عند نشوء الحق لاستلامها.

تحقق المصاريف

يتم قيد المصاريف عند حدوثها وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

مصاريف التمويل

تتم رسملة مصاريف التمويل ذات العلاقة المباشرة بشراء أو إنشاء أو إنتاج أصول تحتاج لفترة زمنية لتصبح جاهزة للاستعمال أو البيع كجزء من تكلفة هذه الأصول. يتم قيد جميع مصاريف التمويل الأخرى كمصاريف عند حدوثها. تتكون مصاريف التمويل من الفوائد والتكاليف الأخرى التي تتكبدها المجموعة للحصول على التمويل.

ضريبة الدخل

تقوم المجموعة باقتطاع مخصص لضريبة الدخل وفقاً لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني، أو وفقاً للوائح الضريبية نافذة المفعول في البلد الذي تعمل فيه المنشأة وتحقق دخلاً ضريبياً، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (12) والذي يقتضي الاعتراف بالفروقات الزمنية المؤقتة، كما بتاريخ القوائم المالية، ما بين الأساس الضريبي للموجودات والمطلوبات وقيمتها الدفترية لأغراض إعداد التقارير المالية كضرائب مؤجلة.

يمثل مصروف ضريبة الدخل الضريبة المستحقة والتي تم احتسابها بناءً على الربح الضريبي للمجموعة. قد يختلف الربح الضريبي عن الربح المحاسبي الظاهر في القوائم المالية بسبب إدراج إيرادات غير خاضعة لضريبة الدخل أو مصاريف لا يمكن تنزيلها من ضريبة الدخل. إن مثل هذه الإيرادات / المصاريف قد تكون خاضعة/ يمكن تنزيلها في السنوات اللاحقة.

تصنيف الموجودات والمطلوبات المتداولة والغير متداولة

تقوم المجموعة بعرض الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي بناءاً على تصنيفها كمتداولة أو غير متداولة.
تكون الموجودات متداولة في الحالات التالية:

- من المتوقع أن تتحقق أو أن يكون الهدف منها بيعها أو استهلاكها في دورة التشغيل العادية
- محتفظ بها لغرض المتاجرة
- من المتوقع أن تتحقق خلال فترة اثني عشرة شهراً بعد تاريخ القوائم المالية
- النقد والنقد المعادل باستثناء النقد مقيد السحب أو المستخدم لتسديد مطلوبات تستحق خلال فترة تتجاوز اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية

يتم تصنيف جميع الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تكون المطلوبات متداولة في الحالات التالية:

- من المتوقع تسديدها ضمن دورة التشغيل العادية
- محتفظ بها لغرض المتاجرة
- مستحقة الدفع ضمن فترة اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية
- لا يوجد قيود أو شروط لتأجيل تسديد المطلوبات لفترة تتجاوز اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ القوائم المالية

يتم تصنيف جميع المطلوبات الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

يتم تصنيف الموجودات والمطلوبات الضريبة المؤجلة كموجودات ومطلوبات غير متداولة.

قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة لمعظم الأدوات المالية ويتم الإفصاح عن بعض الموجودات غير المالية كالاستثمارات العقارية في تاريخ القوائم المالية. تقوم المجموعة أيضاً بالإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية والموجودات غير المالية الظاهرة بالكلفة في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية والتي تشمل ما يلي:

- الإفصاح عن آليات التقييم والتقديرات والفرضيات الجوهرية (إيضاح 3 و6)
- التسلسل المستخدم لتحديد والإفصاح عن القيم العادلة لأدواتها المالية (إيضاح 38)
- استثمارات عقارية (إيضاح 5)
- الموجودات المالية (إيضاح 10 و15)

القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع أصل أو سداد التزام وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية بيع الأصول او سداد الالتزامات إما في:

- سوق رئيسي للأصل أو الالتزام.
- أو في حال غياب السوق الرئيسي، في سوق أكثر ملاءمة للموجودات والمطلوبات.

يجب أن يكون للمجموعة القدرة على الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

عند قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية يؤخذ في الاعتبار قدرة المشاركين في السوق على توليد منافع اقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات أو عن طريق بيعها إلى مشاركين آخرين في السوق الذين بدورهم سيستخدمون هذه الموجودات بالشكل الأمثل.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف التي توفر معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك من خلال زيادة استخدام معطيات ذات صلة يمكن ملاحظتها والتقليل من استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس، أو يتم الإفصاح عن، قيمتها العادلة ضمن هرم القيمة العادلة كما هو موضح أدناه:

المستوى الاول: باستخدام أسعار التداول (غير المعدلة) لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة.

المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

لم تقم المجموعة بإجراء أي تحويلات بين المستويات المذكور أعلاه خلال العامين 2015 و2014.

يتم تكليف مخمنين خارجيين معتمدين لتقييم الموجودات الجوهرية مثل الاستثمارات العقارية. بعد النقاش مع هؤلاء المخمنين الخارجيين، تقوم المجموعة باختيار الأساليب والمدخلات والتي ستستخدم للتقييم في كل حالة.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت المجموعة بتحديد أصناف من الموجودات والمطلوبات وفقا لطبيعة وخصائص ومخاطر ومستوى القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات.

توزيعات أرباح مدفوعة

تقوم المجموعة بالاعتراف بمطلوبات مقابل التوزيعات النقدية الموافق عليها من قبل مساهمي الشركة في اجتماع الهيئة العامة، ويتم الاعتراف بهذا المبلغ في قائمة حقوق الملكية.

عقارات وآلات ومعدات

تظهر العقارات والآلات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. تشمل كلفة العقارات والآلات والمعدات الكلفة المتكبدة لإستبدال أي من مكونات الممتلكات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل إذا تحققت شروط الاعتراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة عند تحققها. لا يتم استهلاك الأراضي.

يتم احتساب الإستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع كما يلي:

	العمر الإنتاجي (سنوات)
مباني وإنشاءات وتحسينات مأجور	20-10
شبكة الإتصالات السلكية	16-7
شبكة الإتصالات اللاسلكية	10
أجهزة وبرامج الحاسب الآلي	7-4
أجهزة وأثاث مكتبي	7-4
سيارات	7-4
آليات ومعدات ثقيلة	7
معدات أخرى	10-4

يتم شطب أي بند من العقارات والآلات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة إقتصادية متوقعة من استخدام الأصل أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب الأصل، والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للأصل، في قائمة الدخل الموحدة.

تتم مراجعة القيم المتبقية للأصول والأعمار الإنتاجية وطرق الإستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها في السنوات اللاحقة إن لزم الأمر.

توحيد الأعمال وشهرة الشراء

يتم قيد عمليات توحيد الأعمال بإستخدام طريقة الإستحواذ. تمثل كلفة الإستحواذ مجموع القيمة العادلة للمقابل المالي المدفوع بتاريخ الإستحواذ وقيمة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركات المستحوذ عليها. عند أي توحيد للأعمال تقوم المجموعة بتقييم حصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة أو بنسبة حصة الجهات غير المسيطرة إلى صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها. يتم الإعتراف بمصاريف الإستحواذ ضمن المصاريف الإدارية في قائمة الدخل الموحدة.

تقوم المجموعة عند الاستحواذ بتقدير وتصنيف الموجودات والمطلوبات المالية للشركة المستحوذ عليها وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية بتاريخ الاستحواذ.

في حال توحيد الأعمال نتيجة الإستحواذ التدريجي، يتم قياس الإستثمار المصنف سابقاً للشركة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة في تاريخ الإستحواذ. يتم قيد الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية المصنف سابقاً في قائمة الدخل الموحدة.

يتم إثبات الشهرة الناتجة عن شراء الشركات التابعة بالكلفة والتي تمثل الزيادة في المقابل المالي الذي تم تحويله والمبلغ الذي تم قيده لحقوق الجهات غير المسيطرة عن حصة المجموعة في صافي الموجودات والمطلوبات التي تم الحصول عليها من الشركة التابعة. إذا كان المقابل المالي أقل من القيمة العادلة لصافي الموجودات للشركة التابعة، يتم تسجيل الفرق كربح أو خسارة في قائمة الدخل الموحدة.

لاحقاً للإثبات المبدئي، يتم إثبات الشهرة بالكلفة بعد تنزيل أية خسائر تدنٍ متراكمة في القيمة الدفترية. لغرض إجراء دراسة حول وجود تدني في القيمة الدفترية للشهرة، يتم توزيع قيمة الشهرة بتاريخ الشراء على الوحدات، أو مجموعة الوحدات المنتجة للنقد، والمتوقع أن تستفيد من عملية توحيد الأعمال، بغض النظر عن كون الموجودات والمطلوبات الأخرى للشركة المستحوذ عليها قد تم توزيعها على هذه الوحدات أم لا.

عند استبعاد أحد الأنشطة التشغيلية ضمن وحدة منتجة للنقد، يتم اعتبار الشهرة المرتبطة بالنشاط التشغيلي المستبعد كجزء من القيمة الدفترية لذلك النشاط لتحديد مبلغ الربح أو الخسارة. يتم تحديد مبلغ الشهرة المستبعد وفقاً لنسبة القيمة الدفترية للنشاط المستبعد إلى صافي القيمة المتبقية من الوحدة المنتجة للنقد.

الموجودات غير الملموسة

مبدئياً، يتم قيد الموجودات غير الملموسة، التي تم الحصول عليها بشكل منفصل بالكلفة. إن كلفة الموجودات غير الملموسة التي تم الحصول عليها من خلال توحيد الأعمال هي قيمتها العادلة في ذلك التاريخ. لاحقاً للإثبات المبدئي، يتم إظهار الموجودات غير الملموسة بالكلفة بعد تنزيل الإطفاء المتراكم وأية خسائر تدنٍ متراكمة في القيمة الدفترية.

يتم تصنيف العمر الإنتاجي للموجودات غير الملموسة بكونه لفترة محددة أو غير محددة.

يتم إجراء دراسة لوجود تدنٍ في القيمة الدفترية للموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة غير محددة، بشكل سنوي، كما أنه لا يتم إطفاء هذه الموجودات غير الملموسة. تتم مراجعة تصنيف هذه الموجودات سنوياً لتحديد ما إذا كان سبب التصنيف لايزال قائماً، في حالة الحاجة إلى إعادة تصنيف هذه الموجودات غير المقدر عمرها الزمني بفترة محددة الى موجودات ملموسة لفترة محددة فيتم ذلك بناءً على أساس تقديري، وبأثر مستقبلي.

يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الموجودات غير الملموسة والتي تمثل الفرق بين العائد من التخلص من الأصل والقيمة الدفترية للأصل في قائمة الدخل الموحدة.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة محددة حسب العمر الإنتاجي المتوقع، ويتم دراسة تدني قيمتها الدفترية عند وجود مؤشرات تدل على ذلك. يتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة احتسابه للموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة محددة مرة على الأقل في نهاية السنة المالية. يتم قيد مصروف إطفاء الموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة محددة في قائمة الدخل الموحدة.

تكلفة الخطوط والرخصة:

يتم إطفاء تكلفة الخطوط والرخصة على مدى 20 عاماً باستخدام طريقة القسط الثابت ويتم قيد مصروف الإطفاء في قائمة الدخل الموحدة.

حق إستخدام الألياف الضوئية:

يتم إطفاء حق استخدام الألياف الضوئية باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى 7- 15 عاماً.

المشاريع تحت التنفيذ

تمثل المشاريع تحت التنفيذ كافة تكاليف إنشاء وتوسيع شبكة الإتصالات السلكية واللاسلكية والمشاريع الأخرى غير المنتهية حتى تاريخ القوائم المالية، وتشتمل على تكلفة العمالة والمواد المباشرة والمقاسم وتكاليف المقاولين. عند الانتهاء من تنفيذ كل مشروع يحول إلى حساب العقارات والآلات والمعدات.

يتم إجراء دراسة تدني في القيمة الدفترية للمشاريع تحت التنفيذ عند وجود أدلة تشير إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية لهذه المشاريع. في حال وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تخفيض القيمة الدفترية للمشاريع للقيمة المتوقع استردادها.

مخزون المواد والبضاعة

يتم إظهار مخزون المواد بالكلفة بينما يتم إظهار البضاعة بالكلفة باستخدام طريقة المتوسط المرجح، أو القيمة المتوقع تحقيقها أيهما أقل. تمثل الكلفة كافة النفقات التي تتكبدها المجموعة من أجل إيصال المواد إلى حالتها وموقعها لتكون جاهزة للاستخدام.

يتم إجراء دراسة تدنٍ في القيمة الدفترية لمخزون المواد عند وجود أدلة تشير إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية لها. في حال وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تخفيض القيمة الدفترية لمخزون المواد للقيمة المتوقع استردادها.

الاستثمار في شركات حليفة

يتم قيد الإستثمار في الشركات الحليفة باستخدام طريقة حقوق الملكية. الشركة الحليفة هي تلك التي يكون للمجموعة نفوذاً مؤثراً عليها. وهو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها وليس التحكم بهذه السياسات.

عند الاستحواذ التدريجي للشركات الحليفة، يتم قياس الحصة المملوكة للمجموعة بتاريخ استحواذ المجموعة على نفوذ مؤثر في الشركة الحليفة بالقيمة العادلة ويتم قيد أية فروقات ناتجة في قائمة الدخل الموحدة.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يظهر الإستثمار في الشركات الحليفة في قائمة المركز المالي الموحدة بالكلفة، مضافاً إليه التغيرات اللاحقة في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركات الحليفة. يتم قيد الشهرة الناتجة عن شراء الشركات الحليفة كجزء من القيمة الدفترية للإستثمارات فيها، حيث لا يتم إطفاء هذه الشهرة أو دراسة التدني في قيمتها بشكل منفصل.

يتم اظهار حصة المجموعة من صافي نتائج أعمال الشركات الحليفة بعد الضريبة في قائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين المجموعة والشركة الحليفة وفقا لنسبة ملكية المجموعة في الشركة الحليفة.

إن السنة المالية للشركات الحليفة هي ذات السنة المالية للمجموعة. عند الضرورة تقوم المجموعة بإجراء تعديلات لتتوافق السياسات المتبعة في الشركات الحليفة مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

لاحقاً لإستخدام طريقة حقوق الملكية تقرر المجموعة ما إذا كان هناك ضرورة لقيد خسائر تدنٍ إضافية على استثماراتها في الشركات الحليفة. تقوم المجموعة في تاريخ القوائم المالية بتحديد ما إذا كان هناك وجود لأدلة موضوعية تشير إلى تدنٍ في قيمة الإستثمارات في الشركات الحليفة. في حال وجود هذه الأدلة، تقوم المجموعة بإحتساب قيمة التدني والتي تمثل الفرق بين القيمة الدفترية للإستثمار والقيمة المتوقع إستردادها ويتم قيد هذا الفرق في قائمة الدخل الموحدة.

في حال فقدان االمجموعة للنفوذ المؤثر على الشركات الحليفة، تقوم المجموعة بتقييم الاستثمار المتبقي بالقيمة العادلة، ويتم تسجيل الفروقات بين هذه القيمة العادلة والقيمة الدفترية للاستثمار في قائمة الدخل الموحدة.

استثمارات عقارية

تظهر الاستثمارات العقارية بالكلفة بعد تنزيل أية خسائر تدنٍ متراكمة في القيمة الدفترية. يتم دراسة تدني القيمة الدفترية للاستثمارات العقارية عند وجود أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى عدم توافر إمكانية استرداد قيمتها الدفترية. عند وجود مثل هذه الأدلة وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة المتوقع استردادها، يتم تخفيض القيمة الدفترية للقيمة المتوقع استردادها.

يتم استبعاد الاستثمارات العقارية عند التوقف عن استخدامها وعدم وجود أي منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة نتيجة بيعها. يتم قيد الفرق بين العائد من استبعاد الأصل والقيمة الدفترية في قائمة الدخل الموحدة في فترة الاستبعاد.

يتم التحويل من أو إلى الاستثمارات العقارية فقط عندما يكون هنالك تغيير في الاستخدام. عند التحويل من الاستثمارات العقارية إلى بند الممتلكات والآلات والمعدات والتي يتم استخدامها من قبل المجموعة، فإن كلفة الممتلكات المحولة

للاستخدام هي قيمتها الدفترية في تاريخ التحويل. اذا ارتأت المجموعة تحويل ممتلكاتها إلى استثمارات عقارية، تستمر المجموعة باستخدام السياسات المحاسبية للمتلكات والآلات والمعدات حتى تاريخ التغير في الاستخدام.

استثمارات في موجودات مالية

يتم تصنيف الموجودات المالية الخاضعة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو قروض ممنوحة وذمم مدينة أو موجودات مالية متوفرة للبيع. تحدد المجموعة تصنيف الموجودات المالية عند الإقتناء.

يتم قيد الموجودات المالية عند الشراء بالقيمة العادلة ويتم إضافة مصاريف الإقتناء المباشرة، باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والتي يتم قيدها بشكل مبدئي بالقيمة العادلة.

يتم قيد عمليات الشراء والبيع العادية للموجودات المالية في تاريخ الصفقة وهو تاريخ الإلتزام بشراء أو بيع الموجودات المالية. إن عمليات الشراء والبيع العادية للموجودات المالية هي تلك التي يتم فيها تحويل الموجودات المالية خلال الفترة المحددة وفقاً للقوانين أو وفقاً لما هو متعارف عليه في أنظمة السوق.

لاحقاً للإعتراف المبدئي، يتم قياس الموجودات المالية وفقاً لتصنيفها كما يلي:

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تصنف الموجودات المالية للمتاجرة ضمن بند «موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل». يتم تصنيف الموجودات المالية كموجودات مالية للمتاجرة في حال وجود النية لبيع أو إعادة شراء هذه الموجودات في المستقبل القريب. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية للمتاجرة في قائمة الدخل الموحدة في فترة حدوث هذا التغير.

الموجودات المالية المتوفرة للبيع

تشمل الإستثمارات في الموجودات المالية المتوفرة للبيع الإستثمار في أدوات الدين وأدوات الملكية. أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية متوفرة للبيع هي تلك الموجودات التي لا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة خلال قائمة الدخل. أدوات الدين المصنفة كموجودات مالية متوفرة للبيع هي تلك الموجودات التي يتم الإحتفاظ بها لفترة غير محددة والتي قد يتم بيعها وفقاً لاحتياجات السيولة أو نتيجة للتغيرات في العوامل السوقية.

لاحقاً للإثبات المبدئي، يتم إعادة تقييم الموجودات المالية المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة ويتم قيد التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة ضمن احتياطي الموجودات المالية المتوفرة للبيع حتى يتم التخلص من الموجود المالي، وعندها يتم قيد الأرباح والخسائر المقيدة سابقاً ضمن احتياطي الموجودات المالية المتوفرة للبيع في قائمة الدخل الموحدة وفي حال وجود تدن في قيمتها يتم إعادة قيد الخسائر المقيدة سابقاً ضمن احتياطي الموجودات المالية المتوفرة للبيع في قائمة الدخل الموحدة وتخفيض احتياطي الموجودات المالية المتوفرة للبيع بقيمة التدني التي تم قيدها.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم تصنيف الموجودات المالية المتوفرة للبيع فيما إذا كانت النية لبيع هذه الإستثمارات المالية في المستقبل القريب لا زالت قائمة. في حال عدم القدرة على بيع هذه الإستثمارات نتيجة لعدم توفر سوق نشط أو حدوث تغيير جوهري في نية الإدارة لبيع هذه الإستثمارات في المستقبل القريب، يمكن لإدارة المجموعة أن تقوم بإعادة تصنيف هذه الموجودات المالية في حالات نادرة جداً إلى أي فئة أخرى بالاعتماد على طبيعة الموجود المالي.

يتم إدراج الموجودات المالية المتوفرة للبيع بالكلفة عندما لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة يعتمد عليها.

قروض ممنوحة وذمم مدينة

تعتبر القروض الممنوحة والذمم المدينة موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وهي غير متداولة في أسواق مالية نشطة. بعد الاعتراف المبدئي، يعاد قياس قيمة هذه الموجودات بالكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي، بعد تنزيل التدني. يتم احتساب الكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة على الشراء والرسوم والمصاريف الأخرى والتي تشكل جزءاً من العائد الفعلي.

استبعاد الموجودات المالية

يتم استبعاد الموجودات المالية عند إنتهاء الحق التعاقدي للانتفاع من التدفقات النقدية لهذه الموجودات، أو عند تحويل الموجودات المالية وجميع المخاطر وعوائد الملكية إلى منشأة أخرى. في حال لم تقم المجموعة بتحويل أو إبقاء كل المخاطر والعوائد الأساسية وأبقت السيطرة على الأصول المحولة، تسجل المجموعة حصتها المتبقية في الموجودات وتسجل المطلوبات بقيمة المبالغ المتوع دفعها. إذا أبقت المجموعة كل المخاطر والعوائد الأساسية لملكية الموجودات المالية المحولة، تستمر المجموعة في تسجيلها وتسجل أيضاً ضمانات الديون للمبالغ المقبوضة معها.

تدني قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم في تاريخ القوائم المالية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت تدني موجودات مالية محددة. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم إثبات أية خسارة تدني ضمن قائمة الدخل الموحدة.

- الموجودات الظاهرة بالكلفة المطفأة، يمثل التدني الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.
- أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية متوفرة للبيع – يتضمن الدليل الموضوعي انخفاض القيمة الجوهري أو طويل الأمد. يتم قياس جوهرية الإنخفاض بالرجوع إلى الكلفة الأصلية للاستثمار، ويتم قياس طول أمد الانخفاض بالرجوع إلى الفترة التي انخفضت خلالها القيمة العادلة عن القيمة الأصلية. يمثل التدني الفرق بين الكلفة الأصلية والقيمة العادلة، بعد تنزيل أية خسارة تدني معترف بها سابقاً ضمن قائمة الدخل الموحدة. لا يتم عكس خسائر التدني المقيدة سابقاً على أدوات الملكية من خلال قائمة الدخل الموحدة، وإنما يتم قيد الإرتفاع في القيمة العادلة على الموجودات المالية التي تم قيد التدني في قيمتها سابقاً من خلال قائمة الدخل الشامل الموحدة.
- أدوات الدين المصنفة كموجودات مالية متوفرة للبيع – يمثل التدني الفرق بين الكلفة المطفأة والقيمة العادلة، بعد تنزيل أية خسارة تدني معترف بها سابقاً ضمن قائمة الدخل الموحدة.

الذمم المدينة

تظهر الذمم المدينة بقيمة الفواتير الصادرة للعملاء بعد تنزيل أية مخصصات للذمم المشكوك في تحصيلها. يتم احتساب مخصص للذمم المشكوك بها عندما يصبح من غير المرجح تحصيل كامل، أو جزء من المبلغ. تُشطب الديون المعدومة عند تحديدها.

النقد والنقد المعادل

لأغراض قائمة التدفقات النقدية، يشمل النقد والنقد المعادل النقد في الصندوق، وأرصدة لدى البنوك، وودائع قصيرة الأجل تستحق خلال فترة ثلاثة شهور أو أقل، بعد تنزيل النقد مقيد السحب.

ذمم دائنة ومستحقات

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ مستحقة السداد في المستقبل مقابل البضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

قروض طويلة الأجل

يتم قيد القروض طويلة الأجل مبدئياً بالقيمة العادلة بعد تنزيل أية تكاليف مباشرة. ويعاد لاحقاً تقييمها بالكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. تظهر الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تخلي الجهة المقرضة عن القروض طويلة الأجل في قائمة الدخل الموحدة.

يتم احتساب الكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الإعتبار أي خصم أو علاوة على الشراء والرسوم والمصاريف الأخرى التى تشكل جزءاً من العائد الفعلي. يتم قيد الإطفاء الناتج عن استخدام طريقة العائد الفعلي ضمن قائمة الدخل الموحدة.

عقود الإيجار

عند بداية عقد التأجير، يتم رسملة عقود التأجير التمويلي والتي تنقل إلى المجموعة مخاطر ومنافع الملكية على أساس

القيمة العادلة للمأجور أو القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات عقد التأجير التمويلي، أيهما أقل. توزع دفعات عقد التأجير بين تكاليف التمويل وبين المبلغ الذي يخصم من قيمة التزامات عقود التأجير التمويلية وذلك لتحقيق معدل فائدة ثابت على الرصيد المتبقي للإلتزامات. يتم قيد تكاليف التمويل مباشرةً في قائمة الدخل الموحدة.

يتم استهلاك أي مأجور تمت رسملته على العمر الإنتاجي المتوقع، في حالة عدم موثوقية انتقال ملكية المأجور مع نهاية مدة العقد، يتم استهلاك المأجور على العمر الانتاجي المتوقع أو فترة عقد التأجير التمويلي، أيهما أقل.

يتم إثبات مدفوعات عقد التأجير التشغيلي كمصروف ضمن قائمة الدخل الموحدة على أساس القسط الثابت على فترة التأجير.

تقاص الأدوات المالية

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

المخصصات

يتم احتساب مخصصات عندما يترتب على المجموعة التزامات (قانونية أو ضمنية) ناشئة عن أحداث سابقة على أن يكون من المرجح نشوء هذه الإلتزامات وتوافر إمكانية تحديد قيمتها بشكل موضوعي.

الربح لكل سهم

يتم إحتساب الحصة الأساسية للسهم في الأرباح من خلال قسمة ربح السنة العائد إلى حملة الأسهم العادية للشركة على المعدل المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام.

يتم إحتساب الحصة المخفضة للسهم من خلال قسمة ربح السنة العائد إلى حملة الأسهم العادية للشركة (بعد تعديل الفوائد المتعلقة بالأسهم الممتازة القابلة للتحويل) على المعدل المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام مضافاً إليه المعدل المرجح لعدد الأسهم العادية التي كان يجب إصدارها فيما لو تم تحويل الأسهم القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.

العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأخرى غير الدينار الأردني خلال السنة إلى الدينار الأردني وفقاً لأسعار الصرف كما في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية وتلك التي تستحق القبض أو الدفع بالعملات الأخرى في نهاية السنة إلى الدينار الأردني وفقاً لأسعار الصرف كما في تاريخ القوائم المالية الموحدة. تظهر فروقات التحويل من ربح أو خسارة في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة، التي تصدر قوائمها المالية بعملة غير الدينار الأردني، إلى الدينار الأردني وفقاً لأسعار الصرف كما في تاريخ القوائم المالية الموحدة. ويتم تحويل بنود قائمة الدخل لهذه الشركات إلى الدينار الأردني وفقاً لمعدل أسعار الصرف خلال السنة. يتم قيد الفروقات الناتجة عن التحويل في بند خاص ضمن قائمة حقوق الملكية الموحدة.

31 كانون الأول 2014

	أراضي	مباني وإنشاءات وتحسينات مأجور	شبكة الإتصالات السلكية	شبكة الإتصالات اللاسلكية	أجهزة وبرامج الحاسب الآلي	أجهزة وأثاث مكتبي	سيارات	آليات ومعدات ثقيلة	معدات أخرى	المجموع
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
الكلفة										
الرصيد في 1 كانون الثاني 2014	14,317	30,313	178,431	169,300	87,495	26,440	3,782	1,932	1,782	513,792
الإضافات	-	702	8,009	11,157	6,252	1,292	-	105	38	27,555
الإستبعادات	-	(165)	(669)	(1,744)	(1,209)	(596)	(19)	(36)	(2)	(4,440)
المحول إلى استثمارات عقارية (إيضاح 5)	(9,469)	-	-	-	-	-	-	-	-	(9,469)
إعادة تبويب	-	(6)	579	(42)	(378)	(89)	-	(42)	(22)	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2014	4,848	30,844	186,350	178,671	92,160	27,047	3,763	1,959	1,796	527,438
الإستهلاك المتراكم										
الرصيد في 1 كانون الثاني 2014	-	17,204	139,176	90,999	57,208	18,352	2,931	1,439	1,396	328,705
الإستهلاك للسنة	-	1,818	9,212	15,172	10,434	2,689	528	114	157	40,124
التدني للسنة	-	3	-	540	458	4	-	-	13	1,018
الإستبعادات	-	(155)	(622)	(1,159)	(1,154)	(596)	(19)	(36)	(2)	(3,743)
إعادة تبويب	-	(6)	204	(13)	(107)	(37)	-	(22)	(19)	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2014	-	18,864	147,970	105,539	66,839	20,412	3,440	1,495	1,545	366,104
صافي القيمة الدفترية										
في 31 كانون الأول 2014	4,848	11,980	38,380	73,132	25,321	6,635	323	464	251	161,334

4. عقارات وآلات ومعدات

	أراضي	مباني وإنشاءات وتحسينات مأجور	شبكة الإتصالات السلكية	شبكة الإتصالات اللاسلكية	أجهزة وبرامج الحاسب الآلي	أجهزة وأثاث مكتبي	سيارات	آليات ومعدات ثقيلة	معدات أخرى	المجموع
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
الكلفة										
الرصيد في 1 كانون الثاني 2015	4,848	30,844	186,350	178,671	92,160	27,047	3,763	1,959	1,796	527,438
الإضافات	9	2,436	12,561	10,263	5,765	1,405	74	136	5	32,654
الإستبعادات	-	(540)	(7,099)	(2,535)	(4,581)	(2,039)	(78)	(128)	(320)	(17,320)
إعادة تبويب	-	(1)	46	(17,658)	17,613	1	-	-	(1)	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2015	4,857	32,739	191,858	168,741	110,957	26,414	3,759	1,967	1,480	542,772
الإستهلاك المتراكم										
الرصيد في 1 كانون الثاني 2015	-	18,864	147,970	105,539	66,839	20,412	3,440	1,495	1,545	366,104
الإستهلاك للسنة	-	1,869	8,644	16,809	11,144	2,310	132	125	127	41,160
الإستبعادات	-	(526)	(7,057)	(2,042)	(4,048)	(1,965)	(78)	(128)	(298)	(16,142)
إعادة تبويب	-	-	11	(11,449)	11,438	-	-	-	-	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2015	-	20,207	149,568	108,857	85,373	20,757	3,494	1,492	1,374	391,122
صافي القيمة الدفترية										
في 31 كانون الأول 2015	4,857	12,532	42,290	59,884	25,584	5,657	265	475	106	151,650

5. استثمارات عقارية

يمثل هذا البند استثمارات في أراضي، حيث كانت الحركة عليه كما يلي:

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
رصيد بداية السنة	23,009	7,610
إضافات	12,707	5,930
محول من عقارات وآلات ومعدات	-	9,469
رصيد نهاية السنة	35,716	23,009

بلغت القيمة العادلة للاستثمارات العقارية وفقا لتقارير مخمنين معتمدين مبلغ 44,290,000 دينار أردني. تقوم إدارة المجموعة حالياً باستكمال الاجراءات القانونية لنقل ملكية بعض هذه الأراضي.

6. موجودات غير ملموسة

	الشهرة	تكاليف الرخصة والخطوط	حقوق إستخدام الألياف الضوئية	أخرى	المجموع
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
الكلفة					
في 1 كانون الثاني 2015	17,259	23,588	16,733	185	57,765
الإضافات	-	-	-	-	-
في 31 كانون الأول 2015	17,259	23,588	16,733	185	57,765
الإطفاء					
في 1 كانون الثاني 2015	-	21,394	6,070	79	27,543
الإطفاء للسنة	-	1,102	1,779	15	2,896
التدني للسنة	-	-	610	-	610
في 31 كانون الأول 2015	-	22,496	8,459	94	31,049
صافي القيمة الدفترية					
في 31 كانون الأول 2015	17,259	1,092	8,274	91	26,716
في 31 كانون الأول 2014	17,259	2,194	10,663	106	30,222

دراسة تدني قيمة الشهرة

تم تحديد القيمة المتوقع استردادها لقطاع الخدمات اللاسلكية بناءً على «القيمة في الاستخدام» وفقاً لتقديرات التدفقات النقدية المتوقعة لفترة خمس سنوات من خلال موازنات مالية مستقبلية تم اعتمادها من قبل الإدارة العليا. تم استخدام معدل خصم بمقدار 14% للتدفقات النقدية. تم استخدام معدل نمو للتدفقات النقدية المتوقعة لفترة ما بعد الخمس سنوات بمقدار 3%.

الافتراضات الرئيسية المستخدمة في احتساب القيمة في الاستخدام

إن احتساب القيمة في الاستخدام لقطاع الخدمات اللاسلكية يخضع لحساسية ما يلي:

- معدل الخصم المستخدم
- معدل نمو التدفقات النقدية للفترات ما بعد فترة الموازنات.

معدل الخصم: يمثل معدل الخصم تقديرات السوق الحالية للمخاطر المرتبطة بقطاع الخدمات اللاسلكية، مع الأخذ بالإعتبار قيمة الوقت وأيضاً المخاطر الخاصة بالموجودات التي لم يتم تضمينها بتقديرات التدفقات النقدية. يعتمد احتساب معدل الخصم على عوامل ذات علاقة بالمجموعة وقطاع الخدمات اللاسلكية وهو مشتق من المعدل المرجح لكلفة رأس المال. يعتمد احتساب المعدل المرجح لكلفة رأس المال على تكلفة الإقراض وتكلفة رأس المال. يتم احتساب تكلفة رأس المال بناءً على العائد المتوقع على الاستثمار ويعتمد احتساب تكلفة الإقراض على اقتراضات المجموعة الخاضعة للفائدة والتي تلتزم المجموعة بتسديدها. يتم ادراج المخاطر الخاصة بالقطاع من خلال استخدام معاملات بيتا بشكل منفرد. يتم تقييم معاملات بيتا (Beta) بشكل سنوي باستخدام معلومات سوقية متوفرة.

تقدير معدل النمو: يعتمد معدل النمو على قيمة نتائج قطاع الأعمال بعد فترة الموازنة المعلنة. لتحديد معدلات النمو المناسبة، تم الأخذ بالاعتبار القوى التنافسية المتوقع أن تسود بعد فترة الموازنة المعلنة.

بالنسبة لتقدير "القيمة في الاستخدام" لقطاع الخدمات اللاسلكية فإن إدارة المجموعة تعتقد بأنه لا يوجد تغير ممكن معقول في الافتراضات الرئيسية السابقة قد يؤدي إلى زيادة القيمة الدفترية لقطاع الأعمال عن القيمة في الاستخدام.

7. مشاريع تحت التنفيذ

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
شبكة الاتصالات	1,295	-
تراسل المعطيات	643	1,096
نظم الإدارة وتكنولوجيا المعلومات	592	840
إعادة تأهيل المباني	509	679
أخرى	-	55
	3,039	2,670

عند الإنتهاء من تنفيذ كل مشروع يحول إلى حساب العقارات والآلات والمعدات. فيما يلي ملخص الحركة على حساب المشاريع تحت التنفيذ خلال عامي 2015 و2014:

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
رصيد بداية السنة	2,670	2,492
الإضافات	15,418	10,307
المحول إلى عقارات وآلات ومعدات	(15,049)	(10,129)
رصيد نهاية السنة	3,039	2,670

8. مخزون المواد

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
شبكة الخدمات السلكية	4,533	6,421
شبكة الخدمات اللاسلكية	1,471	6,144
قطع الكهرباء والتكييف	214	553
عدد وأدوات	156	197
مستهلكات ومواد أخرى	1,168	993
	7,542	14,308

9. استثمار في شركات حليفة

	بلد التأسيس	نسبة الملكية %		القيمة الدفترية	
		2015	2014	2015	2014
				دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
شركة فيتل القابضة المحدودة وشركة فيتل الشرق الأوسط وإفريقيا المحدودة	الإمارات العربية المتحدة	25.3	25.3	13,370	18,470
شركة بوابة أريحا للإستثمار العقاري	فلسطين	50.0	50.0	17,053	17,206
شركة البنك الوطني	فلسطين	16.8	-	12,265	-
				42,688	35,676

- تم إنشاء شركة فيتل القابضة المحدودة (VTel Holding) في الإمارات العربية المتحدة خلال 2006. تعمل فيتل القابضة على إدارة عدة شركات متخصصة في مجال الإتصالات.

  تم إنشاء شركة فيتل الشرق الأوسط وإفريقيا المحدودة (VTel MEA) في الإمارات العربية المتحدة خلال 2011. تعمل فيتل الشرق الأوسط وإفريقيا على إدارة عدة شركات متخصصة في مجال الإتصالات.

  ارتأت المجموعة تجميع المعلومات التي تخص شركة فيتل القابضة المحدودة (VTel Holding) وشركة فيتل الشرق الأوسط وإفريقيا المحدودة (VTel MEA) بسبب أن هذه الاستثمارات تتم إدارتها بشكل إجمالي.
- تعمل «شركة بوابة أريحا للاستثمار العقاري» (شركة بوابة أريحا) في مجال الإستثمار في العقارات والمشاريع السياحية. تعتقد المجموعة أن لها نفوذاً مؤثراً على بوابة أريحا ولا تملك السيطرة عليها.
- قامت المجموعة خلال العام بشراء حصص إضافية في شركة البنك الوطني (البنك) لتصل نسبة ملكية المجموعة في البنك إلى 16,8%، تعتقد إدارة المجموعة بأن لها نفوذاً مؤثراً على البنك. لذلك، ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، تم تقييم حصة المجموعة في البنك قبل الاستحواذ بالقيمة العادلة وتصنيف كامل قيمة الاستثمار البالغ 11,898,000 دينار أردني كاستثمار في شركة حليفة، حيث نتج عن ذلك قيد مبلغ 2,650,000 دينار أردني كربح في قائمة الدخل الموحدة. بلغت القيمة العادلة للاستثمار كما في 31 كانون الأول 2015 مبلغ 14,208,000 دينار أردني.

يوضح الجدول التالي ملخص المعلومات المالية المتعلقة باستثمار المجموعة في شركاتها الحليفة.

	فيتل القابضة المحدودة وفيتل الشرق الأوسط وإفريقيا (مجمعة)		شركة بوابة أريحا		شركة البنك الوطني		المجموع	
	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
المركز المالي للشركات الحليفة								
موجودات غير متداولة	225,700	362,573	34,547	33,526	339,434	-	599,681	396,099
موجودات متداولة	119,595	38,802	1,001	1,012	242,133	-	362,729	39,814
مطلوبات غير متداولة	(116,860)	(154,885)	(28)	(17)	(47,917)	-	(164,805)	(154,902)
مطلوبات متداولة	(62,754)	(76,957)	(1,414)	(109)	(469,973)	-	(534,141)	(77,066)
حقوق جهات غير مسيطرة	(112,897)	(96,529)	-	-	-	-	(112,897)	(96,529)
حقوق ملكية حملة الأسهم العائد لمساهمي الشركة							150,567	107,416
حصة المجموعة	52,784	73,004	34,106	34,412	63,677	-	41,123	35,676
الشهرة الضمنية	13,370	18,470	17,053	17,206	10,700	-	1,565	-
القيمة الدفترية للاستثمار	-	-	-	-	1,565	-	42,688	35,676
الإيرادات ونتائج الأعمال	13,370	18,470	17,053	17,206	12,265	-		
إيرادات	124,838	115,995	-	-	24,670	-	149,508	115,995
نتائج الأعمال	20,642	4,712	(306)	(272)	3,836	-	24,172	4,440
حصة المجموعة من نتائج الأعمال	(5,100)	(2,864)	(153)	(136)	325	-	(4,928)	(3,000)
حصة المجموعة من بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	42	-	42	-

10. موجودات مالية متوفرة للبيع

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
مدرجة في أسواق مالية	149,960	153,542
غير مدرجة في أسواق مالية	4,346	3,790
	154,306	157,332

تشمل الموجودات المالية المتوفرة للبيع استثمارات غير مدرجة في أسواق مالية نشطة. تظهر هذه الإستثمارات بالكلفة بعد تنزيل التدني المتراكم لعدم القدرة على تحديد قيمتها العادلة بشكل موثوق بسبب عدم إمكانية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. تعتقد إدارة المجموعة أن القيمة العادلة لهذه الإستثمارات لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية.

لقد كانت الحركة على حساب إحتياطي الموجودات المالية المتوفرة للبيع كما في 31 كانون الأول 2015 و2014:

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
رصيد بداية السنة	11,306	10,967
(خسائر) أرباح غير متحققة	(2,213)	483
ربح ناتج عن تحويل استثمارات إلى شركات حليفة	(2,650)	-
أرباح بيع موجودات مالية متحققة	(367)	(144)
حصة الشركة من نتائج شركات حليفة	42	-
خسائر تدني تم إعادة تصنيفها في قائمة الدخل	2,101	-
رصيد نهاية السنة	8,219	11,306

11. موجودات مالية أخرى

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
دفعة على الحساب*	21,270	21,270
قروض لشركات حليفة**	90,263	90,275
اتفاقية بيع وإعادة شراء***	-	32,101
	111,533	143,646
قروض طويلة الأجل تستحق خلال عام (إيضاح 14)	(22,334)	(5,018)
	89,199	138,628

* يمثل هذا المبلغ دفعة على الحساب قامت المجموعة بدفعها وفقاً إلى الاتفاقية التي وقعتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية خلال عام 2010، تم اعتبار هذا المبلغ كدفعة مقدمة على حساب رخصة تطوير الشبكة التشغيلية لجوال.

** يمثل هذا البند الرصيد القائم من القروض الممنوحة لشركة فيتل القابضة وشركة فيتل الشرق الأوسط وإفريقيا والتي تم منحها خلال الأعوام الماضية. قامت شركة فيتل القابضة وفيتل الشرق الأوسط وإفريقيا خلال الفترة بتسديد مبلغ 5,247,000 دينار أردني من الرصيد القائم. تم خلال الفترة توقيع اتفاقية مع شركة فيتل الشرق الأوسط وإفريقيا تتعلق بالفوائد المستحقة على القروض، حيث يتم رسملة الفوائد المستحقة ومعاملتها مع أصل القرض.

*** قامت المجموعة خلال عام 2014 بتوقيع اتفاقية بيع وإعادة شراء (اتفاقية تمويل) مع باديكو تقوم بموجبها باديكو ببيع جزء من أسهمها في شركة محلية للمجموعة بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 35.45 مليون دينار أردني) على أن تقوم باديكو بإعادة شرائها خلال فترة 5 سنوات. يتحقق للمجموعة عائد ثابت على الاستثمار بنسبة 5 % سنوياً وعائد سنوي متغير بنسبة 4.2 % يعتمد على نتائج تقييم الشركة المحلية عند إعادة الشراء بما لا يزيد عن 9.2 % سنوياً. قامت باديكو خلال العام بإعادة شراء الأسهم حسب الاتفاقية الموقعة.

12. بضاعة

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
البطاقات الذكية وبطاقات الدفع المسبق	984	1,470
أجهزة هاتف خلوي	380	795
مواد دعاية وإعلان	1,516	830
أخرى	574	527
	3,454	3,622

13. ذمم مدينة

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
مشتركي الخدمات – أفراد وشركات	66,219	60,849
السلطة الوطنية الفلسطينية *	33,486	36,349
مستحق من الوكلاء	10,537	10,407
مستحق من شركات إتصالات	5,798	9,514
أخرى	3,452	3,516
إجمالي الذمم التجارية	119,492	120,635
مخصص ذمم مشكوك في تحصيلها **	(52,281)	(43,186)
صافي الذمم المدينة التجارية	67,211	77,449
إيرادات مستحقة	11,403	13,326
	78,614	90,775

* توصلت المجموعة ووزارة المالية الفلسطينية خلال السنة الى اتفاق تم بموجبه تسديد جزء من الذمم المدينة المستحقة على السلطة الوطنية الفلسطينية مقابل دفعات مقدمة على حساب ضريبة القيمة المضافة ورسوم الرخصة التي تستحق على المجموعة.

** تظهر الذمم المدينة بالصافي بعد تنزيل مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها. يتم احتساب مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها بنسب محددة من إجمالي الإيرادات المفوترة مع الأخذ بعين الاعتبار تعمير الذمم المدينة.

بلغ مجموع الذمم المدينة التجارية والمخصص لها بالكامل كما في 31 كانون الأول 2015 و2014 مبلغ 52,281,000 و43,186,000 دينار أردني على التوالي.

فيما يلي ملخص الحركات التي تمت على مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها خلال عامي 2015 و2014:

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
رصيد بداية السنة	43,186	49,656
إضافات خلال السنة	9,119	8,514
فرق التحويل من الشيقل الإسرائيلي إلى الدينار الأردني	(24)	(5,159)
ديون معدومة	-	(9,825)
رصيد نهاية السنة	52,281	43,186

فيما يلي تحليل لأعمار الذمم المدينة التجارية غير متدنية القيمة كما في 31 كانون الأول 2015 و2014:

	المجموع	ذمم غير مستحقة وغير متدنية القيمة	ذمم مستحقة وغير متدنية القيمة				
			أقل من 30 يوم	31 – 60 يوم	61 – 90 يوم	91 – 120 يوم	أكثر من 120 يوم
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
2015	67,211	24,250	25,902	3,959	2,267	2,419	8,414
2014	77,449	36,516	15,464	3,689	2,150	2,011	17,619

تتوقع إدارة المجموعة بناءً على خبرتها السابقة بأن يتم تحصيل جميع الذمم المدينة غير متدنية القيمة.

14. موجودات متداولة أخرى

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
مستحق من جهات ذات علاقة	11,155	15,050
دفعات مقدمة على حساب ضريبة القيمة المضافة ورسوم الرخصة (إيضاح 13)	16,110	-
قروض قصيرة الأجل*	12,503	10,802
قروض طويلة الأجل تستحق خلال عام (إيضاح 11)	22,334	5,018
دفعات مقدمة لمقاولين وموردين	10,309	7,964
مصاريف مدفوعة مقدماً	6,035	7,386
عقود تحويل عملات آجلة **	608	2,176
أخرى	2,193	4,787
	81,247	53,183

* قامت المجموعة خلال العام بتوقيع اتفاقية قرض قصير الأجل مع شركة فيتل الشرق الأوسط وإفريقيا المحدودة (شركة حليفة) بمبلغ 2.4 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 1.7 مليون دينار أردني) بفائدة سنوية تعادل سعر الإقراض في أسواق لندن (ليبور) مضافاً إليها نسبة 3.6 % وبحيث يكون الحد الأدنى للفائدة 4 % سنوياً، يسدد مبلغ القرض على دفعة واحدة بعد فترة 12 شهراً، مع امكانية تجديد الفترة باتفاق الطرفين.

** قامت المجموعة خلال العام بتوقيع عقود تحويل عملات آجلة مع عدة بنوك محلية وإقليمية بين الدولار الأمريكي والشيقل الإسرائيلي بهدف تقليل مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية لأنشطة المجموعة التشغيلية، بلغ مجموع قيمة هذه العقود (غير المنفذة) كما في 31 كانون الأول 2015 مبلغ 57.5 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 40.8 مليون دينار أردني). في حين بلغت قيمة التغير الإيجابي في القيمة العادلة لهذه العقود 858 ألف دولار أمريكي (ما يعادل 608 ألف دينار أردني).

15. موجودات مالية للمتاجرة

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
أسهم مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	3,745	4,128
أسهم مدرجة في أسواق مالية إقليمية	4,926	4,721
	8,671	8,849

16. النقد والنقد المعادل

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
نقد في الصندوق	507	682
أرصدة وودائع قصيرة الأجل لدى البنوك	62,984	30,415
	63,491	31,097

بلغت قيمة الودائع قصيرة الأجل 44,512,000 دينار أردني كما في 31 كانون الأول 2015، وبلغ معدل الفائدة 4.8 % على الودائع بالدينار الأردني.

17. رأس المال المدفوع

بلغ رأس مال الشركة المصرح والمكتتب به 131,625,000 دينار أردني كما في 31 كانون الأول 2015 و2014. بلغ عدد الأسهم العادية المكتتب بها 131,625,000 سهم للسنتين المنتهيتين في 31 كانون الأول 2015 و2014.

18. الاحتياطيات

- تمثل المبالغ المتجمعة في الاحتياطي الإجباري ما تم إقتطاعه بنسبة 10 % من الأرباح السنوية الصافية وفقاً لقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين. بلغ رصيد الإحتياطي الإجباري ما يعادل 25 % من رأس المال ونتيجة لذلك توقفت المجموعة عن اقتطاع الإحتياطي الإجباري.
- تمثل المبالغ المتجمعة في الاحتياطي الإختياري ما تم إقتطاعه خلال السنوات السابقة كإحتياطي إختياري وهو قابل للتوزيع على المساهمين. لم يتم إقتطاع أية مبالغ لحساب الاحتياطي الاختياري خلال عامي 2015 و2014.
- تمثل المبالغ المتجمعة في الاحتياطي الخاص ما تم اقتطاعه من الأرباح بناءً على قرار مجلس الإدارة، وهو قابل للتوزيع على المساهمين. لم يتم إقتطاع أية مبالغ لحساب الاحتياطي الخاص خلال عامي 2015 و2014.

19. أرباح موزعة ومقترح توزيعها

سيتقدم مجلس إدارة المجموعة بإقتراح على الهيئة العامة خلال اجتماعها الذي سينعقد خلال عام 2016 بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 0.45 دينار أردني للسهم الواحد عن العام 2015 بإجمالي مبلغ 59,231,000 دينار أردني.

قررت الهيئة العامة في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 24 آذار 2015 الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 0.45 دينار أردني للسهم الواحد عن العام 2014 بإجمالي مبلغ 59,231,000 دينار أردني.

قررت الهيئة العامة في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 26 آذار 2014 الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 0.5 دينار أردني للسهم الواحد عن العام 2013 بإجمالي مبلغ 65,813,000 دينار أردني.

20. قروض طويلة الأجل

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
قروض طويلة الأجل من بنوك إقليمية ومحلية	26,654	44,373
الجزء قصير الأجل من القروض طويلة الأجل (ايضاح 23)	(17,773)	(17,723)
	8,881	26,650

قامت المجموعة خلال عام 2014 بتوقيع ثلاث اتفاقيات قروض طويلة الأجل مع بنوك محلية وإقليمية بإجمالي مبلغ 75 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 53,175,000 دينار أردني)، تستحق على هذه القروض فائدة سنوية تعادل سعر الاقراض في أسواق لندن (ليبور) مضافاً إليها نسبة تتراوح من 1.75-2 %. تسدد القروض على 12 دفعة ربع سنوية تنتهي في حزيران 2017.

21. مخصص تعويض نهاية الخدمة

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص تعويض نهاية الخدمة خلال عامي 2015 و2014:

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
رصيد بداية السنة	35,583	30,655
إضافات خلال السنة	7,984	5,751
دفعات خلال السنة	(5,049)	(823)
رصيد نهاية السنة	38,518	35,583

22. ذمم دائنة

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
ذمم تجارية لموردين	17,513	22,734
ذمم شركات إتصالات	9,539	7,416
رسوم رخصة مستحقة (إيضاح 13)	-	10,928
تأمينات نقدية من المشتركين	2,818	2,895
	29,870	43,973

23. تسهيلات ائتمانية والجزء قصير الأجل من القروض طويلة الأجل

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
الجزء قصير الأجل من القروض طويلة الأجل (ايضاح 20)	17,773	17,723
حسابات جاري مدين*	7,005	16,725
	24,778	34,448

* يمثل هذا البند الرصيد المستغل من سقوف جاري مدين تم منحها للمجموعة بمجموع 25,000,000 دولار أمريكي (ما يعادل 17,725,000 دينار أردني)، يستحق على الأرصدة المستغلة من حسابات الجاري مدين معدل فائدة تعادل سعر الإقراض في أسواق لندن (ليبور) مضافاً إليه 1.75 %.

كما قامت المجموعة خلال الفترة بتسديد وإغلاق حسابات جاري مدين مع عدة بنوك بسقف 55,000,000 دولار أمريكي (ما يعادل 38,995,000 دينار أردني) بناءً على الاتفاقيات الموقعة.

24. مخصص ضريبة الدخل

يخضع الربح الضريبي للشركة ولشركة جوال لضريبة دخل بمعدل 50 % من نسبة الضريبة القانونية (إعفاء جزئي)، للسنوات حتى 31 كانون الأول 2014 و31 كانون الأول 2021، على التوالي. بلغت ضريبة الدخل القانونية خلال عام 2015 ما نسبته 20 %.

قامت المجموعة خلال عام 2012 بتأجيل حق الانتفاع طوعاً من الإعفاء الجزئي لفترة سنتين تنتهي في 31 كانون الأول 2013، وبذلك أصبح الربح الضريبي للشركة ولجوال خاضعاً لضريبة دخل بمعدل 50 % من نسبة الضريبة القانونية حتى 31 كانون الأول 2016 و31 كانون الأول 2023، على التوالي.

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على رصيد مخصص ضريبة الدخل:

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
رصيد المخصص في بداية السنة	14,394	12,552
ضريبة دخل السنة الحالية	11,461	14,353
ضريبة دخل سنوات سابقة*	-	334
خصم على دفعات مسبقة	(804)	(853)
دفعات	(9,641)	(13,613)
فرق التحويل من الشيقل الإسرائيلي إلى الدينار الأردني	(90)	1,621
رصيد المخصص في نهاية السنة	15,320	14,394

* توصلت الشركة خلال العام إلى تسوية مع دائرة ضريبة الدخل عن دخلها الخاضع للضريبة عن عام 1102. تم تقديم الاقرارات الضريبية للأعوام من 2102 وحتى 4102 في مواعيدها القانونية، ويتابع المستشار الضريبي إجراء التسويات النهائية مع الدوائر الضريبية.

- فيما يلي ملخص تسوية مصروف الضريبة الموحد للسنة الحالية والربح المحاسبي الموحد:

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
الربح المحاسبي قبل ضريبة الدخل	93,717	98,902
مصروفات غير مقبولة ضريبياً	28,670	50,278
إيرادات غير خاضعة لضريبة الدخل	(7,779)	(5,650)
الربح الضريبي	114,608	143,530
مصروف الضريبة بمعدل ضريبة الدخل القانوني	11,461	14,353
معدل ضريبة الدخل الفعلي	12,2%	14,5%

25. مطلوبات متداولة أخرى

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
مصاريف مستحقة	47,055	41,370
إيرادات مؤجلة	15,204	13,384
ضريبة قيمة مضافة مستحقة (إيضاح 13)	-	2,464
برنامج الولاء للزبائن	3,204	4,053
توزيعات أرباح أسهم مستحقة	8,677	8,232
مصاريف مسؤولية اجتماعية مستحقة	1,593	551
مخصص إجازات الموظفين	895	977
مستحق لصندوق إدخار الموظفين	6,899	943
أخرى	2,389	1,344
	85,916	73,318

26. الإيرادات

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
مكالمات سلكية ولاسلكية وبدل خدمات	271,329	293,096
إيرادات الربط البيني	25,879	30,770
الخدمات الرقمية	29,151	26,319
خدمات الإعلام	1,731	1,742
مبيعات أجهزة هواتف خلوية	916	1,118
رسوم تركيبات خطوط جديدة	36	482
أخرى	3,231	2,343
	332,273	355,870

27. تكاليف خدمات الاتصالات

تشمل تكاليف خدمات الاتصالات بشكل رئيسي تكاليف الربط البيني والتجوال الدولي المستحقة لشركات الاتصالات الأخرى.

28. رسوم رخصة

وفقاً لمذكرة التفاهم بين شركة الاتصالات والسلطة الوطنية الفلسطينية، تلتزم شركة الاتصالات والجوال بدفع رسوم الرخصة بواقع 7 % من جميع الإيرادات التشغيلية المتعلقة بخدمات الإتصالات السلكية واللاسلكية والإيرادات التشغيلية الأخرى المتعلقة بها.

29. تكاليف أخرى

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
تكاليف أجهزة هاتف خلوي مباعة	963	2,066
عمولات مدفوعة للوكلاء	4,479	6,395
تكاليف الخدمات الرقمية	2,918	1,885
تكاليف البطاقات الذكية وبطاقات الدفع المسبق	937	997
تكاليف تركيبات الخطوط الجديدة	1,052	993
تكاليف خدمات الإعلام	495	587
	10,844	12,923

30. مصاريف تشغيلية وإدارية

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
الرواتب والأجور والمنافع المتعلقة بها	74,908	73,347
إستهلاك عقارات وآلات ومعدات	41,160	40,124
إطفاء موجودات غير ملموسة	2,896	2,681
دعاية وإعلان	14,686	16,653
تكاليف صيانة	11,322	11,359
مياه وكهرباء وخدمات عامة	9,550	10,795
إيجارات	5,774	5,463
المسؤولية الاجتماعية	4,200	4,587
مصاريف بريد وتحصيل ونقل	2,123	2,861
حراسة وتنظيف	1,971	2,538
مخصص ذمم مشكوك في تحصيلها	9,119	8,514
أتعاب مهنية واستشارات	2,171	2,333
سفر وإقامة وتنقلات ووقود	1,705	2,180
استئجار سيارات	1,483	1,646
تأمين الموجودات والموظفين	939	747
مؤتمرات وضيافة	821	893
قرطاسية ومطبوعات	766	414
رسوم أرضية الميناء	27	330
أخرى	2,436	2,260
	187,705	190,077

31. صافي أرباح الاستثمارات

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية للمتاجرة	(19)	(60)
أرباح بيع موجودات مالية	379	144
خسائر تدني موجودات مالية متوفرة للبيع (إيضاح 10)	(2,101)	-
حصة المجموعة من نتائج أعمال الشركات الحليفة (إيضاح 9)	(4,928)	(3,000)
توزيعات أرباح أسهم	4,039	5,947
فوائد سندات	102	-
أرباح استحواذ على شركة حليفة (إيضاح 9)	2,650	-
	122	3,031

32. أرباح (مصاريف) أخرى، بالصافي

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
إيرادات فوائد	6,074	5,137
خسائر تحويل عملات أجنبية	(281)	(10,895)
خسائر استبعاد عقارات وآلات ومعدات	(938)	(88)
خسائر تدني موجودات	(610)	(1,518)
عقود تحويل عملات آجلة (إيضاح 14)	1,059	2,176
أخرى	1,572	(184)
	6,876	(5,372)

33. الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

لقد كانت الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح العامين 2015 و2014 كما يلي:

	2015	2014
ربح السنة (دينار أردني)	83,060,000	85,068,000
المعدل المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها	131,625,000	131,625,000
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة (دينار أردني)	0.631	0.646

34. التزامات تعاقدية ومحتملة

على المجموعة بتاريخ القوائم المالية، التزامات تعاقدية ناتجة عن عقود المشتريات والخدمات والمقاولات الموقعة مع الموردين والمقاولين. يمثل مبلغ الالتزامات التعاقدية الفرق بين القيمة الإجمالية للعقد وقيمة المواد التي تم توريدها أو الخدمات التي تم تقديمها من قيمة العقد كما بتاريخ القوائم المالية. فيما يلي ملخص الالتزامات التعاقدية التي سيتم تسديدها في السنوات اللاحقة:

	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
عقود مشتريات واعتمادات مستندية	24,558	19,533
	24,558	19,533

تستحق معظم الإلتزامات التعاقدية القائمة خلال سنة واحدة من تاريخ القوائم المالية.

35. معاملات مع جهات ذات علاقة

يمثل هذا البند العمليات التي تمت مع جهات ذات علاقة والتي تتضمن الشركات الحليفة والمساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وأية شركات يسيطرون عليها كلياً أو جزئياً أو لهم القدرة على التأثير بها. يتم إعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات مع الجهات ذات العلاقة من قبل مجلس إدارة المجموعة.

فيما يلي الأرصدة مع الجهات ذات العلاقة الظاهرة في قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015 و31 كانون الأول 2014:

	طبيعة العلاقة	2015 دينار أردني (بالآلاف)	2014 دينار أردني (بالآلاف)
قروض طويلة الأجل	بنوك - مساهمين رئيسيين	23,042	38,404
جاري مدين	بنوك - مساهمين رئيسيين	2,756	13,430
مستحق من جهات ذات علاقة	مساهمين رئيسيين وشركات حليفة	11,155	15,050
قروض لشركات حليفة	شركات حليفة	90,263	90,275
قروض قصيرة الأجل	شركات حليفة	12,503	10,802
اتفاقية بيع واعادة شراء	مساهم رئيسي	-	32,101

فيما يلي المعاملات مع الجهات ذات العلاقة الظاهرة في قائمة الدخل الموحدة للسنوات 2015 و2014 :

مصاريف تمويل	بنوك - مساهمين رئيسيين	1,224	1,311
إيرادات فوائد	مساهم رئيسي	729	1,219
إيرادات فوائد	شركة حليفة	4,266	3,528
رواتب ومنافع الإدارة العليا:			
منافع قصيرة الأجل		2,179	2,235
نهاية الخدمة		211	218

بالإضافة إلى ذلك، فإن المجموعة تعتبر كفيلاً لقرض تم منحه لشركة حليفة. وفقاً لسند الكفالة، فإن المجموعة تلتزم بكفالة 25 % من رصيد القرض القائم والبالغ 16.67 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 11.82 مليون دينار أردني) كما في 31 كانون الأول 2015.

لم يتم خلال السنتين المنتهيتين في 31 كانون الأول 2015 و2014 قيد أية مخصصات تدنٍ للذمم المستحقة من الجهات ذات العلاقة.

36. قطاعات أعمال المجموعة

تتألف قطاعات أعمال المجموعة من خدمات الإتصالات السلكية، خدمات الإتصالات اللاسلكية والخدمات الرقمية وخدمات الإعلام، بالإضافة إلى نشاطات الاستثمار. يتم تنظيم وإدارة الأعمال التشغيلية بشكل منفصل تبعاً لطبيعة الخدمات المقدمة من قبل كل قطاع، حيث يمثل كل قطاع وحدة إستراتيجية تجارية.

يقوم قطاع خدمات الإتصالات السلكية بتوفير جميع خدمات الاتصال السلكي وتشغيل شبكة الهاتف الثابت في فلسطين.

يقوم قطاع خدمات الإتصالات اللاسلكية بتوفير خدمات الإتصال اللاسلكي وتشغيل شبكة الهاتف الخلوي في فلسطين.

يعتبر قطاع الخدمات الرقمية مزوّد رئيسي لخدمات الإنترنت والخطوط المؤجرة وخدمة الانترنت السريع في فلسطين.

يقوم قطاع الإعلام بتوفير خدمات الإعلام والتسويق في فلسطين.

يمثل قطاع الإستثمار جميع النشاطات الاستثمارية للمجموعة.

يمثل الجدول التالي إيرادات والربح قبل الضريبة ومعلومات أخرى عن قطاعات أعمال المجموعة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015:

	الإتصالات السلكية	الإتصالات اللاسلكية	الخدمات الرقمية	الإعلام	الإستثمار	الإستبعادات	المجموع
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
الإيرادات							
إيرادات القطاع من جهات خارجية	76,681	224,710	29,151	1,731	-	-	332,273
إيرادات بين القطاعات (تم استبعادها)	17,011	614	3,556	157	-	(21,338)	-
مجموع الإيرادات	93,692	225,324	32,707	1,888	-	(21,338)	332,273
نتائج الأعمال							
استهلاكات وإطفاءات	16,346	26,929	607	174	-	-	44,056
خسائر تدني موجودات	(610)	-	-	-	-	-	(610)
خسائر تدني موجودات مالية	-	-	-	-	(2,101)	-	(2,101)
الحصة من نتائج أعمال الشركات الحليفة	-	-	-	-	(4,928)	-	(4,928)
ربح القطاع قبل الضريبة	6,049	63,293	24,186	67	122	-	93,717
معلومات أخرى							
استثمار في شركات حليفة	-	-	-	-	42,688	-	42,688
مصاريف رأسمالية	14,181	11,637	216	223	-	-	26,257

الجدول التالي يبين موجودات ومطلوبات القطاعات كما في 31 كانون الأول 2015:

مطلوبات القطاعات	122,316	83,482	4,244	3,706	-	(10,465)	203,283
الموجودات والمطلوبات							
موجودات القطاعات	396,689	243,873	8,138	2,269	241,382	(146,018)	746,333

يمثل الجدول التالي إيرادات والربح قبل الضريبة ومعلومات أخرى عن قطاعات أعمال المجموعة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014:

	الاتصالات السلكية	الاتصالات اللاسلكية	الخدمات الرقمية	الإعلام	الاستثمار	الاستبعادات	المجموع
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
الإيرادات							
إيرادات القطاع من جهات خارجية	82,816	244,993	26,319	1,742	-	-	355,870
إيرادات بين القطاعات (تم استبعادها)	20,105	2,111	2,123	72	-	(24,411)	-
مجموع الإيرادات	102,921	247,104	28,442	1,814	-	(24,411)	355,870
نتائج الأعمال							
استهلاكات وإطفاءات	18,178	23,894	571	162	-	-	42,805
خسائر تدني موجودات	(520)	(998)	-	-	-	-	(1,518)
الحصة من نتائج أعمال الشركات الحليفة	-	-	-	-	(3,000)	-	(3,000)
ربح (خسارة) القطاع قبل الضريبة	5,174	70,343	20,416	(62)	3,031	-	98,902
معلومات أخرى							
استثمار في شركات حليفة	-	-	-	-	35,676	-	35,676
مصاريف رأسمالية	15,939	14,260	454	40	-	-	30,693
الجدول التالي يبين موجودات ومطلوبات القطاعات كما في 31 كانون الأول 2014:							
الموجودات والمطلوبات							
موجودات القطاعات	438,578	235,871	7,894	2,199	224,866	(158,703)	750,705
مطلوبات القطاعات	144,120	121,694	4,325	3,750	-	(45,523)	228,366

37. أهداف وسياسات إدارة المخاطر

تتألف المطلوبات المالية للمجموعة من قروض وتسهيلات إئتمانية خاضعة للفائدة وذمم دائنة. إن الهدف من هذه المطلوبات المالية هو تمويل نشاطات المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك المجموعة عدة موجودات مالية مثل الذمم المدينة والقروض الممنوحة والنقد والنقد المعادل والتي تنشأ بشكل مباشر من نشاطات المجموعة. كذلك تمتلك المجموعة استثمارات متوفرة للبيع.

إن المخاطر الأساسية الناتجة عن الأدوات المالية للمجموعة هي مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التغير في أسعار الأسهم، ومخاطر العملات الأجنبية. يقوم مجلس إدارة المجموعة بمراجعة والموافقة على سياسات إدارة هذه المخاطر والتي تتلخص بما يلي:

_ مخاطر أسعار الفائدة

هي المخاطر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة تغير في أسعار الفائدة في السوق. إن التعرض لمخاطر التغير لأسعار الفائدة بالسوق مرتبط بشكل أساسي بالموجودات والمطلوبات المالية ذات أسعار فائدة متغيرة.

يمثل الجدول التالي مدى حساسية قائمة الدخل الموحدة للتغيرات الممكنة المعقولة على أسعار الفوائد مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة:

	التغير في أسعار الفائدة	الأثر على الربح قبل الضريبة
	نقطة أساس	دينار أردني (بالآلاف)
2015		
دولار أمريكي	+20	(42)
دولار أمريكي	- 20	42
يورو	+20	-
يورو	- 20	-
2014		
دولار أمريكي	+20	(100)
دولار أمريكي	- 20	100
يورو	+20	8
يورو	- 20	(8)

_ مخاطر الإئتمان

هي المخاطر الناجمة عن عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته المحددة في أداة مالية أو عقد من عقود الزبائن، مما يؤدي إلى خسارة مالية. تتعرض المجموعة لمخاطر الإئتمان الناجمة عن الأنشطة التشغيلية بشكل أساسي (الذمم التجارية) وكذلك أنشطة الإستثمار والتمويل ويشمل الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية وغيرها من الأدوات المالية.

الذمم التجارية

يقوم كل قطاع من قطاعات الأعمال بإدارة مخاطر الإئتمان وفق سياسة المجموعة فيما يتعلق بإدارة مخاطر الإئتمان. لدى المجموعة قاعدة كبيرة من العملاء، وبالتالي فإن مخاطر الإئتمان المرتبطة بالذمم المدينة موزعة على عدد كبير من العملاء باستثناء مخاطر الإئتمان الخاصة بالذمم المدينة المستحقة من وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والتي تمثل حوالي 28% من مجموع الذمم المدينة التجارية.

بالإضافة إلى ذلك، يتم حجب الخدمة عن العملاء المتخلفين عن الدفع خلال فترة محددة. كذلك تتبع المجموعة نظاماً للتحصيل من خلال جهود الإدارة والطرق القانونية.

يتم إجراء دراسة تدني القيمة بشكل منفرد على الزبائن الرئيسين كما في تاريخ القوائم المالية. بالإضافة الى إجراء دراسة تدني القيمة على عدد كبير من الذمم الأخرى بشكل مجموعات. تتضمن طريقة الإحتساب نسب معينة من الفواتير المصدرة للزبائن وجدول تحليل أعمار الذمم المدينة. إن الحد الأقصى لتعرض الذمم المدينة لمخاطر الإئتمان هو مبلغ الذمم المدينة المبينة في إيضاح (13).

موجودات مالية أخرى

فيما يخص مخاطر الإئتمان الناجمة عن موجودات مالية أخرى للمجموعة والتي تشمل قروض ممنوحة وودائع لدى البنوك فإنه يتم إتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية فقط للأطراف الموافق عليها. تكون المجموعة عرضة لمخاطر الإئتمان في حال تعثر الطرف الآخر، إن الحد الأقصى لتعرض الموجودات المالية الأخرى لمخاطر الإئتمان هو القيمة الدفترية لهذه الموجودات.

_ مخاطر السيولة

إن هدف إدارة المجموعة من إدارة مخاطر السيولة هو الحفاظ على التوازن ما بين استمرارية تدفق الأموال والمرونة من خلال توفر سقوف الجاري مدين والتسهيلات البنكية الأخرى. تقتضي سياسات الفوترة أن يتم تحصيل المبالغ المستحقة من العملاء خلال 45 يوم من تاريخ إصدار الفاتورة.

يبين الجدول التالي أرصدة المطلوبات المالية الموحدة غير المخصومة للمجموعة كما في 31 كانون الأول 2015 و2014 حسب فترة الاستحقاق:

	تحت الطلب	أقل من 3 أشهر	12 – 3 شهر	5 – 1 سنوات	المجموع
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
31 كانون الأول 2015					
قروض وتسهيلات ائتمانية	-	11,603	13,628	8,950	34,181
ذمم دائنة	12,017	8,912	8,941	-	29,870
مطلوبات أخرى	20,885	29,785	19,147	-	69,817
	32,902	50,300	41,716	8,950	133,868
31 كانون الأول 2014					
قروض وتسهيلات ائتمانية	-	8,944	26,633	27,154	62,731
ذمم دائنة	18,887	13,758	11,328	-	43,973
مطلوبات أخرى	17,825	24,281	16,851	-	58,957
	36,712	46,983	54,812	27,154	165,661

_ مخاطر التغير في أسعار الأسهم

يبين الجدول التالي حساسية قائمة الدخل الموحدة وإحتياطي الموجودات المالية المتوفرة للبيع نتيجة للتغيرات الممكنة المحتملة في أسعار الأسهم مع بقاء جميع المؤثرات الأخرى ثابتة. إن أثر النقص المتوقع في أسعار الأسهم مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

	الزيادة في المؤشر	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
	(%)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
أسهم مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	+ 10	374	3,740
أسهم مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية	+ 10	493	9,750
أسهم مدرجة في أسواق أخرى	+ 10	-	1,506
أسهم غير مدرجة	+ 5	-	217

_ مخاطر العملات الأجنبية

هي مخاطر التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية. تكون المجموعة عرضةً لمخاطر العملات الأجنبية الناجمة عن الأنشطة التشغيلية (عندما تكون الإيرادات أو المصاريف بعملة تختلف عن عملة المجموعة الأساسية).

كما تقوم المجموعة بتقليل مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الأردني عن طريق استخدام عقود تحويل العملات الآجلة.

يبين الجدول التالي حساسية قائمة الدخل الموحدة نتيجة للتغيرات الممكنة المعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الأردني، مع بقاء جميع المؤثرات الأخرى ثابتة. إن سعر صرف الدينار الأردني مربوط بسعر ثابت مقابل الدولار الأمريكي، وبالتالي لا يوجد أثر على القوائم المالية الموحدة نتيجة التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي:

	الزيادة/النقص في سعر الشيقل مقابل الدينار الأردني	الأثر على الربح قبل الضريبة
	%	دينار أردني (بالآلاف)
2015		
شيقل إسرائيلي	+ 10	6,588
شيقل إسرائيلي	- 10	(6,588)
2014		
شيقل إسرائيلي	+ 10	7,338
شيقل إسرائيلي	- 10	(7,338)

- **إدارة رأس المال**

يتمثل الهدف الرئيسي في إدارة رأس المال في الحفاظ على نسب رأس مال ملائمة بشكل يدعم نشاط المجموعة ويعظم حقوق الملكية.

تقوم المجموعة بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة في ضوء التغيرات في الأوضاع الاقتصادية. لم تقم المجموعة بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنوات المنتهية في 31 كانون الأول 2015 و2014.

يتألف رأس مال المجموعة من رأس المال المدفوع والأرباح المدورة والاحتياطيات الأخرى بمجموع 543,050,000 دينار أردني كما في 31 كانون الأول 2015 مقابل 522,339,000 دينار أردني كما في 31 كانون الأول 2014.

38. قياس القيمة العادلة

تستخدم المجموعة التسلسل التالي لتحديد والإفصاح عن القيم العادلة لأدواتها المالية:

- المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول (غير المعدلة) لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة.
- المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

لم تقم المجموعة بإجراء أي تحويلات بين المستويات المذكور أعلاه خلال العامين 2015 و2014.

يوضح الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة للموجودات المالية كما في 31 كانون الأول 2015:

	تاريخ القياس	أسعار تداول في أسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	معطيات يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	معطيات لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)
		دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
موجودات تم قياسها بالقيمة العادلة				
موجودات مالية متوفرة للبيع متداولة	31 كانون الأول 2015	149,960	-	-
موجودات مالية للمتاجرة	31 كانون الأول 2015	8,671	-	-
عقود تحويل عملات آجلة	31 كانون الأول 2015	608	-	-
موجودات مالية تم الإفصاح عن قيمتها العادلة				
استثمارات عقارية	31 كانون الأول 2015	-	-	44,290

يوضح الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة للموجودات المالية كما في 31 كانون الأول 2014:

	تاريخ القياس	أسعار تداول في أسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	معطيات يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	معطيات لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)
		دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
موجودات تم قياسها بالقيمة العادلة				
موجودات مالية متوفرة للبيع متداولة	31 كانون الأول 2014	153,542	-	-
موجودات مالية للمتاجرة	31 كانون الأول 2014	8,849	-	-
عقود تحويل عملات آجلة	31 كانون الأول 2014	2,176	-	-
موجودات مالية تم الإفصاح عن قيمتها العادلة				
استثمارات عقارية	31 كانون الأول 2014	-	-	30,304

- حساسية المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث):

يتم تكليف مخمنين خارجيين معتمدين لتقييم الموجودات الجوهرية مثل الاستثمارات العقارية. بعد النقاش مع هؤلاء المخمنين الخارجيين، تقوم المجموعة باختيار الأساليب والمدخلات والتي ستستخدم للتقييم في كل حالة، والتي تمثل في الأغلب أسعار بيع لأراضي مشابهة خلال العام والتي يتم احتسابها بالقيمة العادلة للمتر المربع من الأرض مضروباً بعدد الأمتار المربعة.

يمثل الجدول التالي حساسية القيمة العادلة للاستثمارات العقارية:

	الزيادة/النقص في القيمة العادلة	الأثر على القيمة العادلة
	%	دينار أردني (بالآلاف)
2015		
القيمة العادلة للمتر المربع الواحد	5 +	2,215
القيمة العادلة للمتر المربع الواحد	5 -	(2,215)
2014		
القيمة العادلة للمتر المربع الواحد	5 +	1,515
القيمة العادلة للمتر المربع الواحد	5 -	(1,515)

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

يوضح الجدول التالي مقارنة بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للأدوات المالية حسب تصنيفها في القوائم المالية:

	القيمة الدفترية		القيمة العادلة	
	2015	2014	2015	2014
	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)	دينار أردني (بالآلاف)
موجودات مالية				
موجودات مالية متوفرة للبيع				
متداولة	149,960	153,542	149,960	153,542
ذمم مدينة	78,614	90,775	78,614	90,775
موجودات مالية للمتاجرة	8,671	8,849	8,671	8,849
موجودات مالية أخرى	116,722	155,191	116,722	155,191
نقد ونقد معادل	63,491	31,097	63,491	31,097
	417,458	439,454	417,458	439,454
مطلوبات مالية				
قروض وتسهيلات ائتمانية	33,659	61,098	33,659	61,098
ذمم دائنة	29,870	43,973	29,870	43,973
مطلوبات مالية أخرى	69,817	58,957	69,817	58,957
	133,346	164,028	133,346	164,028

تم إظهار القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للقيم التي يمكن أن تتم بها عمليات التبادل بين جهات معنية بذلك، باستثناء عمليات البيع الإجبارية أو التصفية.

- إن القيم العادلة للذمم المدينة والموجودات المالية الأخرى والنقد والنقد المعادل والذمم الدائنة والمطلوبات المالية الأخرى هي مقاربة بشكل كبير لقيمها الدفترية وذلك لكون تلك الأدوات ذات فترات سداد أو تحصيل قصيرة الأجل.
- تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع المتداولة والموجودات المالية للمتاجرة باستخدام الأسعار السائدة في تاريخ القوائم المالية.
- تم تقدير القيمة العادلة للقروض الخاضعة للفائدة من خلال خصم التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام نفس أسعار الفائدة لبنود تحمل نفس الشروط وصفات المخاطر.

39. تركز المخاطر في المنطقة الجغرافية

تمارس المجموعة معظم أنشطتها في فلسطين. إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة المجموعة لأنشطتها وقد يؤثر سلباً على الأداء.

فلسطين، رام الله، ص.ب 636
هاتف: 4019 294 2 970+
فاكس: 0305 235 2 970+
ir@paltelgroup.ps
www.paltelgroup.ps